سعر النسخة 100 ليرة سورية

العدد 758 – الأحد 30 آب/ أغسطس 2026 – السنة الخامسة عشرة www.enabbaladi.net

عنب بلدي
enab baladi
من كرْم الثورة

جريدة أسبوعية
تأسست في داريا

الدفع الإلكتروني
هل يكبح
"التضخم الجامح"
في سوريا

14

رحلة الـ 14 مليارًا تقترب من النهاية

نجاحات وإخفاقات إحلال العملة الجديدة

ملف خاص

تداول العملة الجديدة في المحال التجارية بريف دمشق – 27 آب 2026 (عنب بلدي/أحمد مسعداني)

أخبار سوريا 02

حل "قسد".. كيف تعالج الدولة قضايا الشرق

أخبار سوريا 03

الهجري يتمسك بإسرائيل.. رسائل سياسية تعقّد ملف السويداء

شؤون محلية 04

تحسن الكهرباء بحلب يقلل الاعتماد على "الأمبير".. لا إلغاء للخدمة

شؤون محلية 07

ريف الحسكة.. 100 ألف نسمة يعانون نقصًا في مياه الشرب

ثقافة وفن 16

دراما سورية عالقة في عمر الشباب

رياضة 18

منتخب سوريا يتحضر لتصفيات كأس آسيا تحت 17 عامًا

15

تطبيقات التتبع العائلي تغزو المجتمع السوري

لم تعد تساؤلات من قبيل "أين أنت الآن؟"، و"لماذا تأخرت عن المدرسة؟"، و"من معك في هذا المكان؟" مجرد استفسارات عابرة تتردد داخل المنازل السورية، بل تحولت مؤخرًا إلى ممارسات رقمية تديرها خوارزميات الهواتف الذكية، لتعلن عن ولادة ظاهرة مجتمعية جديدة تقود تحولًا سلوكيًا لافتًا في آليات الرقابة الأسرية...

حل "قسد"..
كيف تعالج الدولة قضايا الأمن والتمثيل والحقوق المحلية

عنب بلدي – خاص

دخل مسار الاندماج بين الحكومة السورية و"قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) مرحلة جديدة، مع إعلان قائد القوات مظلوم عبدي، في 25 من آب الحالي، حل "قسد" و"الإدارة الذاتية" والتشكيلات العسكرية والمدنية التابعة لها، وإنهاء وجودها كقوة عسكرية مستقلة، بالتوازي مع تأكيد اندماجها في مؤسسات الدولة السورية.

وجاء الإعلان بعد أشهر من الخطوات التنفيذية التي أعقبت اتفاق 29 من كانون الثاني بين الحكومة و"قسد"، وسلسلة لقاءات بين الرئيس السوري، أحمد الشرع، وعبدي، كان أحدثها في قصر الشعب بدمشق في اليوم نفسه الذي أعلن فيه عبدي حل القوات.

وبعد يومين من الإعلان، أصدر الشرع المرسوم رقم "164" لعام 2026، الذي قضى بتعيين مظلوم عبدي مستشارًا لدى رئاسة الجمهورية، ليأتي التعيين بوصفه إحدى أبرز النتائج السياسية المباشرة للانتقال من مرحلة التفاوض حول دمج "قسد" إلى مرحلة جديدة داخل مؤسسات الدولة.

ولا يبدو الإعلان الأخير منفصلًا عن مسار طويل بدأ باتفاقات وقف إطلاق النار والدمج، ثم انتقل تدريجيًا إلى ملفات عسكرية وأمنية وإدارية وخدمية، قبل أن يصل إلى إعلان إنهاء "قسد" ككيان عسكري مستقل.

من الاتفاق إلى حل "قسد"

نص اتفاق 29 من كانون الثاني على وقف إطلاق النار والبدء بعملية دمج تدريجية للقوات والمؤسسات التابعة لـ"قسد" ضمن مؤسسات الدولة السورية، إضافة إلى ترتيبات تتعلق بالمعابر الحدودية وحقول النفط والغاز والسجون والمخيمات والمؤسسات المدنية، إلى جانب ضمان حقوق مدنية وتعليمية للكرد وعودة المهجرين.

وكان الاتفاق قد جاء بعد مواجهات عسكرية بين الحكومة و"قسد" في كانون الثاني الماضي، قبل أن يتحول مسار العلاقة بين الطرفين من المواجهة إلى التفاوض بشأن شكل الاندماج وآلياته.

وفي شباط، قال عبدي إن دمج مؤسسات "الإدارة الذاتية" والقوى الأمنية التابعة لها ضمن هيكلية الدولة السورية بدأ بالفعل، مع طرح ترتيبات لإدماج قوى الأمن الداخلي التابعة لـ"قسد" ضمن وزارة الداخلية.

وفي أيار، تحدث معاون وزير الدفاع لشؤون المنطقة الشرقية، سمير أوسو، عن اندماج أربعة ألوية من "قسد" رسميًا ضمن وزارة الدفاع، مع استمرار العمل على إعادة هيكلة القوات وتوحيد التشكيلات العسكرية تحت قيادة مركزية.

لكن مسار الاندماج لم يكن مثاليًا، إذ ظهرت ملفات عالقة تتعلق بإدارة المؤسسات وطريقة دمج الأجهزة الأمنية والقضائية والتعليمية، إضافة إلى شكل القوات التي ستدخل في بنية الجيش السوري.

وفي أيار، تفاقم الخلاف حول تسلّم القصور العدلية في الحسكة، باعتباره أحد الملفات التي أبطأت عملية الدمج المؤسسي.

ومع حلول تموز، بدأت تظهر خطوات أكثر وضوحًا على الأرض، شملت نقاطًا أمنية وقطاعات خدمية وإدارية، بالتزامن مع استمرار إجراءات دمج المؤسسات التابعة لـ"الإدارة الذاتية" ضمن الهياكل الحكومية.

وفي مطلع آب، أعلن الفريق الرئاسي المكلف بتطبيق اتفاق 29 من كانون الثاني أن اتفاق الاندماج وصل إلى "مراحله الأخيرة"، ولا سيما في الجانبين العسكري والأمني.

ثم استقبل الشرع عبدي، في 4 من آب، وبحث الطرفان استكمال تنفيذ اتفاق الدمج ومتابعة مسار الاندماج ضمن مؤسسات الدولة.

وفي 20 من آب، أعلن عبدي أن عملية الدمج العسكري والأمني والإداري اكتملت، مشيرًا إلى انتقال المرحلة التالية نحو العمل السياسي لتثبيت حقوق الكرد في الدستور السوري.

وبعد ذلك بيومين، قال عبدي إن قواته وضعت خطة لإنهاء عملية الدمج بالكامل خلال آب، مع إقراره بأن اتفاق 29 من كانون الثاني "لم يرتق إلى مستوى الطموحات"، لكنه قال إنه خلق مكانة للكرد داخل الدولة السورية.

وجاء إعلان 25 من آب ليحول هذه التصريحات والخطوات إلى إعلان سياسي مباشر عن نهاية "قسد" بوصفها قوة عسكرية مستقلة.

نهاية كيان عسكري وبداية مسار سياسي

يرى الخبير السياسي عامر الصالح، في حديث إلى عنب بلدي، أن إعلان حل "قسد" يمثل "النقطة الأكثر تقدمًا في مسار الاندماج منذ توقيع اتفاق 29 من كانون الثاني"، لأنه ينقل الملف من السؤال المتعلق بكيفية دمج القوات والمؤسسات إلى سؤال مختلف يتعلق بكيفية إدارة مرحلة ما بعد الاندماج.

وبحسب الصالح، فإن أهمية الإعلان لا تكمن فقط في حل تشكيل عسكري، وإنما في "إنهاء فكرة وجود قوة عسكرية مستقلة تمتلك قرارًا أمنيًا وعسكريًا في جزء من البلاد، ونقل هذا القرار إلى مؤسسات الدولة".

وأضاف أن الاتفاقات السابقة كانت تحتاج إلى إجراءات تنفيذية كي تتحول من نصوص سياسية إلى واقع ميداني، بينما يحمل إعلان حل "قسد" دلالة على أن أحد أهم الشروط البنيوية للاندماج أصبح محسومًا، وهو إنهاء البنية العسكرية المستقلة.

لكن الصالح، وفق حديثه، يميز بين حل "قسد" وبين انتهاء جميع الملفات المرتبطة بالمنطقة.

وقال إن "الاندماج العسكري يمكن أن يكون أكثر وضوحًا من الاندماج السياسي والمؤسسي"، معتبرًا أن المرحلة المقبلة ستختبر قدرة الدولة على استيعاب المؤسسات والعاملين فيها، وضمان انطلاق الخدمات، وإعادة تنظيم الإدارة المحلية، وتحديد المسؤوليات الأمنية، إضافة إلى معالجة الملفات المتعلقة بالحقوق الثقافية واللغوية.

شمال شرقي سوريا أمام اختبار جديد

في شمال شرقي سوريا، تكتسب التطورات أهمية خاصة، لأن "قسد" لم تكن مجرد قوة عسكرية، بل ارتبط بها خلال السنوات الماضية نظام إداري ومؤسسات أمنية وخدمية وتعليمية واقتصادية تشكلت في مناطق واسعة من الحسكة والرقة ودير الزور.

وفي هذا السياق، قال المحامي محمد الناصر، لعنب بلدي، إن "التحدي الأكبر بعد الإعلان سيكون تحويل الاندماج من قرار سياسي إلى منظومة قانونية وإدارية واضحة".

ويرى الناصر أن الدولة أمام مجموعة من الملفات التي تحتاج إلى تنظيم، بينها استكمال ترتيب أوضاع الموظفين والعاملين في المؤسسات التابعة لـ"الإدارة الذاتية"، والعسكريين في مؤسسات الدولة، إضافة إلى ملكيات المؤسسات والمقار والموارد العامة، والملفات القضائية والأمنية.

وأضاف أن "نجاح المرحلة المقبلة سيتوقف على وضوح القواعد القانونية التي تحكم عملية الانتقال، وعلى ضمان عدم تحول الاندماج إلى فراغ إداري أو أمني في المناطق التي كانت تديرها مؤسسات (الإدارة الذاتية)".

الحقوق الكردية بعد انتهاء "قسد"

من أكثر الملفات حساسية في المرحلة المقبلة مسألة الحقوق الثقافية والتعليم باللغة الكردية.

ويعتبر المحامي محمد الناصر أن "إنهاء البنية العسكرية والإدارية لـ(قسد) لا يعني إنهاء النقاش حول الحقوق التي طرحتها القوى الكردية خلال السنوات الماضية"، مشيرًا إلى أن المرحلة المقبلة ستنقل جزءًا كبيرًا من هذا النقاش من المجال العسكري إلى المجال السياسي والقانوني.

كما أن معالم تثبيت الحقوق الثقافية والتعليمية واللغوية جاءت في قرار لاحق لوزارة التربية، ويتمثل بتدريس اللغة الكردية عبر ثلاث حصص أسبوعية إضافة إلى حصة أنشطة، فيما سيكون القرار، وفق الناصر، من أبرز الاختبارات التي ستحدد طبيعة العلاقة الجديدة بين الدولة والمكونات.

موارد المنطقة وإدارة المؤسسات

لا ينفصل مستقبل الاندماج عن ملف الموارد الاقتصادية، وخاصة النفط والغاز والمعابر، فالاتفاق المبرم بين الحكومة و"قسد" نص على تسلم الدولة إدارة المعابر الحدودية وحقول النفط والغاز والمؤسسات المدنية في شمال شرقي سوريا، ما يجعل انتقال هذه الملفات من أبرز مؤشرات اكتمال الاندماج على المستوى العملي.

وقال الصالح، إن "المرحلة الجديدة ستعيد تعريف العلاقة الاقتصادية بين شمال شرقي سوريا ودمشق"، مشيرًا إلى أن إدارة الموارد بدأت تتحول لتكون جزءًا من منظومة اقتصادية وطنية واحدة بدل استمرارها ضمن ترتيبات منفصلة.

ويرى أن ذلك يفتح المجال أمام إعادة تشغيل قطاعات الطاقة والخدمات والاستثمار، لكنه يتطلب في الوقت نفسه إدارة حساسة للموارد، تضمن استفادة سكان المنطقة من عوائدها وتقلل من المخاوف المرتبطة بتغيير أنماط الإدارة السابقة.

من السلاح إلى السياسة

على المستوى السوري العام، قد يكون إعلان حل "قسد" أحد أبرز التحولات في مسار بناء مؤسسات الدولة بعد سنوات الحرب.

وقال الصالح، لعنب بلدي، إن إنهاء "قسد" كقوة مستقلة "يمكن أن يشكل نموذجًا لمسار أوسع يقوم على انتقال القوى المسلحة من العمل العسكري المستقل إلى العمل السياسي والمؤسساتي"، لكنه شدد على أن نجاح هذا المسار يتطلب معالجة الأسباب التي دفعت إلى نشوء تلك القوى، وفي مقدمتها قضايا الأمن والتمثيل السياسي والحقوق المحلية.

وبذلك، فإن إعلان عبدي لا ينهي فقط مرحلة من العلاقة بين دمشق و"قسد"، بل يفتح مرحلة جديدة سيكون عنوانها الأساسي قدرة الدولة السورية على استيعاب مكونات ومناطق كانت تدار خلال سنوات الحرب عبر هياكل مستقلة.

منصب عبدي ورسالة المرحلة المقبلة

يأتي تعيين مظلوم عبدي مستشارًا لدى رئاسة الجمهورية بعد يومين فقط من إعلانه حل "قسد"، ليعطي مؤشرًا إضافيًا على طبيعة التحول الذي يجري.

وبحسب الصالح، فإن هذا التعيين "يحمل دلالة سياسية تتجاوز الشخص نفسه، لأنه يقدم نموذجًا للانتقال من قيادة تشكيل عسكري إلى موقع رسمي داخل الدولة".

ويرى أن وجود شخصيات من المرحلة السابقة داخل مؤسسات الدولة قد يسهم في تسهيل التواصل مع المجتمعات المحلية، لكنه يتطلب في المقابل أن يكون العمل ضمن قواعد الدولة ومؤسساتها، وليس باعتبار الشخصيات الجديدة ممثلة لكيانات منفصلة.

أما الناصر فيرى أن التعيين "يضع أمام المرحلة المقبلة مسؤولية مزدوجة"، تتمثل في دمج القيادات والشخصيات ضمن مؤسسات الدولة من جهة، وضمان أن يكون التمثيل قائمًا على الأطر القانونية والمؤسساتية من جهة أخرى.

مرحلة جديدة أكثر من كونها نهاية

لا يبدو إعلان 25 من آب نهاية ملف الاندماج بقدر ما يمثل انتقاله إلى مرحلة أكثر تقدمًا، يصبح فيها السؤال الأساسي متعلقًا بكيفية تثبيت نتائج الاندماج على الأرض.

ففي شمال شرقي سوريا، وفق الناصر، سيكون اختبار المرحلة المقبلة مرتبطًا بقدرة مؤسسات الدولة على تسلم الملفات الإدارية والأمنية والخدمية دون اضطراب، وبكيفية إدارة الموارد، وضمان استمرار الخدمات، وتنظيم أوضاع العاملين والعسكريين، إلى جانب معالجة ملف الحقوق الثقافية والتعليمية.

أما على مستوى سوريا ككل، فأكد الصالح أن نجاح هذه المرحلة قد يشكل خطوة إضافية نحو حصر السلاح والمؤسسات العامة ضمن الدولة، في حين أن تعثرها قد يعيد إنتاج الخلافات بصيغ سياسية أو إدارية جديدة.

مظلوم عبدي يعلن حل "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) من قصر الشعب في دمشق – 25 آب 2026 (سانا)

الهجري يتمسك بإسرائيل..
رسائل سياسية تعقّد ملف السويداء

الرئيس الروحي لطائفة الموحدين الدروز في السويداء حكمت الهجري خلال مقابلة مع وكالة "رويترز" – 20 شباط 2025 (رويترز)

عنب بلدي – ركان الخضر

تطرح تصريحات الرئيس الروحي لطائفة الموحدين الدروز في السويداء، حكمت الهجري، التي أدلى بها في 24 من آب الحالي، وتضمنت مديحًا لإسرائيل، تساؤلات حول أهدافها ومصلحة الهجري من ورائها ومدى تأثيرها على مستقبل ملف السويداء المستعصي على الحل حتى الآن.

وكان الهجري قد أطلق، عبر تسجيل مصور، موقفًا اعتبر فيه أن "الدروز جزء لا يتجزأ من دولة إسرائيل، وأنهم يشكلون مع مكوناتها عائلة واحدة".

وأضاف أن الدروز "عادوا إلى قواعدهم التاريخية"، مشيرًا إلى "وجود اشتراك عقائدي مع الدولة الإسرائيلية"، واصفًا إياها بأنها "دولة مؤسسات وعلم وحضارة وبناء للإنسان بالشكل الصحيح".

"ورقة أخيرة"..
الهجري يصر على موقفه

يرى الباحث في مركز "جسور للدراسات" وائل علوان، في حديث إلى عنب بلدي، أن الهجري يهدف من مديح الحكومة الإسرائيلية في تصريحاته الأخيرة، إلى إعطاء انطباع عام في السويداء وإيصال رسائل إلى الأطراف السورية وإلى إسرائيل أنه ما زال صامدًا على موقفه الأول، خلافًا للواقع الذي يشير إلى مواجهته تحديات كبيرة من قبل الأصوات المعارضة لتوجهاته في السويداء.

ولم يستبعد علوان أن تكون تصريحات الهجري مرتبطة بحديث بعض المسؤولين الإسرائيليين بين الحين والآخر عن تمسكهم بدعم الدروز في سوريا، بالإضافة إلى احتمالية التنسيق ما بين الهجري وأطراف من حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، المقبلة على معركة انتخابية داخلية، في وقت تحتاج فيه إلى أصوات داعمة داخلية وخارجية قبيل الاستحقاق المقرر في تشرين الأول المقبل، خاصة في ظل المؤشرات على أن نتنياهو يواجه تحديات كبيرة على مستوى الداخل.

المتحدث الإعلامي باسم "التيار الثالث في السويداء"، كنان مسعود، يعتقد أن الهجري يحاول بهذه التصريحات جر الطائفة الدرزية كاملة وأخذها دريئة لتنفيذ أجنداته بحيث يصبح مصيره مرتبطًا بمصير الطائفة كاملة، بعد أن بدا واضحًا أنه بات عاجزًا على أن يقدم أي شيء واتضح سقوط مشروعه نهائيًا.

وأضاف مسعود أن الهجري يبحث عن إعادة المشهد الدموي إلى السويداء من خلال تصريحه الأخير، بعد أن وصلت شعبيته إلى الحضيض، وأصبحت التجاوزات مكشوفة للجميع، موضحًا أن هذه التصريحات جاءت كآخر ورقة يمكن أن يقدمها الهجري على أمل الإطالة في أمد مشروعه الذي سقط عمليًا، بحسب رأي مسعود.

وأشار إلى أن إصرار الهجري على مشروعه نابع من أنه لا يملك القرار، بعد تحوله إلى "أداة تنفذ ما تؤمر به من قبل مشغليها"، بحسب تعبيره، منوهًا إلى أن إسرائيل لم يكن لديها حلفاء عبر التاريخ، إنما أدوات تتخلص منها عند انتهاء مهمتها.

واستشهد مسعود بأمثلة من قبيل نهاية "ميليشيا لحد" التي كانت تتعامل مع الاحتلال الإسرائيلي في جنوبي لبنان، بالإضافة إلى ياسر أبو الشباب الذي تم تسليمه إلى "حماس" بعد انتهاء دوره.

مخاوف من سيناريو "مشؤوم"

المتحدث باسم "التيار الثالث في السويداء"، كنان مسعود، قال إن الهجري أحرق جميع المراكب، وبات السؤال عمليًا ليس متى سينزل الهجري عن الشجرة أو سيوافق على حلول سياسية ممكنة، إنما متى سيرحل إلى مصير مشابه لمصير "لحد".

وأوضح أن تصريحات الهجري ومطالبه تسببت في شرخ كبير حتى ضمن الأسرة الواحدة في السويداء، بين من ينتمي إلى مشروع الاحتلال الاسرائيلي غير القابل للتحقق والذي يصل إلى درجة الخيانة، ومن ينتمي إلى الوطن السوري، مشيرًا إلى استحالة التقاء المشروعين مهما كانت الخيارات المطروحة.

وأعرب مسعود عن خشيته من صدام درزي- درزي ستدفع ثمنه الطائفة مرة ثانية من دم شبابها، منوهًا إلى أن المعطيات تشير إلى قرب ذلك السيناريو المشؤوم، وخاصة بعد ملف الطلاب والحديث عن منعهم من الذهاب إلى الامتحانات.

وعبر عن أسفه من أن هذه التصرفات حوّلت السويداء من محافظة بلا أمّية إلى محافظة أعلى شهادة فيها هي الصف الثامن، كما لم يعد لديها صف عاشر وفي السنة المقبلة ستفتقد صفوف الحادي عشر أو طلاب السنة الجامعية الأولى في جميع الاختصاصات.

واختتم مسعود بأن منع طلاب الشهادات من التوجه لأداء الامتحانات سيكون سيناريو خطيرًا، يجعل ذلك اليوم ليس كما بعده، متوقعًا تسارع الأمور بشدة.

من جهته، يعتقد الباحث في مركز "جسور للدراسات" وائل علوان أن الهجري يواجه تحديات داخلية، وأن مشروعه الذي ينادي به يواجه مقاومة داخل السويداء، فضلًا عن أن السقف العالي البعيد عن رؤية دمشق، والذي يطرحه الهجري ويغلق من خلاله أبواب الحلول الوطنية يواجه أيضًا تحديات إقليمية نتيجة صعوبة تلبية المشروع والمطالب التي ينادي بها.

وأرجع علوان سبب عدم حدوث تغير في مواقف الهجري إلى اتباعه حلولًا صفرية غير قابلة للتطبيق، مشيرًا إلى أنه لم يترك مجالًا للحلول الوطنية مع الحكومة السورية.

وأشار إلى أن نجاح مشروع الهجري بالصيغة التي يطرحها يبقى مستبعدًا، مرجحًا أن الانتخابات الإسرائيلية المقبلة وما ستفضي إليه من نتائج، ربما تسهم في تسارع إيجاد صيغة للتفاهم بين الحكومة السورية وإسرائيل، الأمر الذي سيساعد في تغيير المعطيات حتى لدى الهجري الذي قد يجد نفسه مضطرًا حينها للقبول في تسوية تقدمها الحكومة السورية.

ردود فعل رافضة لتصريحات الهجري

أثارت تصريحات الرئيس الروحي لطائفة الموحدين الدروز في السويداء، حكمت الهجري، التي تحدث فيها عن أن الدروز جزء لا يتجزأ من دولة إسرائيل، ردود فعل في الأوساط السورية بين رافض ومحذر.

وقال المستشار في الرئاسة السورية، أحمد موفق زيدان، من أهمية تصريحات الهجري، مؤكدًا أن هذا الموقف لا يمثل أهالي السويداء ولا الدروز.

وقال زيدان في مقابلة مع قناة "الحدث"، في 26 من آب الحالي، إن الخطوات التي خطتها الدولة السورية خلال الفترة الماضية هي التي ترسم حاضر سوريا ومستقبلها، مضيفًا أن هناك جهات لا تزال تحاول الاستثمار في غير البناء والتنمية.

وأعرب عن أسفه لوجود بعض الأطراف التي تحاول الالتحاق بإسرائيل أو بالعدو الإسرائيلي، مشيرًا في المقابل إلى أن "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) في الشرق السوري انضمت إلى الدولة السورية وأدركت أن سوريا لا يمكن إلا أن تكون إلا واحدة موحدة.

وأكد زيدان أن السويداء فيها عناصر وطنية وجهات وشخصيات وطنية، مضيفًا أن هناك إشكاليات داخلية داخل السويداء لا توافق على مواقف الهجري.

في المقابل، لاقت تصريحات الهجري ردود فعل رافضة في السويداء، فقد عبر فادي الأطرش، أحد أبناء السويداء، عبر حسابه في "فيسبوك"، عن رفضه لأي مساس بالهوية العربية والدينية للطائفة، مؤكدًا أن أبناء الطائفة المعروفية، المسلمين الموحدين، يعتزون بعروبتهم ويحفظون تاريخهم ويصونون كرامتهم، ولا يسمحون لأحد باختزال هويتهم أو المزايدة عليهم في دينهم أو عروبتهم أو أصالتهم.

واعتبر أن من يروج لمواقف تخالف ذلك فإنه إما يجهل تاريخ المنطقة، أو يتبنى خطابًا لا يعبر عن أبناء المحافظة، (في إشارة إلى تصريحات الهجري).

بدوره، يرى أستاذ الفلسفة السياسية خلدون النبواني، أن كلام الهجري يمثله وحده، محذرًا من التعويل على وعود إسرائيلية بشأن استقلال السويداء أو ضمها إلى إسرائيل.

وقال النبواني، في منشور عبر "فيسبوك"، إن الهجري يقع مجددًا في الفخ الإسرائيلي، معتبرًا أن الوعود المقدمة له قد تكون مرتبطة بحسابات داخلية وانتخابية إسرائيلية، ولا تعني التزامًا طويل الأمد تجاه أبناء المحافظة.

وأضاف أن السياسة تحتاج إلى تقدير واقعي لإمكان تنفيذ الوعود قبل إطلاق مواقف قد تترتب عليها تبعات تطول السكان، داعيًا إلى طريق وطني ومدني يتجاوز الاستقطاب والهويات الضيقة.

لا إلغاء للخدمة
تحسن الكهرباء بحلب يقلل الاعتماد على "الأمبير"

حلب – محمد ديب بظت

الأنباء المتداولة عن قرب إلغاء خدمة "الأمبيرات" في مدينة حلب مع بداية شهر أيلول، رغم غياب أي إعلان رسمي، أعادت فتح النقاش حول مستقبل الخدمة التي شكلت خلال السنوات الماضية المصدر الرئيس للكهرباء في المدينة.

ومع تحسن واقع التغذية الكهربائية داخل المدينة، وصلت ساعات الوصل في عدد من الأحياء إلى نحو 16 ساعة يوميًا، الأمر الذي دفع بعض السكان إلى التخلي عن اشتراكات "الأمبيرات"، في حين لا تزال الخدمة ضرورية بالنسبة لسكان أحياء أخرى تعاني من عدم وصول التغذية الكهربائية كأجزاء من حي الميسر والسكري، أو انقطاعات متكررة نتيجة تردي الشبكة الكهربائية لا سيما في أحياء حلب الشرقية.

خلال الأسبوع الماضي، تحدثت منشورات على مواقع التواصل الاجتماعي عن قرب إلغاء خدمة "الأمبيرات" مع بداية شهر أيلول، ما أثار تساؤلات بين المشتركين وأصحاب المولدات حول مصير الخدمة، خاصة مع تحسن واقع الكهرباء خلال الأشهر الأخيرة.

الحاجة تختلف من حي إلى آخر

رغم تحسن ساعات التغذية، لا يبدو أن واقع "الأمبيرات" متشابه بين جميع أحياء المدينة.

وقال محمد العلي من سكان حي الميريديان، لعنب بلدي، إن الاشتراك بالأمبير لا يزال قائمًا في الحي، إذ تبلغ تكلفة الأمبير الواحد نحو 500 ليرة سورية أسبوعيًا، مقابل تغذية تتراوح بين ست وثماني ساعات يوميًا.

وأضاف لعنب بلدي أن تحسن الكهرباء خفف من الاعتماد على "الأمبيرات" مقارنة بالسنوات الماضية، إلا أن كثيرًا من العائلات لا تزال تحتفظ بالاشتراك تحسبًا لأي انقطاع مفاجئ أو تراجع في ساعات التغذية.

في المقابل، قال أحمد مصري من سكان حي صلاح الدين، إن أسعار الاشتراك تختلف من منطقة إلى أخرى، إذ يصل سعر الأمبير في بعض الأحياء إلى 550- 650 ليرة أسبوعيًا، وهو ما يشكل عبئًا إضافيًا على الأسر، خاصة مع استمرار الحاجة إليه في بعض الفترات.

اختلاف الأسعار بين الأحياء يدفع السكان إلى المطالبة بمزيد من الرقابة على أصحاب المولدات، وضبط التسعيرة بما يتناسب مع ساعات التشغيل الفعلية، وفقًا لأحمد.

الطاقة الشمسية.. بديل يتوسع

مع تحسن التغذية الكهربائية وبقاء تكلفة الاشتراك بـ"الأمبيرات" مرتفعة، اتجه عدد من السكان خلال الفترة الماضية إلى تركيب منظومات الطاقة الشمسية، لتقليل الاعتماد على مصادر الكهرباء البديلة.

وقال سامر الأحمد من سكان حي الفرقان، إنه أوقف اشتراكه بعد تركيب منظومة طاقة شمسية منزلية، موضحًا أن التكلفة الأولية كانت مرتفعة، لكنها أصبحت أقل على المدى الطويل مقارنة بدفع اشتراك أسبوعي بشكل دائم.

المنظومة وفرت مصدرًا مستقرًا للكهرباء خلال ساعات الانقطاع، وخففت من الأعباء المالية الشهرية، خاصة مع استمرار تحسن التغذية الكهربائية العامة.

المحال التجارية.. الحاجة ما زالت قائمة

الاعتماد على "الأمبيرات" لا يقتصر فقط على المنازل، إذ يرى أصحاب محال تجارية أن الخدمة لا تزال ضرورية لضمان استمرار أعمالهم عند انقطاع الكهرباء.

وقال خالد مامو، صاحب محل لبيع أكياس النايلون والبلاستيك في حي الجميلية، إن "الأمبيرات" تستخدم اليوم كوسيلة احتياطية أكثر من كونها مصدرًا رئيسًا للكهرباء، إلا أنها تبقى ضرورية لتشغيل البرادات وأجهزة الدفع الإلكتروني وبعض المعدات التي لا تحتمل الانقطاع المفاجئ، مثل محال المثال.

تحسن الكهرباء خفف ساعات تشغيل المولدات، لكنه لم يلغ الحاجة إليها بالكامل بالنسبة للأنشطة التجارية، بحسب خالد.

لا توجه لإلغاء الخدمة

شهدت مدينة حلب خلال الأشهر الأخيرة تحسنًا في ساعات التغذية الكهربائية، وهو ما انعكس على حجم الاعتماد على "الأمبيرات"، بعد سنوات أصبحت فيها المولدات الخاصة المصدر الأساسي للكهرباء في كثير من الأحياء.

ورغم هذا التحسن، يرى سكان أن مستقبل "الأمبيرات" سيبقى مرتبطًا باستقرار التغذية الكهربائية واستمرارها بالمستويات الحالية، إذ إن أي تراجع في ساعات الوصل قد يعيد الطلب على الخدمة مجددًا، بينما يسود اعتقاد آخر بأن استمرار تحسن الكهرباء سيؤدي تدريجيًا إلى انحسار الاعتماد عليها، خاصة مع توسع استخدام الطاقة الشمسية.

من جهته، قال مدير دائرة الإعلام في محافظة حلب، مأمون الخطيب، لعنب بلدي، إنه لا يوجد حاليًا أي قرار أو إجراء يتعلق بإلغاء خدمة "الأمبيرات" في المدينة، مشيرًا إلى أن ما يُتداول بهذا الخصوص لا يستند إلى قرار صادر عن المحافظة.

وفيما يتعلق بأسعار الاشتراكات، أوضح الخطيب أن الخدمة تُقدم ضمن مبدأ المنافسة بين مزوديها، وبالتالي هم من يحددون التسعيرة.

وأضاف أن قيمة الاشتراك تختلف تبعًا لمستوى الخدمة المقدمة، من حيث عدد ساعات التشغيل واستقرار التغذية الكهربائية، لذلك قد يطرح أحد المزودين سعرًا أقل من غيره، في حين يقدم آخر خدمة أكثر استقرارًا أو ساعات تشغيل أطول.

وأشار الخطيب إلى أن واقع السوق في سوريا يقوم حاليًا على المنافسة، بحيث يختار المستهلك الخدمة التي تحقق التوازن بين الجودة والسعر، وهو ما ينعكس أيضًا على خدمة "الأمبيرات" في مدينة حلب.

مولدة "أمبير" في منطقة السكك الحديدية بحي الجميلية بمدينة حلب – 28 آب 2026 (عنب بلدي)

مزارعو المياومة في القنيطرة..
عمل شاق بلا ضمانات

عمال مياومة في حقول منطقة عين التوبة بمحافظة القنيطرة – 25 تموز 2026 (عنب بلدي)

القنيطرة – عبد الله الوني

يقضي فؤاد أحمد (أبو يزن) ثماني ساعات يوميًا بين المحاصيل الزراعية، يقطف الثمار ويوضبها ويرحلها عبر الأكياس البلاستيكية والصناديق تمهيدًا لنقلها إلى الأسواق.

عمل يعتبر شاقًا وجهدًا كبيرًا يبذله "أبو يزن" ليجني دخلًا يحقق به عيشًا كريمًا لأسرته، ويقضي فيه ثماني ساعات من الكد اليومي بلا ضمانات. ويعمل المئات من الرجال والنساء في القنيطرة كعمال زراعيين في ظروف شاقة، دون عقود رسمية أو ضمانات صحية واضحة.

ويواجه هؤلاء العمال تحديات من حيث طبيعة العمل ونظام الأجور وغياب الحماية.

وهنا، يبرز سؤال ملح: هل تكفي القوانين القائمة لحماية عامل المياومة الذي يكد يوميًا تحت أشعة الشمس دون أي شبكة أمان؟

15 عامًا من الأعمال الحرة

وصف فؤاد عمله الذي يمارسه منذ 15 عامًا، خلال حديث إلى عنب بلدي، بأنه عبارة عن "رحلة يومية من الكد والجهد والتعب" في مناطق زراعية مختلفة وبين محاصيل متنوعة، تتفاوت مشقتها بحسب الأجواء المناخية وطبيعة العمل الزراعي. ويُصنّف هؤلاء كعمال مياومين أو وفق نظام الساعة المأجورة، ما يفرض عليهم العمل دون توقف، وإلا لن تُحسب الأجور في حالة التباطؤ أو التأخير في الإنتاج.

ينطلق فؤاد يوميًا في ساعات الصباح الباكر، مع عشرات العمال، أو ما يُطلق عليها "الورشة" عن طريق قائد الورشة، الذي يُطلق عليه محليًا بـ"الشاويش" أو "الوقاف" باعتباره المسؤول والمشرف على العمال، وهو الوسيط بين صاحب العمل والعمال.

وبحسب فؤاد، فإن القنيطرة تفتقر إلى فرص العمل في المصانع لأنها محافظة زراعية، ويلجأ المئات من المواطنين للعمل في هذا المجال، ولكنهم كيد عاملة يفتقرون إلى وجود ضمانات قانونية أو رسمية تكفل حقوق العمال، بحسب تعبيره.

نساء معيلات في مواجهة ظروف قاسية

مريم (أم فارس)، إحدى العاملات من بين المئات اللواتي يعملن في هذا القطاع، تحدثت إلى عنب بلدي قائلة، إن النساء يشكلن النسبة الكبرى من اليد العاملة في هذا المجال، ومعظمهن معيلات لأسرهن.

وأضافت أن هناك الكثير من التحديات التي تواجه العاملات المياومات في ظروف صعبة بين تأمين الدخل ورعاية المنزل، فبعضهن يعملن فقط ضمن وردية الصباح ليستطعن إنجاز مهامهن في المنزل.

وأشارت "أم فارس" إلى أنها تعمل في مجال الزراعة منذ 13 عامًا، ويعتمد عملها بالدرجة الأولى على الجهد العضلي، وكلما تقدمت في السن انخفض الأداء والإنتاج، وبالتالي ينعكس ذلك على حجم العمل المطلوب وأجور إنجاز أي عمل ضمن أوقات محددة، ولا سيما مع عزوف أصحاب العمل عن استقدام العمالة التي تتباطأ في الإنتاج.

وينعكس ذلك سلبًا على الكثير من العاملات في حالة تقدمهن بالسن، وليس هنالك أي مراعاة أو إجازات أو ضمانات صحية.

ما الدور الذي يلعبه اتحاد العمال لحمايتهم؟

ناقشت عنب بلدي واقع هؤلاء العمال المياومين في القطاع الخاص مع اتحاد العمال في القنيطرة.

وقال نائب رئيس اتحاد العمال، فؤاد الإبراهيم، إن دور الاتحاد في حماية العاملين في القطاع الزراعي الخاص بمختلف فئاتهم هو متابعة أمور العاملين من حيث عقود العمل أو التقيد بالحد الأدنى للأجور أو الصحة والسلامة المهنية.

كما يناط بالاتحاد حل المنازعات الفردية أو الجماعية خلال العمل، وكذلك إشراك العمال في المظلة التأمينية والنقابية بحسب قانون التنظيم النقابي رقم "84" لعام 1968.

ويشارك الاتحاد في الزيارات التفتيشية التي يقوم بها كل من مفتشي العمل والتأمينات الاجتماعية، وفق إبراهيم.

بدوره، أشار ممثل الاتحاد في اللجنة المشتركة، جمال ذيبان، إلى دور مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل في حماية العاملين الموسميين الزراعيين، موضحًا أن اللجنة تتألف من ممثلين عن الاتحاد والشؤون الاجتماعية والعمل وغرف التجارة والصناعة والزراعة والحرفيين.

وقال ذيبان، إن العاملين في القطاع الزراعي الخاص يخضعون لقانون تنظيم العلاقة الزراعية رقم "56" لعام 2005 وتعديلاته من حيث:

- تنظيم عقد العمل الفردي أو الجماعي ما بين صاحب العمل والعمال.
- التقيد بالحد الأدنى للأجور في سوريا.
- التقيد بساعات العمل والراحة.
- التقيد بالصحة والسلامة المهنية.
- حل النزاعات في العمل، سواء الفردية أو الجماعية، وفي حال تقدم أحد العاملين بشكوى وعدم وجود عقد عمل وغير منتسب لنقابة عمال الزراعة تتم معالجتها وديًا أو قضائيًا عن طريق مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل وبإشراك ممثل عن النقابة.

وذكر ذيبان أن اللجنة تدقق استقالات العمال عن طريق مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل في حالة وجود عقد عمل.

وهنالك أيضًا لجنة تحديد الأجور، يتم العمل بها استنادًا إلى قانون العمل رقم "17" لعام 2010، وكلما استدعت الحاجة عند صدور أي تعديل أو زيادة في القطاع العام فإن ذلك يشمل زيادة في القطاع الخاص، وتقرر اللجنة الحد الأدنى للأجور.

وفي حال حدوث إصابة عمل يتم تنظيم ضبط شرطة وإبلاغ الجهات المعنية ومنها التأمينات الاجتماعية، ويخضع صاحب العمل للإجراءات القانونية اللازمة بحسب الإصابة وتقدير الضرر الناجم عنها.

بعد الينابيع..
جفاف المناهل يعمق أزمة المياه بريف درعا الغربي

درعا – محجوب الحسّيش

بعد جفاف الينابيع المغذية لمياه الشرب في معظم مناطق ريف درعا الغربي، برزت مشكلة إضافية تتمثل في جفاف الآبار التي كانت تُستخدم كمناهل لتعبئة الصهاريج.

وجف مؤخرًا منهل كان يعد مصدرًا رئيسًا لتعبئة الصهاريج في بلدة المزيريب، وكان يغذي قرى تل شهاب وزيزون والعجمي ونهج والمزيريب. وأوقفت بعض المناهل الخاصة خدمة تعبئة الصهاريج وحولت المياه لسقاية محاصيل الرمان، ما فاقم من صعوبة تأمين مياه الشرب ورفع أسعارها على السكان.

البحث عن بدائل

قال رئيس بلدية المزيريب، يوسف النابلسي، لعنب بلدي، إن جفاف آخر بئر في البلدة لا يمثل مجرد مشكلة خدمية، بل هو "خطر مباشر" يهدد الصحة العامة والأمن المجتمعي والاستقرار الاقتصادي، إذ إن دخول البلدة في حالة "عطش مزمن" قد يؤدي إلى نزوح السكان وانتشار الأمراض وانهيار الأنشطة الزراعية والخدمية.

وأضاف النابلسي أن مجلس البلدية قدّم طلبًا لمحافظة درعا لتعزيل البئر وتعميقها، مشيرًا إلى أن المجلس أشرف على تجربة بئر في بحيرة المزيريب وأخرى شمال البلدة، ويدرس حاليًا إدراج إحدى الآبار كمنهل، في حل إسعافي لتزويد قرى تل شهاب والعجمي وزيزون ونهج، وتأمين مياه الصهاريج لها.

تل شهاب.. مصدر وحيد غير صحي

تدق بلدة تل شهاب ناقوس الخطر، إذ طالب عدد من وجهاء البلدة مجلس محافظة درعا بتوفير بدائل لتأمين مياه الشرب، مقترحين تزويد البلدة من خط إرواء "الأشعري".

وكانت المؤسسة العامة لمياه الشرب قد حفرت ثلاث آبار في البلدة، إلا أن معظمها لم ينجح، باستثناء بئر وحيدة في مشتل "تل شهاب"، لكن مياهها مختلطة بالكبريت، ما يجعلها غير صالحة للشرب.

وفي هذا السياق، أوضح مدير المؤسسة العامة للمياه في درعا، رياض المسالمة، في حديث إلى عنب بلدي، أن حل مشكلة مياه الشرب في تل شهاب يرتبط بضرورة الحفاظ على المصادر المائية ومنع استنزافها.

وأشار إلى أن بئرًا حُفرت سابقًا وكانت مياهها صالحة للشرب لنحو خمسة أشهر، قبل أن تتغير جودتها لتصبح غير صالحة للشرب، ويقتصر استخدامها على الأغراض المنزلية.

وأضاف المسالمة أن الحل الأمثل يكمن في منع السحب الجائر من الآبار الواقعة ضمن حرم الينابيع، لما يسببه ذلك من تراجع في غزارة المياه وجفاف للينابيع، أما بخصوص حفر آبار جديدة، فأوضح أن الأمر مرتبط بتوفر الإمكانات المائية، إضافة إلى تحديات التكلفة العالية والحاجة إلى الحفر لأعماق كبيرة، مؤكدًا استمرار المؤسسة في دراسة وتنفيذ عدد من المشاريع المائية في مناطق مختلفة لتعزيز مصادر مياه الشرب.

تكلفة باهظة

حسين النجم، مالك صهريج مياه للشرب في تل شهاب، قال لعنب بلدي، إن إغلاق بعض المناهل في نهج والمزيريب، وجفاف المنهل الأخير في المزيريب، يدفع مالكي الصهاريج إلى البحث عن مصادر مياه بعيدة في مدينتي طفس أو داعل، ما يؤدي إلى زيادة التكاليف ورفع سعر البرميل.

ووصل سعر البرميل إلى 80 ليرة سورية، مقابل 50 ليرة قبل جفاف المناهل وإغلاق بعضها وتحويلها لسقاية الرمان.

من جهته، ذكر عقيل الخالدي، من سكان تل شهاب، لعنب بلدي أنه اشترى جرارًا وصهريجًا بتكلفة عشرة آلاف دولار لتأمين مياه الشرب، مضيفًا أن انعدام المصادر يدفعه للتنقل من منهل تل شهاب، رغم عدم صلاحيته للشرب ومخاطره الصحية التي لم تمنع بعض السكان من استخدامه.

وطالب عقيل بإغلاق الآبار العشوائية في ريف درعا الشرقي لإعادة تغفيل خطوط مياه الشرب، بعد أن تسببت تلك الآبار في جفاف معظم الينابيع.

بدوره، طالب محمد عميان محافظة درعا بتزويد المنهل الوحيد في البلدة بمحول كهربائي، حيث يعمل حاليًا بالطاقة الشمسية، مشيرًا إلى أن تشغيله بالكهرباء سيوفر ساعات ضخ إضافية ليلًا وعند الغروب، مما يخفف من حدة الأزمة والازدحام الذي تشهدها البئر بعد جفاف المناهل الأخرى.

أما عبد المنعم فطوم من سكان بلدة تل شهاب، فأشار إلى حاجته لمتر مياه كل ثلاثة أيام بسعر 500 ليرة سورية، بعد أن كان سعره 300 ليرة قبل الأزمة، مطالبًا الحكومة بحفر آبار في محيط القرية وتخصيصها كمناهل، أو تزويد البلدة بمياه الأشعري.

أرض الماء عطشى

كانت قرى تل شهاب والمزيريب وزيزون والعجمي من أهم مصادر مياه الشرب في درعا سابقًا، لاحتوائها على ينابيع وبحيرات حيوية، فبحيرة "المزيريب" كانت تروي أجزاء من محافظتي درعا والسويداء، وشلالات "تل شهاب" التي تغذيها عيون "الساخنة" كانت تروي قرى تل شهاب والفوار ونهج وطبريات وخربة قيس، بينما كانت ينابيع "عيون العبد" في قرية العجمي تؤمّن المياه لما يقارب 100 ألف نسمة في منطقة الجيدور.

اليوم، جفّت هذه الينابيع والبحيرات تمامًا نتيجة التعديات المتمثلة في حفر آبار عشوائية في حرمها ومحيطها، وهو ما أثار مخاوف السكان من إمكانية تغيّر مسارات عروق التغذية، ما قد يؤدي إلى جفافها بشكل دائم.

وفي هذا السياق، حظر مجلس محافظة درعا حفر أي آبار دون ترخيص مسبق، وصادرت قوات الأمن الداخلي عددًا من الحفارات غير المرخصة.

كما أصدر محافظ درعا، أنور الزعبي، في 13 من تموز الماضي، تعميمًا وجّهه للمجالس المحلية، يطالب فيه السكان بالإبلاغ عن الآبار المخالفة الواقعة ضمن دائرة قطرها كيلومتر واحد من مصادر مياه الشرب، أو محطات ضخ الري، والآبار التي تؤثر على جهة التغذية المباشرة للمياه، بما في ذلك الآبار الواقعة داخل المخططات التنظيمية.

حملة "فداء لحماة".. مليون دولار لتأهيل تسع مدارس بالريف

حماة – عدي الحاج حسين

تعيش العملية التعليمية في ريف حماة أزمة حادة، إذ تعكس المدارس المتضررة حجم الدمار الذي لحق بالبنية التحتية جراء سنوات القصف، فيما تتفاوت الأضرار بين متوسطة وجسيمة، لتصبح إعادة تأهيل المنشآت التعليمية ضرورة ملحة لاستيعاب أعداد العائلات والطلاب العائدين من مخيمات النزوح.

وفي وقت تتزايد فيه المطالبات الشعبية بترميم المدارس، وقّعت حملة "فداء لحماة" مع مؤسسة "العم تي" مذكرة تفاهم لترميم تسع مدارس بريف حماة، بتكلفة مليون دولار، لدعم التعليم وتحسين البيئة المدرسية بعد سنوات الدمار.

نقص حاد في مقومات العملية التعليمية

الناشط المدني محمد أحمد العبيد، قال لعنب بلدي، إن معظم مدارس ريف حماة تفتقر لأدنى مقومات العملية التعليمية، فالأبنية تعاني من غياب الأبواب والنوافذ وتضرر الجدران، إلى جانب النقص الحاد في التجهيزات والمستلزمات الأساسية، كالمقاعد والطاولات والألواح والخزائن.

حتى المدارس التي تعرضت لأضرار خفيفة باتت عاجزة عن العمل بكفاءة بسبب غياب المستلزمات الدراسية، وفق العبيد، مضيفًا أن مطالبات الأهالي تتزايد، وأن العام الماضي شهد مبادرات شعبية لترميم بعض الصفوف، إلا أن حجم الاحتياج اليوم أكبر بكثير من الإمكانات المتاحة.

في بعض البلدات، اضطر الأهالي للاستعانة عن المنشآت المدمرة بـ"كرفانات"، ونظرًا إلى عدم قدرتها على استيعاب جميع الطلاب، يضطر العديد من الأهالي لإرسال أبنائهم إلى مدن مجاورة لمتابعة تعليمهم، بحسب الناشط العبيد.

كما أن الصعوبات تتضاعف داخل الصفوف الدراسية المتبقية نتيجة الاكتظاظ الخانق، إذ تجاوز عدد الطلاب في الصف الواحد 50 طالبًا، ما دفع إدارات المدارس إلى تطبيق نظام الأفواج بدوامين أو ثلاثة يوميًا، وسط نقص حاد في الكوادر التعليمية والتجهيزات.

وحذر العبيد من أن الظروف المركبة أدت إلى تفاقم ظاهرة التسرب المدرسي، حيث يضطر بعض الأطفال لترك التعليم والتوجه إلى سوق العمل لمساندة أسرهم في مواجهة أعباء المعيشة.

وتابع أن نسبة المدارس التي تم ترميمها حتى الآن لا تتجاوز نصف الاحتياج الفعلي في المنطقة، ورغم أهمية التدخلات الحالية، فإن أي خطوة لتأهيل منشأة تعليمية ستسهم مباشرة في تخفيف العبء عن كاهل الأهالي وتضمن عودة الأطفال إلى مقاعدهم الدراسية.

ثلاثة أشهر للإنجاز

عضو المكتب التنفيذي لقطاع التربية والتعليم في محافظة حماة، حسن الحسن، قال في حديث إلى عنب بلدي، إن الهدف الأساسي من مذكرة التفاهم هو إعادة تأهيل أكبر عدد ممكن من المدارس المتضررة وإعادتها إلى الخدمة التعليمية، ولا سيما في المناطق التي تشهد حاجة ملحة، نتيجة عودة أعداد كبيرة من الأهالي من المخيمات ومناطق النزوح.

وأضاف أن المشروع يندرج ضمن الجزمة الثانية من حملة "فداء لحماة"، ويشمل تسع مدارس موزعة على مناطق متضررة في ريف المحافظة، وهي مدارس "الباني" و"شهرناز" و"الحماميات" و"فورو" و"المشرفة والصفر" و"أم حارتين" و"قصر أبو سمرة" و"كفربودة" و"الهرط الغربي".

وبخصوص الجدول الزمني، كشف الحسن أن البدء بأعمال التنفيذ سيكون مباشرة بعد استكمال الإجراءات الفنية والتنفيذية اللازمة، على أن يتم إنجاز المشروع خلال نحو ثلاثة أشهر.

وأشار إلى أن عدد الطلاب المتوقع استفادتهم من إعادة تأهيل هذه المدارس يقارب 8000 طالب وطالبة في مرحلة التعليم الأساسي.

معايير الاختيار

الاختيار تم بناء على دراسة للاحتياج الفعلي والأولوية التربوية في المناطق، وفق الحسن، وأُخذ بعين الاعتبار حجم الأضرار التي لحقت بالأبنية والكثافة الطلابية وعدد الطلاب المتوقع استفادتهم من إعادة التأهيل، إضافة إلى حاجة المنطقة الماسة لوجود مدارس قريبة تستوعب أبناء الأهالي العائدين.

وأضاف أنه تم إعطاء أهمية خاصة للمناطق التي شهدت عودة كبيرة للأهالي وازديادًا في أعداد الطلاب، والتي تعاني مدارسها القائمة من ضغط كبير أو عدم كفاية الطاقة الاستيعابية.

وعن طبيعة الأضرار والأعمال، أوضح الحسن أنها تختلف من مدرسة إلى أخرى، وتشمل أضرارًا في الأبنية الصفية والأسقف والجدران والأبواب والنوافذ والشبكات الكهربائية والصحية، إضافة إلى تأثر عدد من المرافق الخدمية والساحات والمرافق الصحية.

وبيّن أن أعمال التأهيل ستشمل إعادة ترميم المباني الصفية والمرافق الأساسية ومعالجة الأضرار الإنشائية والفنية وفق الحاجة، وتأهيل شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي، وترميم المرافق الصحية والأبواب والنوافذ والساحات، إلى جانب الأعمال اللازمة لإعادة المدرسة إلى حالة مناسبة وآمنة لاستقبال الطلاب والكوادر التعليمية.

"التربية" تتعهد بالجاهزية

المشروع سينفذ وفق المعايير والمواصفات الفنية المعتمدة، وستكون هناك متابعة وإشراف مباشر من قبل دائرة الأبنية المدرسية في مديرية التربية والتعليم في حماة، إلى جانب المتابعة الفنية من مهندسي حملة "فداء لحماة" والجهات المعنية بالمشروع، وفق عضو المكتب التنفيذي لقطاع التربية.

وأكد الحسن أن مديرية التربية والتعليم في حماة ستعمل على تأمين الاحتياجات اللازمة وفق الواقع الفعلي لكل مدرسة وعدد الطلاب فيها، بما يضمن جاهزيتها للعمل فور انتهاء أعمال التأهيل، مع متابعة احتياجات المدارس من التجهيزات والكتب والوسائل التعليمية ضمن الإمكانات والخطط المعتمدة.

وختم بالقول إن هذه المشاريع تمثل خطوة عملية ضمن جهود أكبر لإعادة تأهيل ما تضرر من القطاع التربوي في محافظة حماة.

اللاذقية تتجهز للعام الدراسي بتأهيل 60 مدرسة

اللاذقية – آلاء شعبو

مع اقتراب موعد انطلاق العام الدراسي الجديد، تستعد محافظة اللاذقية لتنفيذ خطة لصيانة وتأهيل 60 مدرسة في مختلف مناطقها، إلى جانب إنشاء خمس مدارس جديدة، واستكمال تنفيذ ثلاث مدارس أخرى، بحسب ما قاله مدير الخدمات الفنية في المحافظة، محمد صبحي الخالد، لعنب بلدي.

وتتوزع خطة التأهيل على مناطق اللاذقية والحفة وجبل الأكراد وجبل التركمان والقرداحة وجبلة، بينما تستهدف المدارس الجديدة رفع القدرة الاستيعابية للطلاب في عدد من المناطق.

احتياجات وأضرار متفاوتة

قال الخالد إن خطة صيانة وتأهيل المدارس تشمل 60 مدرسة موزعة على مختلف مناطق المحافظة، منها 13 مدرسة في منطقة اللاذقية، وعشر مدارس في منطقة الحفة، وعشر مدارس في جبل الأكراد ضمن منطقة الحفة، وسبع مدارس في جبل التركمان بالمنطقة الشمالية.

كما تشمل الخطة تأهيل عشر مدارس في منطقة القرداحة، وعشر مدارس في منطقة جبلة.

وتتفاوت احتياجات المدارس المستهدفة بين أعمال الصيانة والتأهيل، بحسب حالة كل بناء وحجم التدخل المطلوب.

وتأتي هذه الأعمال في ظل أضرار متفاوتة لحقت بعدد من الأبنية المدرسية في المحافظة، إلى جانب الحاجة إلى صيانة مرافق وتجهيزات أساسية في مدارس أخرى.

وتختلف طبيعة التدخلات المطلوبة في المدارس بحسب مستوى الضرر، إذ تشمل بعض المشاريع أعمال صيانة وتأهيل، بينما تحتاج مدارس أخرى إلى تدخلات إنشائية أكبر.

وبحسب ما أعلنته مديرية الخدمات الفنية في اللاذقية، تتوزع احتياجات المدارس المتضررة بين أبنية تحتاج إلى إعادة تأهيل قد تصل إلى الترميم الكامل، وأخرى تحتاج إلى تدعيم قبل إعادة تأهيلها، في حين تحتاج بعض الأبنية إلى الهدم وإعادة البناء.

وأعلنت المديرية، في تموز الماضي، تنفيذ 44 مشروعًا مدرسيًا في المحافظة، تشمل إنشاءات جديدة وأعمال صيانة شاملة، إلى جانب إعداد دراسات لمشاريع أخرى.

وبحسب المديرية أشارت، في أيلول 2025، إلى وجود نحو 90 مدرسة خارج الخدمة في الريف الشمالي الشرقي، مع حاجة مدارس أخرى إلى أعمال صيانة تشمل المرافق الصحية والأبواب والنوافذ، إضافة إلى ترميم الأسقف والجدران وتأهيل دورات المياه.

خمس مدارس جديدة بطاقة 2800 طالب

لا تقتصر الخطة على تأهيل المدارس القائمة، إذ تتضمن إنشاء خمس مدارس جديدة، منها اثنتان في مدينة اللاذقية، وواحدة في منطقة الحفة، ومدرستان في جبل الأكراد ضمن منطقة الحفة.

وبحسب الخالد، تبلغ الطاقة الاستيعابية المتوقعة للمدارس الجديدة نحو 2800 طالب.

كما تتضمن الخطة استكمال تنفيذ ثلاث مدارس في مناطق الشهداء والدعتور وسقوبين.

وتأتي المدارس الجديدة ضمن مشاريع تهدف إلى زيادة القدرة الاستيعابية للأبنية التعليمية، إلى جانب معالجة احتياجات المدارس القائمة في المناطق المستهدفة.

وأوضح الخالد أن توزيع المشاريع يشمل مختلف مناطق المحافظة، وفق احتياجات كل منطقة.

وتأتي الخطة بالتزامن مع الاستعداد للعام الدراسي الجديد، وسط استمرار الحاجة إلى صيانة وتأهيل عدد من الأبنية المدرسية، وتحسين قدرتها على استقبال الطلاب وتوفير بيئة تعليمية مناسبة.

تأهيل عدد من المدارس المتضررة جراء الزلزال في محافظة اللاذقية – 26 كانون الثاني 2026 (مديرية التربية في اللاذقية)

محطات تحلية وآبار قيد التأهيل

ريف الحسكة.. 100 ألف نسمة يعانون نقصًا في مياه الشرب

افتتاح محطة تحلية مياه الشرب في ناحية مركدة بريف الحسكة – 13 آب 2026 (الشركة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في الحسكة)

الحسكة – عنب بلدي

تواجه مناطق واسعة من ريف محافظة الحسكة صعوبات في الحصول على مياه الشرب، ولا سيما في الريفين الشرقي والجنوبي، في ظل اعتماد عدد من المناطق على محطات التحلية، التي لا تغطي حاجة السكان بشكل كامل، وفق مدير الشركة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في المحافظة، فرحان العويس.

وتعمل الشركة على تشغيل وصيانة الآبار ومحطات الضخ والتحلية، بالتعاون مع عدد من المنظمات الأهالي في بعض المناطق، خصوصًا عندما تتوقف محطة التحلية أو تتراجع إنتاجها.

وأضاف أن الأهالي يعتمدون في كثير من الأحيان على ما توفره محطات التحلية، وعندما تتوقف أو تضعف قدرتها على الإنتاج يضطرون إلى البحث عن مصادر أخرى للمياه، وأن المشكلة ليست دائمًا في عدم وجود بئر وإنما في قدرة التجهيزات على تأمين المياه بصورة مستمرة.

وفي الريف الجنوبي، وصف محمد عبد الله، في حديث إلى عنب بلدي، واقع المياه بأنه "متفاوت بين منطقة وأخرى"، مشيرًا إلى أن بعض الأهالي يعتمدون على محطات التحلية، بينما تبقى الحاجة أكبر من الكميات المتاحة في بعض المناطق.

وقال إن وجود محطة تحلية يساعد الأهالي، لكنه لا يعني أن المشكلة انتهت، فالإنتاج يجب أن يكون مستمرًا وأن تصل المياه إلى المناطق المحتاجة، وأضاف أنه عندما تتوقف المحطة أو تتعطل المضخة، تظهر المشكلة بسرعة.

الآبار في الخدمة.. محطات قيد الصيانة

بحسب مدير الشركة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في الحسكة، فرحان العويس، فإن جميع الآبار حاليًا في الخدمة، مع استمرار العمل على صيانة بعضها، بينما يبلغ عدد محطات الضخ العاملة في الريف 12 محطة.

أما محطات التحلية العاملة في الريف فيبلغ عددها ثلاث محطات، في حين توجد عشر محطات أخرى قيد الصيانة، بحسب العويس.

وأوضح أن أعمال الصيانة تتضمن، بحسب حالة كل محطة، تأهيلًا كاملًا أو صيانة خفيفة، إضافة إلى أعمال تشمل تغيير أغشية "RO"، وصيانة خزانات المياه النقية والخامية.

وتعد أغشية "التناضح العكسي" (RO) من المكونات الأساسية في محطات تحلية المياه، إذ تُستخدم لفصل الأملاح والشوائب عن المياه، وبالتالي فإن تراجع كفاءتها يؤثر في كمية المياه المنتجة ونوعيتها.

مشاريع لإعادة المياه

خلال العام الحالي، نفذت الشركة مجموعة من الأعمال في مناطق ريف المحافظة، شملت إنشاء محطة تحلية وتأهيل آبار ومحطات تحلية، إلى جانب أعمال صيانة لـ"الغواطس".

وقال العويس، إن أعمال الشركة شملت إنشاء محطة تحلية في ناحية مركدة، وتأهيل وتشغيل آبار الريف، ومحطات التحلية في الريف الجنوبي لمحافظة الحسكة، بالشراكة مع منظمة "ACF".

كما أشار إلى إدخال آبار اليعربية إلى الخدمة بعد صيانتها، وآبار محطة الحديبية في تل حميس، إلى جانب البدء بصيانة مجموعتين غاطستين في القامشلي.

وفي محطة تل آذان، شملت الأعمال بئرين ومضختين، وهو ما أسهم، بحسب العويس، في زيادة كمية المياه المنتجة وتحسين الواقع المائي في المنطقة.

وكانت الشركة أعلنت، في وقت سابق، تشغيل البئر رقم واحد في تل حميس بعد استكمال أعمال التجهيز، التي شملت تركيب منظومة طاقة شمسية مع مجموعة غاطسة باستطاعة 30 حصانًا، إضافة إلى تنفيذ شبكة القساطل والكابل ولوحة التشغيل.

كما تضمنت الأعمال بناء تصوينة للبئر وإنشاء غرفة خاصة تضم لوحات التحكم بمجموعة التشغيل، بهدف تعزيز استمرارية تأمين مياه الشرب وخدمة الأهالي في المنطقة.

وفي بلدة مركدة، قال العويس إن الشركة ركبت خزانًا بسعة 30 مترًا مكعبًا للطوارئ.

وكانت الشركة أعلنت كذلك افتتاح محطة تحلية مياه الشرب في ناحية مركدة بريف الحسكة، التي دخلت الخدمة بطاقة إنتاجية تبلغ عشرة أمتار مكعبة في الساعة.

ونفذت المحطة بالتعاون مع منظمة "كير"، بحسب الشركة، بهدف تأمين مياه الشرب لأهالي المنطقة.

سبع محطات تحلية قيد التأهيل

تعمل الشركة، بالتعاون مع منظمة العمل ضد الجوع (ACF)، على صيانة وإعادة تأهيل سبع محطات تحلية في ريف الحسكة.

وتشمل المحطات، وفق ما نشرته الشركة، محطة "الصناعة" في الشدادي، ومحطات "عبدان" و"أبو فاس" و"العريشة" و"تل الشاير" و"عدلة" و"العزاوي".

وقال العويس، إن نسبة إنجاز الأعمال في المحطات المذكورة تقدّر بنحو 20%، متوقعًا إدخالها جميعًا إلى الخدمة في 20 من أيلول المقبل.

وتقدّر الطاقة الإنتاجية لهذه المحطات، بحسب العويس، بنحو 72 مترًا مكعبًا في الساعة، بينما يقدّر عدد المستفيدين منها بنحو 80 ألف نسمة.

صيانة "الغواطس" لتحسين الوارد المائي

تركز جانب من الأعمال خلال الفترة الماضية على صيانة "الغواطس"، وهي التجهيزات التي تضخ المياه من الآبار إلى منظومة التوزيع.

وفي ناحية اليعربية، نفذت الورشات الفنية في الشركة، بالتعاون مع منظمة "ACF"، أعمال صيانة لـ"غواطس" بئري "زكريا" و"التل"، قبل إنزالها في الآبار وإدخالها في الاستثمار، بهدف تحسين الوارد المائي.

وفي محطة "الحديبية" بريف ناحية تل حميس، عملت الورشات بالتعاون مع المنظمة على سحب "غاطسي" بئرين، باستطاعة 30 حصانًا لكل منهما، لإجراء أعمال الصيانة اللازمة وإعادتهما إلى الخدمة.

كما نفذت الشركة، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر العربي السوري، أعمال صيانة لـ"غاطسين" في محطة تل أذان في ناحية تل براك، باستطاعة 75 حصانًا و40 حصانًا.

وبحسب الشركة، أُدخل "الغاطسان" إلى الخدمة والاستثمار بهدف زيادة الوارد المائي للمحطة، التي تغذي نحو 40 ألف نسمة.

المنظمات شريك أساسي

تعتمد الشركة بدرجة كبيرة على التعاون مع المنظمات الدولية في تأهيل وتشغيل منظومة مياه الريف.

وقال العويس إن العمل مع المنظمات الدولية يشكل نحو 90% من الجهود الرامية إلى إدخال آبار الريف ومحطات التحلية إلى الخدمة.

ويشمل هذا التعاون منظمة "ACF"، ومنظمة "كير"، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والهلال الأحمر العربي السوري، مع اختلاف طبيعة الأعمال التي تنفذ بالشراكة معها.

وتظهر المشاريع المعلنة خلال العام الحالي دور هذا التعاون في صيانة "الغواطس" وتأهيل محطات التحلية وتنفيذ تجهيزات جديدة، إضافة إلى تركيب منظومات طاقة شمسية.

الطاقة الشمسية تقلل تكلفة التشغيل

تعد الطاقة من أبرز العوامل المؤثرة في استمرارية تشغيل الآبار ومحطات الضخ، خصوصًا في المناطق الريفية التي تحتاج إلى تشغيل تجهيزات ذات استطاعات مرتفعة.

وفي هذا السياق، قال العويس إن منظومات الطاقة الشمسية تسهم حاليًا بنسبة تصل إلى 90%، مشيرًا إلى حاجة الشركة إلى تركيب منظومات شمسية في آبار الريف التي تتوفر فيها مساحات كافية لتركيب هذه المنظومات.

ويشير تركيب منظومة طاقة شمسية على بئر "تل حميس" إلى توجه الشركة نحو توسيع الاعتماد على هذا النوع من الطاقة، إذ شملت أعمال تجهيز البئر تركيب منظومة شمسية إلى جانب المجموعة "الغاطسة" ولوحة التشغيل.

محطات الريف الجنوبي والهول أولوية

تضع الشركة تأهيل محطات الريف الجنوبي ومحطات الهول ضمن أولوياتها خلال المرحلة المقبلة، بحسب مديرها.

وقال العويس، إن الشركة تحتاج إلى تأهيل محطات الريف الجنوبي في محافظة الحسكة ومحطات الهول حيث تعتبر من أولويات الشركة لتأمين المياه لهذه المناطق، مشيرًا إلى أن هذه المحطات تحتاج إلى تمويل ضخم لإدخالها في الخدمة.

وبذلك، تبدو معالجة أزمة المياه في ريف الحسكة مرتبطة بمسارين متوازيين، الأول يتمثل في الاستفادة من الإمكانات الموجودة عبر صيانة الآبار و"الغواطس" ومحطات التحلية، والثاني يتطلب تمويلًا أكبر لإعادة تأهيل المحطات التي تحتاج إلى أعمال واسعة وإدخالها إلى الخدمة.

هل تحتاج التلفزة الرسمية السورية إلى "حراس للهواء"؟

علي عيد

شاهدت، خلال الأسبوعين الماضيين، برامج على "الإخبارية السورية" فيها سقف جيد من الحرية، وتتضمن حوارات مفتوحة على الهواء، سواء في نشرات الأخبار أو ضمن برامج منها "على الطاولة"، ولفتني أن بعض الضيوف يمررون آراءهم بصيغة "فعلنا كذا كدولة"، وآخرون يخلطون بين الرأي والوقائع والحقائق، وفئة تمرر معلومات ذات طابع أمني خطير دون تدقيق أو مراجعة.

بدا لي خروج الضيوف على البث المباشر وكأنه مساحة غير محددة الضوابط والأدبيات، وإن أسعفت الظروف المذيع فهو يتدخل في بعض الأخطاء أو المغالطات وما أكثرها.

ليس في ذهني توجيه نقد للمذيعين ومقدمي البرامج الحوارية، فقد ينشغل أحدهم خلال الحوارات بسلسلة من التوجيهات الفنية الضرورية داخل الاستوديو، ومتابعة الوقت وتوزيعه، والتحضير للسؤال التالي خلال الاستماع للضيف، كما يصبح الأمر أصعب عند وجود أكثر من ضيف، أو في حالات الهواء المفتوح لقضايا وأحداث عاجلة.

ما أردت قوله، إن هناك أخطاء يجب ألا تحصل في قناة رسمية تترصدها دوائر سياسية وأمنية، وماذا لو كانت معادية تبحث عن تبرير اعتداءات كما تفعل إسرائيل، وهو ما حصل عندما تحدث ضيف، ربما دون قصد أو بناء على معلومات جرى تمريرها له، عن اجتماعات لجماعة متشددة في بلدة بريف درعا لتنظيم "مقاومة" ضد إسرائيل.

تلك المعلومة الخطرة، وما حصل، ليس استثناء في الإعلام المتلفز والإذاعي، وهذا ربما يحصل كل يوم في قنوات كبرى، لكنه لا يمرّ مرور الكرام.

ما سبق يقود إلى السؤال: من يراقب سلامة المحتوى في أثناء البث المباشر، وهل هناك من يمكن تسميتهم "حراس الهواء"؟

لا أتحدث هنا عن دور الـ"Fact-checker" (مدقق الحقائق)، الذي تنحصر مهمته في التحقق من صحة الادعاءات والمعلومات والأرقام، وهو يعمل قبل أو بعد البث والنشر، بل أقصد شخصًا ثالثًا يحضر في صلب الحوار لا في العمليات الفنية، وخلال وقت البث، ولا يراه الجمهور.

يمكن أن يُسند هذا الدور، بحسب هيكل غرفة الأخبار، إلى ما يسمى في بعض المؤسسات بـ"Output Editor"، أو إلى وظيفة تحريرية أخرى تحمل تسمية مختلفة، فالمسمى ليس موحدًا، لكن الفكرة هي وجود محرر يتابع المحتوى في أثناء البث، ويرصد ما قد يستدعي تصحيحًا أو تنبيهًا أو تدخلًا تحريريًا سريعًا، كأن يورد الضيف مغالطة أو تضليلًا أو اتهامًا خطيرًا أو يخلط رأيًا بحقيقة، ثم يتدخل لدى المذيع فورًا عبر الـ"IFB" لينقل إليه ملاحظة بضرورة تدارك ما يحصل.

كما يدقق في معايير مهنية وأخلاقية وقانونية أخرى، مثل خطاب الكراهية والتحريض، والمعلومات المسيئة للذعر والضرر، والتشهير والاتهامات غير المثبتة، والخلط بين الرأي والوقائع الحقيقية، ومنع استخدام معلومات في غير سياقها الصحيح.

ينبه محرر البث المباشر المذيع بعبارات من قبيل "هذه أرقام غير صحيحة، هذه معلومة أمنية خطرة أين مصدرها؟ أنت تتهم فما دليلك؟ هذه شتيمة لا نقبلها، هذا تحريض مرفوض".

هذا التدخل الذي لا يراه الجمهور يمنع الالتباس والأخطاء المقصودة وغير المقصودة.

وتختلف تسمية هذه الوظيفة، لكنها موجودة في جميع المؤسسات الإعلامية الكبرى، وتلتقي جزئيًا عند مهمة المراقبة التحريرية للمحتوى في أثناء البث المباشر، وهذا لا يعني التدخل ضد آراء الضيف، أو مقاطعته دون معنى، أو فرض معلومات عليه، ولا حتى لتكبيل المذيع أو مقدم البرامج بقالب جامد.

يجلس هذا الشخص في غرفة التحكم (Gallery Control Room/) كجزء من الفريق التحريري والفني المتصل بها، ويتابع تفاصيل المقابلة بالتزامن مع المذيع.

وفي مؤسسات إعلامية كبرى، قد تُسند هذه المسؤولية إلى المنتج الأول (Senior Producer)، ليشارك في القرارات التحريرية السريعة في أثناء البث والأخبار العاجلة، ولا تخصص لها وظيفة مستقلة.

وفي فرنسا، توجد تسميات متعددة لأدوار تتقاطع مع هذه المهمة، منها "Responsable d'édition" الذي يتولى متابعة البث المباشر ويراقب سير المحتوى.

بالعودة إلى ضرورات هذا الدور في سوريا، يمكن القول إن الرقابة على المباشر تزداد كلما ازدادت احتمالات الخطأ في بيئة هشة.

ولا تبدأ هذه المهمة لحظة فتح الميكروفون، بل تمتد قبل المقابلة وبعدها، وهي مهمة تشمل تحديد الضيوف وصفاتهم وجدارتهم، وحتى أخلاقياتهم المعروفة مسبقًا، ثم ما يتم تناوله في اللقاءات مع الجاهزية للتدخل، ثم تقييم ووضع ملاحظات تفيد في لقاءات لاحقة، وكذلك في جدول ملاحظات الوسيلة الإعلامية نفسها حول الأخطاء والنجاحات.

ولهذه المهمة، تختار وسائل الإعلام الصحفيين المخضرمين ذوي الاطلاع الواسع والحس الأمني والسياسي، والمعرفة بالمعايير والأخلاقيات والحساسيات الاجتماعية.. وللحديث بقية.

إخصاء الاستبداد

غزوان قرنفل

الاستبداد في جوهره ليس سوى تركيز للقوة وأدواتها بلا رقابة، وبالتالي لا يمكن لنا أن نتخلص من الاستبداد بمجرد إسقاط مستبد أو تغيير سلطة بأخرى أو استبدال منظومة من الحاكمين بمنظومة جديدة، فالتجارب التاريخية تعلمنا، وليس كالتاريخ معلم، أن الاستبداد ليس شخصًا فقط ولا حزبًا ولا جماعة، ولا حتى مؤسسة بعينها، إنه قبل كل ذلك قابلية سياسية وقانونية واجتماعية لإعادة إنتاج نفسه، لهذا فإن أخطر ما يمكن أن نفعله بعد الخلاص من مستبد هو أن نترك البيئة التي أنجبته كما هي ثم نتوقع ألا يعود إلينا من جديد غالبًا بثوب مختلف ووجه آخر وشعارات جديدة، فنحن لم يعد يكفينا فقط أن نسقط الاستبداد، بل نحتاج حتمًا إلى إخصائه ومنعه من التناسل لقطع الطريق أمام إعادة إنتاجه والقضاء على الشيفرة الوراثية التي تسمح باستيلاده مرة بعد أخرى.

ولكي نفعل ذلك فنحن نحتاج على المستوى الشخصي والمجتمعي أولًا أن نؤمن أن الاستبداد هو الوباء الذي يدمر كل فرصة لنا للعيش آمنين في حياتنا ومعاشنا كبشر، وأننا قادرون على أن نحدث قطيعة جذرية معه وألا نكون أداة من أدواته، وذلك بألا نكون أسرى لأفكار ماضوية سواء أكانت دينية أو قومية أو مذهبية بوصفها المادة الأولية لصناعة الاستبداد، وأن تتحرر عقولنا حقًا من ركام أفكار تعفنت في رؤوسنا دون أن يمارس عليها العقل فعله الواجب في تفنيدها ونقدها وإسقاط الحصانة عنها ومن ثم طرحها كما تطرح كل الفضلات الضارة خارج الجسم الصحيح. وهذا يتطلب إلى جانب الدور الفردي، دورًا مجتمعيًا شاملًا تنهض به نقابات حرة ومؤسسات مجتمع مدني مستقلة تأخذ على عاتقها مسؤولية التوعية والتمكين بما يؤسس لخلق قوة مجتمعية ضاغطة ورافضة لأن يكون للطغيان أي فسحة يستعيد فيها قوته مجددًا.

وفي السياق ذاته، لا بد لنا من العمل على تبني نظام حكم لامركزي تُسحب فيه الكثير من الصلاحيات من سلطة المركز، وتمُنح لمجالس الحكم المحلي المنتخبة في المحافظات تتقرر الكثير من شؤونها المحلية بنفسها دون الحاجة للرجوع الى المركز في كل شاردة وواردة ، وهذا يوجب تبني دستور لا يكون مجرد نص لتنظيم شكل السلطة، بل يشكّل سدًا في وجه تغولها، دستور يكرس مجموعة من المبادئ والقيم الدستورية الأساسية التي لا يجوز العبث بها أو تعديلها وفقًا لأهواء السلطة أو الأغلبية السياسية العابرة، فثمة مبادئ دستورية يجب أن تبقى ثابتة وفوق المساومات السياسية، لأنها تمثل جوهر الدولة الحديثة، من هنا تأتي ضرورة بناء نظام دستوري يقوم على فصل وظيفي حقيقي وتوازن رقابي متبادل بين السلطات الثلاث، فلا تكون السلطة التنفيذية قادرة على ابتلاع البرلمان، ولا البرلمان أداة لتكريس هيمنة الحكومة، ولا القضاء تابعًا لأي منهما، فالقضية ليست أن نكتب في الدستور عبارة "فصل السلطات" ثم نترك للسلطة التنفيذية مفاتيح تعيين القضاة والتحكم بمؤسساتهم ومواردهم، أو تجعل البرلمان مجرد صالة تصفيق جماعي لكل ما تفعله، فالفصل الحقيقي يعني توزيع القوة والصلاحيات بحيث لا تطغى سلطة على أخرى.

كما أن تحصين منظومة الحقوق والحريات من العبث والتلاعب عبر إحالة تفاصيل ممارستها إلى قوانين تعيد تقييدها والحد منها مسألة غاية في الأهمية، فليس من المنطقي أن يقول الدستور إن حرية التعبير حق ثم تأتي السلطة لتحاكمك بتهمة النيل من هيبة الدولة إذا ما كتبت مقالًا تنتقدها فيه أو تعري انتهاكاتها، وليس من المنطقي أن يقول الدستور بحرية الاجتماع والتظاهر، ثم يجعل القانون ممارستها رهنًا بإرادة الأجهزة التنفيذية، أو ينص على استقلال القضاء ثم يضع قوانين تجعل القضاء تابعًا للسلطة التنفيذية، فالقانون يجب أن ينظم ممارسة الحق، لا أن يقرر ما إذا كان الإنسان يستحق الحق أصلًا، فالحقوق ليست هبة من السلطة بل هي لصيقة بالإنسان باعتباره إنسانًا فحسب، وتأتي وظيفة الدولة لتوفير الحماية اللازمة لممارستها ضمن قواعد تمنع التفلت والتجاوز على حقوق الآخرين.

لهذا نحن نحتاج إلى تبني فلسفة جديدة للتشريع تنطلق من حقيقة مؤداها أن الإنسان هو جذر أهداف التشريع، وأن الغاية من الدولة والقانون والمؤسسات هي الارتقاء بالإنسان وحماية حقوقه وتحسين شروط حياته، وتوفير الأمن والعدالة والحرية والرفاه له، فعندما يصبح الإنسان غاية التشريع حقًا، تتغير وظيفة الدولة بأكملها، فلا يعود الناس مجرد رعايا ينتظرون عطاء الحاكم، ولا يصبح القانون سوطًا يلهب ظهورهم، ولا تسخر مؤسسات الدولة لتكون أدوات لمراقبتهم وإخضاعهم، عندها فقط نستطيع القول إننا بدأنا بتفكيك بنية الاستبداد.

إن المهمة الحقيقية بعد سقوط الاستبداد هي في حرمانه من أي قدرة على الإنجاب، فإخصاء الاستبداد يعني تمامًا قتل أي إمكانية لأن يصبح أي حاكم مستبدًا باعتماد دستور أقوى من الحاكم وقوانين أقوى من السلطة، وقضاء مستقل عنها، وحقوق محصنة منها، ومؤسسات قادرة على مراقبتها، فليس المطلوب أن نعتمد مبدأ الثقة بالحاكم، ولا أن نراهن على أخلاق الأشخاص ونياتهم كضمان لحياتنا ومستقبلنا، بل المطلوب أن نبني نظامًا يجعل حتى الحاكم الصالح عاجزًا عن التحول إلى مستبد، ويجعل الحاكم السيئ محاصرًا بالمؤسسات والقواعد والرقابة والمساءلة، عندها فقط نكون قد قضينا على الشيفرة الوراثية للاستبداد، وعندها يصبح سقوط المستبد حقًا نهاية مرحلة ولّت، وليس بداية دورة استبداد جديدة.

رحلة الـ14 مليارًا تقترب من النهاية

نجاحات وإخفاقات إحلال العملة الجديدة

في صباح 1 من كانون الثاني 2026، لم يكن السوريون يستبدلون أوراقًا نقدية فحسب، بل كانوا يدخلون أكبر تجربة نقدية في تاريخ البلاد منذ عقود، عملية مرت بالعديد من المحطات حتى بدأت مرحلة سحب العملة القديمة لمدة خمس سنوات.

وخلال سبعة أشهر فقط انتقلت سوريا من تداول 14 مليار ورقة نقدية قديمة إلى إعلان استبدال نحو 95% من هذه الكتلة النقدية بتاريخ 2 من آب الحالي، بحسب "مصرف سورية المركزي"، في عملية رافقتها قرارات متلاحقة، وطوابير طويلة، وأزمات سيولة، وارتباك في الأسواق، قبل أن تختفي القوة الإبرائية لليرة القديمة قانونيًا في 31 من تموز.

وبحسب تصريحات "المركزي السوري"، يكون قد تبقى 2.1 تريليون ليرة قديمة في الأسواق السورية، أي أقل من 650 مليون قطعة ورقية في أيدي المواطنين.

عملية الاستبدال أعادت رسم علاقة المواطنين بالنقد والبنوك والثقة بالسوق نفسها، وشهدت، بحسب خبراء، نقاط نجاح وتعثر، إذ تمكنت من إدخال مليارات الأوراق النقدية إلى الجهاز المصرفي دون صدمة تضخمية مع استقرار نسبي في سوق الصرف، كما أظهرت ثغرات مثل قلة مراكز الاستبدال والتأخر في مواجهة ظاهرة رفض العملة القديمة.

وحول ما رافق عملية استبدال العملة، طفت على السطح العديد من التساؤلات حول تقييم التجربة وأثرها الحالي والمستقبلي، ومستوى الرضا بين الناس، وعناصر النجاح أو الفشل، وهي أسئلة توجهت بها عنب بلدي لأكثر من طرف، بينهم مواطنون وخبراء، و"مصرف سورية المركزي" الذي لم تتلقَ منه عنب بلدي أي رد رسمي بهذا الشأن حتى تاريخ نشر الملف.

مركز زيد القصيبة في ريف القنيطرة الجنوبي يحتفل باستبدال العملة القديمة - 14 حزيران 2026 (عنب بلدي)

عنب بلدي
ملف العدد 758
الأحد 30 آب / أغسطس 2026

إعداد:
وسيم العدوي
محمد جفال
نورا قاسم

آليات التطبيق ومواضع التعثر والنجاح

مرسوم رئاسي يغير قواعد العملة

في 24 من كانون الأول 2025، أصدر الرئيس السوري، أحمد الشرع، المرسوم رقم "293" لعام 2025 المتعلق بإطلاق العملة السورية الجديدة.
ونص المرسوم على استبدال الأوراق النقدية القديمة، وسحبها من التداول ابتداء من تاريخ 1 من كانون الثاني 2026، وخلال المهل التي يحددها "مصرف سورية المركزي".
وفي 29 من كانون الأول 2025، أصدر "مصرف سورية المركزي" قرارًا تنفيذيًا للمرسوم، واضعًا القواعد الأولى لاستبدال العملة.

موظفو بريد الرقة يعملون على تجديل العملة – 16 تموز 2026 (عنب بلدي/ أحمد الحمدي)

بعد يومين فقط، في 31 من كانون الأول، صدر قرار آخر حدد الجهات المسموح لها بتنفيذ عملية الاستبدال، وهي المصارف العامة والخاصة وشركات الصرافة والحوالات الخاضعة لرقابة المركزي، مع التأكيد على أن العملية ستكون مجانية بالكامل دون أي رسوم أو عمولات.

والهدف كان واضحًا، وهو إدخال أكبر كمية ممكنة من النقد الموجود خارج الجهاز المصرفي إلى القنوات الرسمية.

وكشف حاكم "مصرف سورية المركزي" حينها، عبد القادر الحصرية، بعد أسابيع من بدء العملية رقمًا لافتًا، إذ قال إن السوق كانت تحتوي على نحو 14 مليار ورقة نقدية قديمة، بحجم (سبق وصرح عنه في المؤتمر الصحفي بالمركزي لإعلان التعليمات التنفيذية) يصل إلى 41 تريليون ليرة سورية قديمة، ثم أعقبه بتصريح قال فيه إن هذه الكتلة هي 42 تريليون ليرة.

هذا الحجم المحدد من الكتلة القديمة تحفظ عليه عدد من الخبراء والباحثين الاقتصاديين الذين التقتهم عنب بلدي حينها، ومنهم الأكاديمي السوري وخبير الاقتصاد والمصارف إبراهيم قوشجي، الذي أشار إلى وجود احتمال كبير جدًا أن يكون الحجم الحقيقي للكتلة النقدية القديمة أكبر من 43–42 تريليون ليرة، وقد يصل إلى 56–50 تريليون ليرة سورية قديمة.

والرقم، وفقًا لقوشجي، لا يشمل الكتلة النقدية الموجودة خارج الحدود السورية، سواء في دول الجوار أو في مناطق التهريب والتجارة غير النظامية، وهي كتلة لا يمكن قياسها عبر "سجلات الإصدار" لدى "المركزي"، لكنها تؤثر في حجم الكتلة النقدية الإجمالية.

ولكن بحلول نهاية شباط، أعلن المركزي استبدال أربعة مليارات ورقة، أي نحو 35% من الكتلة النقدية خلال ثمانية أسابيع فقط، ورغم أن الرقم بدا مرتفعًا، فإنه كشف مشكلة أكبر، وهي أن أكثر من ثلثي السيولة كانت لا تزال خارج النظام المصرفي.

أول أزمة.. المحافظات البعيدة

مع تقدم عملية استبدال العملة بدأت الفجوة الجغرافية تظهر بوضوح.

وفي دمشق وحلب واللاذقية كان الوصول إلى مراكز استبدال العملة القديمة أسهل نسبيًا، بينما واجه سكان دير الزور والرقة والحسكة وأجزاء من السويداء وريف إدلب ساعات انتظار طويلة، بسبب محدودية نقاط الاستبدال وبعد المسافات.

وبدأت تظهر إلى العلن شكاوى متكررة من ازدحام الفروع، وتأخر صرف الرواتب، واضطرار كبار السن للوقوف في طوابير امتدت لساعات.

وفي 17 من شباط الماضي، صدر قرار من المركزي يوسع عملية الاستبدال لتشمل الفئات الصغيرة 500 و200 و100 و50 ليرة من جميع الإصدارات القديمة، مع اشتراط ألا يقل عدد الأوراق المقدمة للاستبدال عن 100 ورقة من الفئة الواحدة.

وبعد أيام فقط، جاء الاعتراف الضمني من قبل "المركزي" بأن الجدول الزمني الأصلي لم يعد واقعيًا، ففي 22 من شباط، أصدر "المركزي" قرارًا بتمديد المهلة 60 يومًا اعتبارًا من 1 من نيسان، بعدما تبيّن أن مليارات الأوراق ما زالت خارج المصارف.

أثر غير متوقع.. السيولة تختفي من الأسواق

خلال آذار ونيسان، بدأت الأسواق تشهد ظاهرة مختلفة، إذ لم ترتفع الأسعار بسبب ضخ نقد جديد، بل بسبب شح السيولة.

واشتكى التجار من صعوبة توفير الفئات الجديدة، بينما واجه المواطنون صعوبة في الحصول على النقد، فيما ظهرت عمليات تقريب الأسعار (إلى أعلى أو أدنى سعر) بعد حذف صفرين من العملة، وما رافقها من مشاحنات في الأسواق والحافلات، وسط صمت شبه مطبق من "المركزي السوري".

وأدى سحب جزء كبير من الكتلة النقدية، اقتصاديًا، إلى تقليص السيولة المتداولة، وهو ما أسهم مؤقتًا في تخفيف الضغط عن سوق الدولار، لكنه خلق أزمة يومية في عمليات البيع والشراء.

وفي 30 من أيار، أصدر "المركزي" قرارًا جديدًا بتمديد الاستبدال 30 يومًا إضافيًا، لتصبح المهلة الجديدة تبدأ في 1 من حزيران، وفي الفترة نفسها أعلن الحاكم أن نسبة الإنجاز بلغت 63% من الكتلة النقدية.

وكان ذلك يعني أن نحو ثلث النقد القديم لا يزال خارج التداول الرسمي، رغم مرور خمسة أشهر.

الخطأ الأكبر.. السوق يسبق "المركزي"

ظهر أحد أبرز الانتقادات التي وُجهت للمصرف المركزي بينما كانت العملة القديمة لا تزال تتمتع بالقوة الإبرائية قانونًا، إذ بدأ عدد من التجار وسائقي وسائل النقل رفضها قبل انتهاء صلاحيتها.

وبذلك أصبح هناك من يقول إن العملة صالحة للتداول، وسوق يتصرف وكأنها انتهت.

وفي دمشق وحلب وحمص واللاذقية، سجلت عنب بلدي عشرات الشكاوى للمواطنين من رفض بعض المحال استقبال الأوراق القديمة، في حين تأخر صدور رسائل توضيحية حاسمة من قبل "المركزي السوري" تعيد الانضباط للسوق، وكان يكفي حينها أن يخرج "المركزي" ببيان يؤكد فيه القوة الإبرائية للعملة القديمة لإلزام الفعاليات التجارية والنقل بها.

وفي 29 من حزيران، صدر قرار عن "المركزي" حسم الجدل نهائيًا، ونص على أن 30 من تموز 2026 سيكون آخر يوم للاستبدال، وأن 31 من تموز هو تاريخ فقدان العملة القديمة لقوتها الإبرائية بالكامل.

وللمرة الأولى انتقل الخطاب الرسمي من "الاستبدال" إلى "السحب النهائي".

نهاية التداول في 31 من تموز

مع انتهاء المهلة أصبحت الأوراق القديمة غير صالحة لأي معاملة مالية، لكن "المركزي السوري" لم يغلق الباب تمامًا، فقد أعلن عن بدء مرحلة جديدة تمتد خمس سنوات، يتم خلالها استقبال طلبات سحب العملة القديمة حصرًا في "مصرف سورية المركزي" بدمشق، مع شروط أبرزها:

- حد أدنى 100 ورقة من الفئة الواحدة.
- تحويل القيمة إلى حساب مصرفي أو "شام كاش" بالليرة الجديدة.
- عدم استيفاء أي رسوم أو عمولات أو ضرائب.

وبعد يومين فقط من بدء مرحلة السحب، أعلن "المركزي" عن خطوة جديدة، حيث أعاد فتح الاستبدال عبر جميع المصارف العامة والخاصة وفروع البريد في المحافظات لمدة أسبوع واحد، من 2 حتى 6 من آب، قبل العودة إلى الحصر في دمشق.

أين نجح "المركزي" وأين تعثر؟

قال الخبير الاقتصادي والمصرفي السوري محمد فقيه، لعنب بلدي، إنه يمكن رصد أربع نقاط نجاح رئيسة: – تنفيذ عملية واسعة دون فرض رسوم على المواطنين.

- إدخال مليارات الأوراق النقدية إلى الجهاز المصرفي.
- تجنب صدمة تضخمية مباشرة نتيجة الاستبدال.
- تحقيق استقرار نسبي في سوق الصرف مقارنة بالمخاوف الأولية.

في المقابل، كشفت التجربة عن ثغرات واضحة تتمثل في:

- قلة مراكز الاستبدال في المراحل الأولى مقارنة بحجم الطلب.
- ضعف التواصل الإعلامي من قبل "المركزي السوري" مع المواطنين والأسواق خلال بعض المحطات الحساسة.
- التأخر في مواجهة ظاهرة رفض العملة القديمة في الأسواق.
- الانتقال المفاجئ من التوسع في نقاط الاستبدال إلى حصر السحب لاحقًا في دمشق، ما أثار مخاوف سكان المحافظات البعيدة.

وبين نجاح فني في استبدال معظم الكتلة النقدية، وتعثر في إدارة تفاصيل التنفيذ، تحولت تجربة استبدال الليرة السورية إلى واحدة من أكثر السياسات النقدية إثارة للنقاش في سوريا خلال عام 2026، لأنها لم تغير شكل الأوراق فحسب، بل أعادت رسم علاقة المواطنين بالنقد والبنوك والثقة بالسوق نفسها.

تداول العملة الجديدة في المحال التجارية بريف دمشق – 27 آب 2026 (عنب بلدي/ أحمد مسلماني)

غياب الفئات الصغيرة وتعدد العملات

تفاقم خسائر السوريين في الأسواق

قد يبدو فقدان جزء صغير من بقية ثمن سلعة أو أجرة وسيلة نقل خلال التداولات في الأسواق والمحال أمرًا لا يستحق التوقف عنده، لكنه يتحول، مع تكراره يوميًا، إلى عبء إضافي على أصحاب الدخل المحدود.
وقبل نحو شهر من انتهاء المهلة الإبرائية، رصدت عنب بلدي في سوق الصرافة بدمشق نقصًا في السيولة المخصصة للاستبدال، فقد كانت مصارف كثيرة تحدد قيمة الاستبدال بـ500 ألف ليرة سورية فقط، في حين كان عدد قليل منها يسمح باستبدال ما يصل إلى خمسة ملايين ليرة يوميًا.

هذا ما كشفته شهادات جمعتها عنب بلدي من محافظات سورية عدة، إذ تداخل نقص الفئات الصغيرة مع فوضى الصرف وتعدد العملات واستغلال الحاجة إلى استبدال الأوراق النقدية القديمة.

تبخر الفئات الصغرى وغياب "الفراطة" بالأسواق

بعد تفعيل قرار إلغاء القوة الإبرائية للعملة السورية القديمة في نهاية تموز الماضي، برزت إشكالات مرتبطة بتداول العملة الجديدة، أبرزها محدودية توفر الفئات النقدية الصغيرة، ولا سيما:

- فئة العشر ليرات البديلة عن الألف ليرة القديمة.
- فئة الخمس ليرات البديلة عن الخمسمئة ليرة القديمة.
- عدم طباعة فئة 20 ليرة كبديل عن فئة الألفين القديمة التي تحمل صورة الرئيس المخلوع بشار الأسد.

وأظهر استطلاع أجرته عنب بلدي عبر مراسليها في عدد من المحافظات السورية أن معظم المناطق تعاني مشكلات متشابهة بسبب نقص "الفراطة" (الفئات الأصغر من العملة)، في حين تواجه أسواق ريف حلب وإدلب والحسكة تحديات مختلفة، ترتبط بتعدد العملات المتداولة وتفاوت أسعار الصرف بينها.

ويضطر المستهلكون، خلال تعاملاتهم اليومية، إلى خسارة جزء من أموالهم بسبب غياب الفئات الصغيرة، سواء عند شراء حاجاتهم من المتاجر أو خلال استخدام وسائل النقل العامة.

وأفادت مراسلة عنب بلدي في محافظة السويداء بأن نقص "الفراطة" دفع بعض البائعين إلى الاستعاضة عن بقية المبلغ بـ"ظرف قهوة أو قطعة علكة أو قداحة"، وأحيانًا بزيادة بسيطة في وزن السلعة.

ويتكرر المشهد في المحافظات الساحلية والوسطى ودمشق وريفها، إذ أفاد مراسلو عنب بلدي بأن المستهلك يخسر مبالغ تبدو محدودة في كل عملية شراء، لكنها تتحول إلى خسارة تراكمية مع تكرارها.

وعندما اضطر "أبو محمود" إلى شراء كيس من السكر يبلغ سعره 280 ليرة تركية، طلب منه البائع مبلغًا بالعملة السورية الجديدة يعادل 380 ليرة تركية.

وفي إدلب، قال أشخاص تواصلت معهم عنب بلدي، إن تعدد العملات يتسبب بحالة من الارتباك في عمليات البيع والشراء.

من جهته، يرى حيزة أنه ينبغي الاستغناء عن العملات الأخرى المتداولة في الأسواق، واعتماد الليرة السورية وحدها، إلى جانب إلزام البائعين بالإعلان عن أسعار المواد الغذائية والأدوات الكهربائية وغيرها بالعملة المحلية الجديدة.

الحسكة.. ثلاثة أسعار للدولار واستبدال غير رسمي

في محافظة الحسكة، أفاد مراسل عنب بلدي بأن السكان يعانون من محدودية تداول العملة الجديدة، بالتزامن مع استمرار وجود أوراق من العملة القديمة وتداول الدولار الأمريكي.

وأسهم هذا الوضع في استغلال بعض الصرافين لفارق التصريف بين العملتين القديمة والجديدة، ويظهر التباين الإداري والاقتصادي في المحافظة من خلال تعدد أسعار صرف الدولار، إذ يتداول السوق ثلاثة أسعار مختلفة بحسب فئة العملة المستخدمة.

وبلغ سعر الدولار بالنسبة إلى فئتي 2000 و5000 من العملة القديمة نحو 14,500 ليرة للشراء و14,900 ليرة للمبيع.

وبالنسبة إلى فئتي 500 و1000 من العملة القديمة، بلغ السعر نحو 16,500 ليرة للشراء و17,000 ليرة للمبيع، بينما يبلغ سعر الدولار مقابل العملة السورية الجديدة 127 ليرة أي ما يعادل 12,700 ليرة من العملة القديمة للشراء و132 ليرة للمبيع، أي ما يعادل 13,200 ليرة قديمة.

كما ظهرت قنوات غير رسمية لاستبدال العملة القديمة، تفرض فارقًا قد يؤدي إلى خسارة تصل إلى 30% من قيمتها.

وقال أمين سر جمعية حماية المستهلك، إنه قبل نحو أسبوعين من انتهاء مهلة الاستبدال برزت ظاهرة "الربا"، إذ اضطر بعض المواطنين إلى التخلي عن جزء من مدخراتهم بالعملة القديمة بسبب عدم قدرتهم على تبديلها عبر المنصات الرسمية.

باعة يخسرون ربع قيمة أموالهم

قال النائب السابق لرئيس غرفة تجارة دمشق، محمد الحلاق، في حديث إلى عنب بلدي، إن التجار لم يتأثروا بدرجة كبيرة خلال مرحلة استبدال العملة، لكنهم يتأثرون حاليًا بضعف القوة الشرائية لدى المستهلك وارتفاع النفقات المترتبة على الأسر، خصوصًا في المواسم التي تتزايد فيها المصاريف، مثل:

– بدء العام الدراسي.
– الأعياد.
– موسم إعداد المؤونة.

يقترح أمين سر جمعية حماية المستهلك أن تعمل الجهات المعنية على توفير الفئات النقدية الصغيرة وضخها بكميات كافية، لأن غيابها يمس دخل الفئات الأشد فقرًا، إلى جانب تسببه بخلافات متكررة بين المستهلكين من جهة، والباعة وسائقي "السرافيس" من جهة أخرى.

ويرى أن فئة الـ25 ليرة ليست عملية ولا تمثل حلًا لمشكلة نقص "الفراطة"، نظرًا إلى محدودية الاستفادة منها في التعاملات اليومية، إلى جانب أنها تسببت بمشكلة أخرى، وهي أن المواطنين والسائقين اضطروا لإعادة استخدام ورقة الـ500 ليرة القديمة إلى جانب ورقة 25 ليرة الجديدة.

أما الحلاق فيعتبر أن توسيع الاعتماد على الدفع الإلكتروني يمكن أن يجعل المعاملات أكثر سهولة، سواء في المشتريات اليومية أو في متاجر الألبسة والمطاعم وغيرها، لكن رفع الدفع يتطلب تعزيز الثقة بالقطاع المصرفي وأنظمة الدفع.

وأشار إلى إمكانية البدء بالقطاعات الأكثر إلحاحًا، مثل محطات الوقود، معتبرًا أن تسليم العملة الجديدة ورقيًا إلى أصحاب المحطات ينطوي على مخاطر، بسبب حساسية الأوراق النقدية واحتمال تعرضها للتلف، ما قد يؤدي إلى فقدانها قيمتها.

> تفعيل الدفع الإلكتروني ليس معقدًا، ويمكن البدء بالقطاعات الأشد إلحاحًا، مثل محطات الوقود.
>
> محمد الحلاق
> النائب السابق لرئيس غرفة تجارة دمشق

حلول اقترحها مواطنون التقتهم عنب بلدي

- ضخ الفئات النقدية الصغيرة "الفراطة" بكميات كافية.
- اعتماد الليرة السورية الجديدة في التسعير والتعاملات.
- ضبط عمليات الصرف غير الرسمية.
- توسيع الدفع الإلكتروني تدريجيًا.
- البدء بالقطاعات ذات التعاملات النقدية الكثيفة، مثل محطات الوقود.
- تعزيز الثقة بالقطاع المصرفي وأنظمة الدفع.

استبدال العملة في فرع "مصرف سورية المركزي" بالرقة – 6 آب 2026 (عنب بلدي/ أحمد الحمدي)

ماذا تغير في حياة السوريين بعد استبدال العملة؟

لم يؤدِّ استبدال الليرة السورية الجديدة بالعملة القديمة إلى تغيير القيمة الفعلية للأموال التي يملكها السوريون، إذ قامت العملية على حذف صفرين من العملة، بحيث تعادل الليرة الجديدة 100 ليرة من الإصدار القديم، لكن الانتقال بين الإصدارين فرض تغييرات واسعة على تفاصيل الحياة اليومية، من طريقة حساب الرواتب والأسعار، إلى التعاملات التجارية وأجرة النقل وشراء الحاجيات الأساسية.

وكانت عنب بلدي رصدت خلال الأشهر الماضية مظاهر مختلفة لهذا الارتباك، من رفض بعض المحال قبول فئات قديمة رغم استمرار صلاحيتها، إلى ظهور فروق في أسعار صرف الدولار، بحسب نوع العملة التي يحملها المواطن، فضلًا عن صعوبات مرتبطة بنقص مراكز الاستبدال والفئات الصغيرة.

راتب أصغر بالأرقام والمصروف نفسه

بالنسبة إلى الموظفين وأصحاب الدخل الثابت، لم يحمل حذف الصفرين تغييرًا جوهريًا في قيمة الدخل، إذ انخفض عدد الأرقام التي يتعاملون بها كما انخفض عدد الأرقام في أسعار السلع، بينما بقيت العلاقة بين الدخل وتكاليف المعيشة هي العامل الحاسم.

قال محمد العلي، موظف حكومي، إن راتبه أصبح يُحسب بالعملة الجديدة، لكنه احتاج إلى فترة حتى يعتاد الأرقام الجديدة.

وأضاف أن "المشكلة لم تكن في عدد الأصفار، وإنما في الأسعار التي ندفعها كل يوم"، موضحًا أن المواطن لا يقيس راتبه بعدد الأوراق التي يحصل عليها، وإنما بما يستطيع شراءه منه.

وتتكرر الصورة نفسها في السويداء، لكن من زاوية عامل يتقاضى أجره يوميًا، إذ قال عدي ع.، وهو عامل في تركيب الحجر، إن أجره اليومي كان يبلغ 100 ألف ليرة قديمة، والتغيير الأكثر وضوحًا بالنسبة إليه كان في شكل المبلغ الذي يحمله، إذ انتقل من عدد كبير من الأوراق إلى ورقتين من فئة 500 ليرة جديدة، لكنه لا يشعر بأن ذلك انعكس على مصروفه اليومي.

في المقابل، يرى بسام ناصر وهو متقاعد من حماة، أن التغيير أصبح أسهل مع مرور الوقت، معتبرًا أن الصعوبة الأساسية كانت في بداية التعامل مع حذف الصفرين.

وقال إن "التغير الوحيد هو الكم"، فالمبلغ الذي كان يحتاج إلى مساحة كبيرة داخل المحفظة أصبح بالإمكان وضعه بسهولة في محفظة صغيرة، ويستعيد ذكرى المليون ليرة القديمة، التي كانت تحتاج إلى حيز كبير، بينما أصبح ما يعادلها بالعملة الجديدة أكثر سهولة في الحمل والتداول.

> أتسلم حاليًا قطعتين من فئة الـ500، أشعر أنه تم الاحتيال عليّ، لقد كنت أجني 20 قطعة من فئة 5000، الآن قطعتان من فئة الـ500 فقط.
>
> عدي ع.
> عامل مياومة في السويداء

"الفراطة" تتحول إلى عبء يومي

لم تقتصر آثار الانتقال إلى العملة الجديدة على صعوبة قراءة الأرقام، إذ ظهرت مشكلة أخرى في التعاملات اليومية مرتبطة بالفئات الصغيرة.

ورصدت عنب بلدي في مناطق مختلفة لجوء أصحاب المحال ووسائل النقل إلى إعطاء سلع صغيرة بدل الفارق النقدي، بسبب عدم توفر بعض الفئات، وخاصة عند انتهاء الأسعار بأرقام لا تتطابق مع الفئات المتداولة.

وفي الرقة، قال عبد الله محمد العمو، وهو أحد سائقي النقل الداخلي، إن السائقين يحاولون تجاوز المشكلة بوسائل مختلفة، موضحًا: "نعيد للراكب قطعة بسكويت وعلكة وغيرها لتلافي نقص الفراطة".

وأضاف عبد الله أن المشكلة الأساسية تكمن في إعادة الأجرة، لأن السائق لا يستطيع تحمل الفروق الصغيرة بصورة متكررة، خصوصًا أن العملية تتكرر عشرات المرات خلال اليوم.

> تحولت "الفراطة" في بعض الحالات إلى علكة وشوكولا أو سلع منخفضة الثمن بدلًا من النقود، نظرًا إلى غياب الفئات الصغيرة.
>
> عبد الله العمو
> سائق نقل داخلي في الرقة

وأشار إلى أن جزءًا من دخل السائق قد يضيع يوميًا بسبب عدم توفر الفئات الصغيرة، في وقت ترتفع فيه أصلًا تكاليف تشغيل الحافلة.

وبذلك، تحولت فروق تبدو صغيرة في المعاملة الواحدة إلى عبء متراكم على أصحاب الأعمال والمستهلكين.

وكانت عنب بلدي رصدت أيضًا اضطرار بعض التجار إلى تقريب الفواتير إلى أرقام أعلى بسبب نقص الفئات الصغيرة، ما يحمّل المستهلك تكلفة إضافية عند تكرار عمليات الشراء.

أكثر من مجرد تغيير في الفئات

في الحسكة، أخذت المشكلة شكلًا أكثر تعقيدًا بسبب نقص العملة الجديدة ومحدودية قنوات الاستبدال، وهو ما انعكس على السوق وعلى أسعار الصرف.

قال عبد الله سليمان، موظف متقاعد من الحسكة، إن رواتب التقاعد التي يتلقاها عبر تطبيق "شام كاش" جعلت نقص العملة الجديدة في المحافظة أكثر وضوحًا بالنسبة إليه، إذ لم تكن المشكلة في تسلم الراتب بحد ذاته، وإنما في القدرة على تحويله إلى نقد جديد والتعامل به في السوق.

وأضاف عبد الله أن عملية الاستبدال نفسها واجهت صعوبات بسبب الازدحام ومحدودية المراكز، الأمر الذي دفع مواطنين إلى الانتظار لفترات طويلة، بينما زادت مخاوف آخرين من عدم تمكنهم من استبدال أموالهم في الوقت المحدد.

ولم تكن الحسكة وحدها في مواجهة هذه الصعوبات، فقد رصدت عنب بلدي استمرار الطوابير في المحافظات الشرقية، حتى بعد تمديد المهلة، مع شكاوى من محدودية المراكز ونقص العملة الجديدة وظهور أسعار صرف مختلفة بين الإصداريين.

الدولار يدخل على خط التعاملات

في القامشلي، انعكست ندرة العملة الجديدة أيضًا على سوق العقارات، إذ قال حمو إبراهيم، صاحب مكتب عقاري في المدينة، إن قلة وجود العملة الجديدة تجعل الأهالي يعتمدون بصورة أساسية على الدولار في عمليات البيع والاستئجار، ما يجعّل المستهلك تكلفة إضافية عند تكرار عمليات الشراء.

أكثر من مجرد تغيير في الفئات

في الحسكة، أخذت المشكلة شكلًا أكثر تعقيدًا بسبب نقص العملة الجديدة ومحدودية قنوات الاستبدال، وهو ما انعكس على السوق وعلى أسعار الصرف.

قال عبد الله سليمان، موظف متقاعد من الحسكة، إن رواتب التقاعد التي يتلقاها عبر تطبيق "شام كاش" جعلت نقص العملة الجديدة في المحافظة أكثر وضوحًا بالنسبة إليه، إذ لم تكن المشكلة في تسلم الراتب بحد ذاته، وإنما في القدرة على تحويله إلى نقد جديد والتعامل به في السوق.

وأضاف عبد الله أن عملية الاستبدال نفسها واجهت صعوبات بسبب الازدحام ومحدودية المراكز، الأمر الذي دفع مواطنين إلى الانتظار لفترات طويلة، بينما زادت مخاوف آخرين من عدم تمكنهم من استبدال أموالهم في الوقت المحدد.

ولم تكن الحسكة وحدها في مواجهة هذه الصعوبات، فقد رصدت عنب بلدي استمرار الطوابير في المحافظات الشرقية، حتى بعد تمديد المهلة، مع شكاوى من محدودية المراكز ونقص العملة الجديدة وظهور أسعار صرف مختلفة بين الإصداريين.

الدولار يدخل على خط التعاملات

في القامشلي، انعكست ندرة العملة الجديدة أيضًا على سوق العقارات، إذ قال حمو إبراهيم، صاحب مكتب عقاري في المدينة، إن قلة وجود العملة الجديدة والدولار في الأسواق.

وقال إن غياب الفئات الصغيرة يزيد المشكلة، إذ قد يضطر البائع أو المشتري إلى استخدام جزء من المبلغ بالعملة القديمة لتسوية الحساب، معتبرًا أن هذا التداخل "مرهق لنا، فكيف بكبار السن؟".

وفي دير الزور، تنظر جود حويج، ربة منزل، إلى العملية من زاوية مختلفة، إذ لا ترى مشكلة أساسية في حذف الصفرين، لكنها لا تعتقد أن ذلك انعكس على قدرة الأسرة على إدارة مصروفها، وقالت إن أسعار المواد لا تزال مرتفعة، وغياب السعر المستقر يجعل تنظيم ميزانية المنزل أمرًا معقدًا.

> المرحلة الانتقالية قد تفرض أعباء إضافية على بعض الفئات، خصوصًا مع صعوبة التعامل مع الفئات الجديدة أو نقص الفئات الصغيرة، فضلًا عن احتمال استغلال عدم معرفة المواطنين بأسعار التحويل لرفع أسعار بعض السلع والخدمات.
>
> مازن عبد الله
> خبير اقتصادي

وفي حين ينشغل المركزي في تبديل جلود الأوراق النقدية، يدرك الشارع السوري بمرارة أن أزمته ليست في شكل العملة، بل في قيمتها، وبينما هو محاصر بين الأرقام الجديدة وتصاعد الأسعار، لم يعد يكترث برسم الورقة، بل بقدرتها على شراء ربطة خبز، وهو ما يعول فيه على الحكومة لإنعاش الاقتصاد السوري، وتخفيض معدلات التضخم، وتحسين القوة الشرائية لليرة السورية الجديدة.

تداول الليرة السورية الجديدة في أسواق درعا – 27 آب 2026 (عنب بلدي/ محجوب الحشيش)

لماذا لا نسمع في سوريا إلا صوت المتشددين

أحمد عسيلي

خلال الأيام الماضية، انشغل السوريون، بل والكثير من وسائل الإعلام العربية أيضًا، بتصريحات الشيخ حكمت الهجري، التي وصف فيها الدروز بأنهم "جزء لا يتجزأ من دولة إسرائيل"، وتحدث عن اشتراك معها حتى في العقيدة والتاريخ، تصريحات أثارت موجة واسعة من الاعتراضات، لم تأتِ فقط من خصوم الهجري التقليديين، بل من شخصيات وفعاليات درزية في سوريا ولبنان وحتى من الجولان المحتل، وقال بعضها بوضوح إن الهجري لا يتحدث باسم الدروز.

هذه الموجة تطرح سؤالًا منطقيًا جدًا: أين كانت هذه الأصوات سابقًا؟ ولماذا كان الاعتراض العلني، وخصوصًا من داخل البيئة الدرزية، أقل ظهورًا خلال الفترة الماضية، رغم الكثير من التصريحات، بل والتصرفات الغريبة للشيخ الهجري؟

بداية، يجب أن نعترف بحقيقة أن الصمت عن أخطاء القيادات في سوريا أصبح أشبه ما يكون بحالة عامة، فالكل يصمت عن أخطاء من يشعر أنهم ممثلوه، ويصفها بأحسن الأحوال بالتجاوزات أو الأخطاء الفردية، في حين يضخم أخطاء القيادات التي لا يتبع لها عاطفيًا.

هذه الحالة ليست جديدة، وليست سورية حصرًا، بل تناولتها عالة الاجتماع الألمانية إليزابيث نويل نومان منذ السبعينيات من القرن الماضي، واصفة ظاهرة أطلقت عليها اسم "دوامة الصمت"، على المستوى النفسي فكرتها بسيطة: يراقب الإنسان باستمرار المناخ الاجتماعي من حوله، وعندما يشعر بأن رأيه مخالف للرأي السائد، قد يفضّل الصمت لتجنب العزلة، ولأن صمته هذا يجعل الرأي الآخر يبدو أكثر انتشارًا مما هو عليه، فيدفع آخرين إلى الصمت، وهكذا تبدأ الدوامة.

لا تفسر هذه النظرية كل أسباب الصمت بالتأكيد، هناك الخوف والمصلحة والانتماء وقوة القضية والاستعداد للتضحية وعوامل نفسية واجتماعية أخرى كثيرة، لكنها تقدم وصفًا مفيدًا للآلية التي تجعل رأيًا ما يبدو أحيانًا أكثر إجماعًا مما هو عليه فعلًا.

وهذا ما حدث في السويداء بعد المجازر، فقد أصبح الاعتراض على الهجري، أو حتى على بعض ممارسات القوى التابعة له، قابلًا لأن يُفهم أحيانًا لا باعتباره اعتراضًا سياسيًا، بل باعتباره موقفًا من الجماعة نفسها، أو تبريرًا لما تعرض له أهل السويداء، وهكذا ارتفعت تكلفة الكلام، وأصبح تأييد المسار العام أشبه بمفتاح للقبول الاجتماعي في بعض الدوائر.

لكن السويداء ليست استثناء، سوريا اليوم مليئة بدوامات الصمت، لمؤيدي السلطة الجديدة دوامتهم أيضًا، حيث يمكن لانتقاد تصرفاتها في بعض المجتمعات أن يتحول سريعًا إلى اتهام بالوقوف ضد الدولة الجديدة، وللمثقفين دوامتهم، بما فيها من أفكار مسموحة وأخرى قد يكون الاقتراب منها كافيًا لإخراج شخص من الجماعة الرمزية التي ينتمي إليها، ولكل جماعة تقريبًا حدود غير مكتوبة لما يجوز قوله، وللأشياء التي لا يجوز التفوه بها أبدًا.

وهنا نصل إلى ما سأسمح لنفسي بتسميته "دوامات الصمت المتقابلة".

في كل دوامة متكلمون وصامتون، والمشكلة أن الصامتين غالبًا هم أصحاب المواقف الأكثر تركيبًا: من يستطيع أن يدين ما تعرض له المدنيون في السويداء ويرفض في الوقت نفسه الارتماء في الحضن الإسرائيلي، أو السير خلف رجل دين ليس له خبرة في العمل السياسي، أيضا كحال من يؤيد الدولة الجديدة لكن يعترف أن بها أخطاء جسيمة تصل إلى مستوى الجرائم أحيانًا، وأنه يجب تقويم مساراتها.

وعندما يصمت هؤلاء، من يبقى في الواجهة؟ الأصوات الأعلى والأكثر حدة.

وهكذا يبدأ كل طرف بقراءة الطرف الآخر من خلال متشدديه فقط، يرى أحدهم أشد تصريحات خصمه تطرفًا فيقول: "ألم نقل لكم إنهم جميعًا هكذا؟"، ثم تنتقل العبارة إلى الدوامة المقابلة فتغذي مخاوفها، فتنتج خطابًا أشد تطرفًا، يلتقطه الطرف الأول مجددًا، كل دوامة تصبح، بهذا المعنى، وقودًا للدوامة المقابلة.

وربما لهذا كانت تصريحات الهجري الأخيرة مختلفة، فوضوحها واستفزازها جعلا فكرة السكوت نفسها مكلفة بالنسبة إلى أشخاص يتمون في الوقت ذاته إلى دوائر أخرى، من مثقفين وياسريين وعلمانيين وشخصيات عُرفت تاريخيًا بمناهضة إسرائيل أو التطبيع معها، لم يعد ثمن الكلام وحده مرتفعًا، أصبح للصمت ثمن أيضًا، وتقاطع الدوامتين دفع بعض الصامتين إلى الكلام.

تحدثت نويل-نيومان أيضًا عن "النواة الصلبة" (Hard Core): أولئك الذين يستمرون في التعبير عن آرائهم حتى عندما يشعرون بأنها غير مقبولة اجتماعيًا، وربما تحتاج سوريا اليوم إلى تقوية هذه النواة، لا بمعنى إنتاج مزيد من المتشددين، بل حماية حق الإنسان في مخالفة جماعته من دون أن يفقد حقه في الانتماء إليها.

أن يستطيع ابن السويداء أن يدين ما تعرض له أهله ويعارض الهجري، وأن يستطيع مؤيد للسلطة أن يدافع عن الدولة ويطالبها في الوقت نفسه بالمحاسبة، وأن يستطيع المثقف أن يغيّر رأيه ولو قليلًا من دون أن يُطرد من جماعته.

فالمشكلة ليست في اختلاف السوريين، فالاختلاف بحد ذاته شيء حيوي وضروري، المشكلة أن كل واحد منا أصبح يسمع صراخ الدوامة الأخرى، ولا يسمع صمت الذين في داخلها.

ولكي تستقر سوريا أخيرًا، لا نحتاج إلى أن يصمت السوريون، بل إلى أن تهدأ عواصف تلك الدوامات، ليصبح المناخ طبيعيًا وصحيًا يسمح بتقبل جميع الآراء دون خوف من العزلة.

ظلال الأقبية المورّثة.. هل تعيد سوريا إنتاج عهد الجلادين؟

خالد المطلق

بعد سقوط نظام الأسد اعتقد السوريون أن صفحة طويلة من الخوف والاعتقال والتعذيب والإفلات من العقاب قد أُغلقت أخيرًا، وكان الأمل أن تكون نهاية النظام بداية لعلاقة مختلفة بين الدولة والمواطن، وأن تتحول السجون من أدوات للترهيب السياسي إلى مؤسسات تخضع للقانون والرقابة، لكن ما يظهر اليوم من شهادات وتقارير عن أوضاع بعض مراكز الاحتجاز يفرض سؤالًا أكثر قسوة: هل تخلصت سوريا فعلًا من ثقافة القمع أم أن بعض ممارساتها تجد طريقها من جديد بأسماء ووجوه مختلفة؟ والمسألة هنا ليست مساواة بين مراحل سياسية مختلفة ولا تجاهلًا للفارق بين حجم الجرائم التي ارتكبها نظام الأسد وبين ما يُنسب إلى جهات أخرى، إنما المسألة تتعلق بشيء أعمق، هو هل تغيرت فلسفة السلطة تجاه الإنسان أم تغير فقط اسم السلطة؟ على مدى عقود، تحول السجن في عهد الأسد إلى جزء من منظومة الحكم نفسها، ولم يكن الاعتقال مجرد إجراء أمني بل وسيلة لإخضاع المجتمع وإسكات الخصوم، حيث وثقت ملفات حقوقية عديدة الإخفاء القسري والتعذيب والقتل داخل مراكز الاحتجاز، فيما أصبح "صيدنايا" رمزًا عالميًا لنظام السجون الذي حوّل المعتقل إلى إنسان منزوع الحقوق، ولكن تجربة "هيئة تحرير الشام" قبل وصولها إلى السلطة لا يمكن تجاهلها هي الأخرى، فقد ارتبطت مراكز الاحتجاز التابعة لها باتهامات بالاعتقال التعسفي وسوء المعاملة والتعذيب، وتحدث معتقلون سابقون عن أساليب قاسية في التحقيق وانتزاع الاعترافات تحت الضغط، بما في ذلك ممارسات مثل "الدولاب" والتعليق (الشبح)، وعن حالات وفاة وإصابات بالغة من بينها حالة المعتقل عبد القادر الحكيم، بحسب ما يورده التوثيق المتعلق بهذه المرحلة.

والسؤال الذي يفرض نفسه هنا ليس فقط ماذا حدث في تلك السجون، بل ماذا تعلمت السلطة الحالية من تلك التجربة؟ ومع قيام السلطة الانتقالية، ظهرت بدورها شهادات وتقارير عن حالات وفاة أو إصابات داخل أماكن الاحتجاز وشهادات عن الضرب وسوء المعاملة والتأخر في تقديم الرعاية الطبية، ومن الحالات التي أثارت اهتمامًا وفاة الشاب محمد غميرة في مخفر شرطة الحفة باللاذقية، في واقعة قيل إنه تعرض خلالها للضرب في أثناء الاستجواب رغم وضعه الصحي، فمثل هذه الحالات لا ينبغي أن تُحسم بالروايات المتبادلة، بل بتحقيق مستقل يحدد ما حدث ومن يتحمل المسؤولية.

وهنا تبدأ المشكلة الحقيقية في العدالة الانتقالية، فالعدالة لا تعني أن نعلن انتهاء الماضي ثم نغلق ملفاته، كما أنها لا تعني تقديم بعض العناصر الصغار للمحاكمة بينما تبقى المسؤوليات الأعلى مجهولة، فإذا كانت سوريا تريد فعلًا بناء دولة مختلفة فعليها أن تبحث عن الحقيقة كاملة، من أمر؟ ومن نفذ؟ ومن عرف وسكت؟ ومن تستر بعد وقوع الجريمة؟

إن أخطر ما يمكن أن يحدث في المرحلة الانتقالية هو أن يصبح التعذيب ولو في حالات محدودة ممارسة يمكن تبريرها بشعار الأمن، فالدولة لا تستعيد هيبتها بإهانة المعتقل ولا تثبت قوتها بالضرب وانتزاع الاعترافات، على العكس، الدولة التي تسمح بانتهاك حقوق الإنسان داخل مراكز الاحتجاز تقوّض ثقة مواطنيها بها، وتعيد إنتاج العلاقة القديمة القائمة على الخوف، ولهذا لا يكفي أن تُعلن السلطة احترام حقوق الإنسان، إنما المطلوب إجراءات واضحة كرقابة قضائية مستقلة ودائمة على أماكن الاحتجاز، وتمكين المحامين من الوصول إلى المعتقلين وتوثيق أسباب الوفاة والإصابات، وحماية الشهود والضحايا والتحقيق في كل حالة وفاة أو تعذيب بعيدًا عن نفوذ الأجهزة التي يُشتبه في تورط أفراد منها.

كما ينبغي إخضاع عناصر الأجهزة الأمنية الجديدة لتدقيق مهني وحقوقي حقيقي، وتوفير تدريب إلزامي على قواعد التعامل مع المحتجزين، أما المسؤولون الذين تثبت مشاركتهم في التعذيب أو الإخفاء القسري فيجب أن يخضعوا للمحاسبة أيًا كانت مواقعهم أو انتماءاتهم، وتكتسب هذه الإجراءات أهمية أكبر لأن القانون الدولي لا ينظر إلى التعذيب باعتباره مخالفة بسيطة، فحظر التعذيب مبدأ راسخ في اتفاقية مناهضة التعذيب والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بينما يمكن أن ترتقي بعض الممارسات إذا ثبتت شروطها وسياقها إلى جرائم دولية بالغة الخطورة، لكن المشكلة ليست قانونية فقط، بل هي أخلاقية وسياسية أيضًا، والسوري الذي عاش سنوات في سجون الأسد لا يريد أن يسمع بعد اليوم أن "الغاية تبرر الوسيلة".

لهذا فإن اختبار سوريا الجديدة لن يكون في تغيير أسماء السجون أو تبديل الأجهزة والقيادات، بل في سؤال أبسط وأعمق، وهو هل يستطيع السوري أن يدخل مركزًا أمنيًا وهو يعرف أن القانون يقف إلى جانبه؟ فإذا كانت الإجابة نعم فهناك بداية حقيقية لدولة جديدة، أما إذا تغيرت اللافتات وبقي المعتقل خائفًا وبقي التعذيب ممكنًا وبقيت المسؤولية بلا محاسبة، فإن سوريا لن تكون قد خرجت فعلًا من إرث الماضي، فالسوريون لم يخرجوا من سجون الأسد لكي يعيشوا تحت نسخة أخرى منها، والثورة لم تكن مجرد معركة لتغيير الوجوه بل كانت احتجاجًا على منظومة جعلت الخوف وسيلة للحكم، لهذا فإن أخطر ما يمكن أن يحدث ليس أن يعود السجن القديم، بل أن يولد سجن جديد بوجه جديد، فالدولة لا تتغير عندما يتغير السجان، وإنما عندما يصبح التعذيب جريمة والمعتقل إنسانًا والقانون أقوى من السجان.

"الكاش" يصل إلى 19% من حجم الاقتصاد

دخول الدفع الإلكتروني.. هل يكبح "التضخم الجامح" في سوريا

عنب بلدي – وسيم العدوي

تحول الدفع الإلكتروني في سوريا من مجرد أداة رفاهية إلى أداة نقدية ضرورية لإدارة الكتلة النقدية خارج النظام المصرفي التقليدي، وتقليل سرعة دوران النقد المسببة لارتفاع معدلات التضخم الجامح، الذي قُدّر سنويًا بنحو 95%، وفقًا لأحدث دراسة أصدرتها هيئة التخطيط والإحصاء السورية.

ومع التقلبات السوقية الحادة المتأثرة بالأزمات الهيكلية والصدمات السعرية المتتالية واختناقات العرض وسلاسل التوريد، ما زال اقتصاد الظل في سوريا يستوعب أكثر من 70% من النقد المتداول، وهو ما سرّع في توجه مصرف سوريا المركزي نحو الاعتماد على نظام الدفع والتحويل الإلكتروني بقرار من الرئاسة السورية، وتحت وطأة شح السيولة.

بين كتل النقد والتدفقات الرقمية

البيانات الرسمية الصادرة عن المركزي السوري إلى أن حجم النقد المتداول يبلغ نحو 42 تريليون ليرة (وفق العملة القديمة)، وهو ما يقارب 13 مليار ورقة نقدية تصل قيمتها التقديرية إلى نحو 3.9 مليار دولار، مقارنة بتريليون ليرة فقط سُجلت في عام 2011، وهذا الرقم، وبعد عملية حذف الصفرين، يستقر عند حدود 420 مليار ليرة جديدة، وهو ما يمثل ضغطًا إضافيًا على هيكل الاقتصاد الكلي.

وعند وضع هذه الأرقام في ميزان المقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي الذي تتراوح تقديراته بين 21 و31 مليار دولار، يؤكد الأكاديمي السوري أن النقد المتداول يشكل نسبة تتراوح بين 13 و19% من حجم الاقتصاد، في حين أن النسبة الطبيعية في الاقتصادات المستقرة تتراوح بين 5 و10%.

وهذا الفارق يعكس ما يُعرف بـ"تفضيل السيولة"، وهو ميل الأفراد للاحتفاظ بالنقد المادي داخل المنازل لا إيداعه في المصارف، وهو سلوك ينتج عن انعدام الثقة لا عن نقص في الأدوات، فضلًا عن وجود مخزون دولاري متداول خارج أي إحصاء رسمي يجعل الصورة أثقل بكثير.

وفي المقابل، يبدو قطاع التدفق الرقمي وكأنه لا يزال في مرحلة التشكل والتكوين الأول.

وبحسب ما أوضحه الدكتور عبد الكريم، فإن اللاعب الأكبر في السوق (تطبيق "شام كاش") يعلن عن قاعدة مستخدمين تتجاوز 4.2 مليون مستخدم، ونحو مليوني عملية تحويل يوميًا، بما يقارب 700 مليون عملية سنويًا.

غير أن القراءة التفصيلية لطبيعة هذه العمليات تكشف معلومة مهمة، إذ إن أغلبيتها الساحقة تقتصر على تحويلات مالية صغيرة بين الأفراد وعمليات شحن للأرصدة ومعاملات الإيداع والسحب عبر الوكلاء، مما يعني أن المستخدمين يلجؤون للقناة الرقمية للوصول إلى "الكاش" لا لاستبداله.

ولعل المؤشر الأصدق على تواضع القاعدة الرسمية يتمثل في خطط المؤسسات الدولية، فعندما رصد البنك الدولي منحة بقيمة 100 مليون دولار لتحديث القطاع المالي في سوريا، وضع هدفًا رئيسًا يتمثل في تمكين المشروع من تحقيق 15 مليون عملية دفع تجزئة إلكترونية سنويًا، وهو رقم يعد إنجازًا مستهدفًا وليس واقعًا قائمًا بذاته.

> قيمة المدفوعات الرقمية الحقيقية التي تحل فعلًا محل النقد عند عمليات الشراء أو سداد الالتزامات لا تتجاوز نطاق 3 إلى 6% من إجمالي معاملات التجزئة في سوريا، بينما يستحوذ النقد على أكثر من 94%.
>
> د. محمود عبد الكريم
> خبير اقتصادي ومصرفي

وأشار المصرفي عبد الكريم إلى أن قيمة المدفوعات الرقمية الحقيقية التي تحل فعلًا محل النقد عند عمليات الشراء أو سداد الالتزامات لا تتجاوز نطاق 3 إلى 6% من إجمالي معاملات التجزئة في سوريا، بينما يستحوذ النقد على أكثر من 94%.

وبصيغة أبسط ومباشرة، فإن مخزون الأوراق النقدية وحده يعادل عدة أضعاف كل ما يمر عبر القنوات الرقمية خلال سنة كاملة، وهو ما يعنيه الخبير السوري بالقول إننا لا نزال في المرحلة الأولى من مسار التحول الرقمي، ولسنا في منتصف الطريق.

أدوات الدفع الإلكتروني الأكثر استخدامًا في سوريا

عند الغوص في تفاصيل أدوات الدفع الأكثر استخدامًا ومعدلات نموها في السوق السورية، نكتشف أن الترتيب الفعلي لهذه الأدوات يخالف المألوف تمامًا في الأسواق الأخرى.

وفي قراءة تحليلية مفصلة لهذا المشهد، أشار الدكتور محمود عبد الكريم إلى أن ترتيب الأدوات يتمثل فيما يلي:

- المحفظة الإلكترونية عبر الهاتف: تأتي في المرتبة الأولى، وهي حساب دفع مسبق لا يشترط وجود حساب مصرفي، ويعمل عبر شبكة وكلاء ومكاتب صرافة تؤدي دور الفرع المصرفي.

- البطاقة المصرفية: تأتي في المرتبة الثانية، لكن وظيفتها في سوريا معكوسة تمامًا، فهي أداة سحب لا أداة دفع.

- بوابات دفع الفواتير: تأتي في المرتبة الثالثة، وهي منصات وسيطة تربط الجهة صاحبة الفاتورة بقناة سداد إلكترونية، وتقوم بها بشكل رئيس الشركة السورية للمدفوعات الإلكترونية المؤسسة عام 2012 والمملوكة بالكامل للخزينة العامة، إلى جانب قنوات الاتصالات والكهرباء والماء.

قرار المركزي الأخير ومنح تراخيص جديدة

القرار الصادر عن الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية يعتمد نظام الدفع والتحويل الإلكتروني إطارًا تنظيميًا لبناء منظومة دفع وطنية.

وبحسب تحليل الدكتور عبد الكريم، فإن دلالته الجوهرية تكمن في إنشاء التصنيف القانوني للعاملين فيه عبر ترخيص ثلاث فئات تتمثل بمقدمي خدمات الدفع، ومقدمي خدمات النقود الإلكترونية، ومشغلي أنظمة الدفع.

ويتوقع الخبير صدور التعليمات التنفيذية المتضمنة الحد الأدنى لرأس المال ومتطلبات فصل أموال العملاء خلال أشهر، بفضل توفر التمويل عبر منحة البنك الدولي البالغة 100 مليون دولار.

أما التوزيع فسيحمل طابعًا طبقيًا، إذ يُرجح بقاء مشغل نظام الدفع بيد الشركة السورية للمدفوعات الإلكترونية، بينما تمثل طبقة النقود الإلكترونية الجائزة الكبرى التي يتقدم فيها "شام كاش" بحكم الأمر الواقع، يليه مشغلو الاتصالات والمصارف، مع بقاء الامتثال ومكافحة غسل الأموال "الفلتر" الحاسم للخروج.

وقد واجهت تطبيقات الدفع الموجودة اليوم فراغًا تنظيميًا، وما يضيفه القرار هو تحويلها إلى كيانات نظامية تواجه التزامات تشمل الحد الأدنى لرأس المال، وفصل أموال العملاء في حسابات أمانة لدى مصرف مرخص، ومعايير الأمن السيبراني استجابة لأزمات التوقف السابقة وحماية المستهلك والتشغيل البيني.

وأوضح الدكتور عبد الكريم أن هذا القرار يرفع هذه التطبيقات من مغامرة تجارية إلى مؤسسة مالية خاضعة للرقابة.

ويفرّق الخبير السوري بوضوح بين الدفع التقليدي (قناة نقل لأموال موجودة في المصارف) والنقود الإلكترونية (قيمة مخزنة إلكترونيًا والتزام على شركة مرخصة لا على مصرف)، مشيرًا إلى أن سوريا تنطبق عليها ظروف الدول التي نجح فيها هذا النموذج (حيث يملك نحو مليوني سوري فقط حسابات مصرفية، أي أقل من 10% من السكان).

والدول الأكثر تطبيقًا لهذا النموذج هي تلك التي كانت تعاني ضعف الانتشار المصرفي مع ارتفاع انتشار الهاتف، وعلى رأسها كينيا وغانا وتنزانيا وبنغلاديش وباكستان والفلبين، إلى جانب تجارب عربية في مصر والأردن.

حماية أموال المودعين وتقاطع القرار مع الشبكات العالمية

في مسألة الحماية، أكد الدكتور محمود عبد الكريم وجوب التمييز بين المودع في المصرف وصاحب الرصيد في المحفظة الإلكترونية، مشددًا على ضرورة تغطية نسبة 100% لأرصدة العملاء بحسابات أمانة معزولة عن موجودات الشركة.

كما حذر من أن بقاء سقوف السحب مقيدة يعطي رسالة سلبية بأن مال المواطن ليس تحت تصرفه الكامل.

وفيما يتعلق بالتقاطع مع الشبكات العالمية (فيزا وماستركارد) التي بدأت بمعالجة العمليات مؤخرًا، يختتم الدكتور عبد الكريم تحليله بالتحذير من مغبة فتح القبول الدولي قبل نضج الطبقة المحلية، لئلا ينتج اقتصاد دفع من مستويين يعمق "الدولرة" بدل علاجها، مشددًا على أن النجاح الحقيقي لا يُقاس بعدد التراخيص بل بانتقال معاملات التجزئة من النقد إلى القناة الرقمية خلال الإطار الزمني الواقعي الممتد بين 12 و24 شهرًا.

حاكم "مصرف سورية المركزي" ينفذ أول عملية دفع إلكترونية دولية عبر بطاقة "Mastercard" بالتعاون مع مجموعة "QNB" القطرية – 27 آب 2026 (مصرف سورية المركزي)

دولار أمريكي ▲ مبيع 131.5	شراء 131	يورو ▲ مبيع 153.2	شراء 151.4	ليرة تركية ▲ مبيع 2.7	شراء 2.73		
الذهب 21 ▲ 130 $	الذهب 18 ▲ 111 $	المازوت = 0.91$	البنزين = 1.08$	الغاز = 11.18$ (للجرة)	السكر (كغ) = 0.65$	الأرز (كغ) = 1.43$	

بدوافع الخوف والمراقبة

تطبيقات "التتبع العائلي" تغزو المجتمع السوري

عنب بلدي – شعبان شاميه

لم تعد تساؤلات من قبيل "أين أنت الآن؟"، و"لماذا تأخرت عن المدرسة؟"، و"من معك في هذا المكان؟" مجرد استفسارات عابرة تتردد داخل المنازل السورية، بل تحولت مؤخرًا إلى ممارسات رقمية تديرها خوارزميات الهواتف الذكية، لتعلن عن ولادة ظاهرة مجتمعية جديدة تقود تحولًا سلوكيًا لافتًا في آليات الرقابة الأسرية.

بدأت هذه الظاهرة تتجذر مع تحول تطبيقات "التتبع العائلي" من أدوات تكنولوجية مخصصة للحالات الطارئة إلى جزء من نمط الحياة اليومية، إذ تمنح أولياء الأمور القدرة، بضغطة زر واحدة، على معرفة الموقع الدقيق للأبناء، ومراقبة مسارات حركتهم على مدار الساعة، بل والوصول إلى خاصية الاستماع للأصوات المحيطة بهم في بعض التطبيقات، ما يعكس اعتمادًا مفرطًا على التقنية لفرض الأمان في بيئة مثقلة بالقلق والاضطراب الاجتماعي.

وفي هذا السياق، أكدت الخبيرة التقنية آلاء الجدوع، في حديث إلى عنب بلدي، أن هذه التطبيقات تجاوزت استخداماتها الفردية لتصبح ظاهرة واسعة النطاق تغذر العائلات السورية، مستفرة كنمط اعتيادي لإدارة العلاقات الأسرية، الأمر الذي يضع المجتمع أمام تحدٍ جديد يوازن فيه بين توفير الحماية الرقمية للأبناء، ومخاطر انتهاك خصوصيتهم الشخصية، وبناء جدار من عدم الثقة.

قلق مبرر أم رقابة مفروضة؟

تشكل الهواجس الأمنية الدافع الأبرز للجوء فريال (45 عامًا)، وهي موظفة حكومية وأم لثلاثة أبناء في محافظة طرطوس، إلى استخدام تطبيقات التتبع الرقمي، إذ قالت لعنب بلدي، إن قلقها الدائم مع خروج أبنائها إلى المدارس والجامعات بات المحرك الأساسي لاعتمادها هذه التكنولوجيا.

وعزت فريال مخاوفها إلى غياب الأمان أحيانًا على الطرق، إضافة إلى أزمات خدمية كالانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي وضعف شبكات الاتصال المفاجئ، ما يحول دون قدرتها على الاطمئنان عليهم عبر المكالمات الهاتفية التقليدية.

وبناء على ذلك، تجد في تصفح التطبيق ومتابعة تحركات أبنائها بديلًا يمنحها الطمأنينة، ويؤكد لها وصولهم إلى وجهاتهم دون التعرض لعوائق طارئة أو تأخير غير مبرر.

كما أكدت أن اللجوء إلى هذه التقنية لا ينبع من رغبة في فرض الرقابة أو تقييد حرية الأبناء، وإنما هو "وسيلة لحماية قلبها من الخوف المستمر"، بحسب تعبيرها، ومحاولة لخلق مساحة من الأمان في ظل الظروف الصعبة والمليئة بالتوتر التي تعيشها البلاد.

وفي سياق متصل، يرى مازن (49 عامًا)، وهو مدرس من مدينة اللاذقية، في تطبيقات التتبع العائلي أداة ضرورية لمراقبة ولديه، إذ يقر باعتماده هذه التقنية لمتابعة توجهات أبنائه وضبط تحركاتهم وأماكن وجودهم، مبررًا ذلك بمرورهم بمرحلة المراهقة، و"الواقع الراهن".

ومع محاولاته المستمرة لتحقيق غايته الحمائية، دون تحويل هذه التطبيقات إلى وسيلة ضغط، يعترف الأب بالإخفاق في خلق هذا التوازن في أحيان كثيرة، الأمر الذي دفع الأبناء إلى التذمر واعتبار المراقبة الرقمية تقييدًا صريحًا لحرياتهم الشخصية.

وفي مسعى للاعتذار عن قسوته الرقمية تجاه أبنائه، يستحضر مازن، في حديثه لعنب بلدي، الموروث الشعبي معللًا مخاوفه بالقول: "مُجبر أخاك لا بطل.. مية أم تبكي ولا أمي تبكي"، ليشير إلى حتمية اتخاذ هذا الخيار لضمان سلامة عائلته.

التحكم الأبوي وبناء التنظيم الذاتي

الاستشارية في علم النفس الأسري الدكتورة هبة كمال العرنوس، قالت إن مفهوم التتبع الأسري الرقمي شهد تحولًا ملحوظًا، إذ لم يعد مقتصرًا على رصد الموقع الجغرافي للأبناء، بل اتسع ليشمل مراقبة نوعية التطبيقات المستخدمة، وتحديد الفترات الزمنية للتشغيل، وصولًا إلى تقييد المحتوى الرقمي في بعض الأحيان.

ومن منظور نفسي واجتماعي، تضع العرنوس المسألة في سياقها التحليلي، معتبرة أن الإشكالية لا تكمن في الأدوات التقنية بحد ذاتها، وإنما ترتبط بآلية توظيفها، والمرحلة العمرية للابن، ومستوى المخاطر المحيطة به، فضلًا عن طبيعة العلاقة الأسرية القائمة.

وعلى الصعيد التربوي، لفتت الاستشارية الأسرية إلى أن الغاية الأسمى لا تتمثل في فرض أعلى مستويات الرقابة الخارجية، بل في تمكين الأبناء من بناء قيم التنظيم الذاتي والضبط الداخلي لسلوكياتهم، وبمعنى آخر أن ينبع خيار السلوك الصحيح من إدراك الأبناء لقيمته ونتائجه، وليس بدافع الخوف من مباغتة الوالدين أو اكتشافهم لخطواتهم.

وفي هذا الإطار، تستشهد العرنوس بدراسات حديثة تثبت أن تنامي معدلات التحكم النفسي الأبوي، وشعور المراهق بأن المراقبة تمثل تدخلًا مفرطًا في شؤونه، يؤديان بالضرورة إلى انخفاض منسوب "الإفصاح الطوعي" لديه، الأمر الذي يجعله أقل استعدادًا لمشاركة والديه تفاصيل حياته اليومية وهواجسه الفكرية.

بناء على ذلك، فإن الرقابة المفرطة قد تولّد امتثالًا ظاهريًا يخلو من القناعة الداخلية، بل وقد تقود بعض الأبناء إلى ممارسة سلوكيات خفية أو البحث عن مساحات بديلة خارج النطاق الأسري، ولا سيما أن فضول المراهق لا يتلاشى بالمنع والتضييق، وفي حال غياب البيئة الآمنة للنقاش والمصارحة، فإنه قد يلجأ إلى استقاء إجاباته من الأقران أو عبر فضاءات رقمية أقل أمانًا.

وخلصت الاستشارية إلى أن الخيار الأمثل يكمن في تطبيق "التتبع المتدرج والمتناسب"، بحيث يكون الابن على دراية تامة بنوعية التفاصيل الخاضعة للمتابعة والهدف منها، على أن تُوظّف هذه المراقبة عند الحاجة الحمائية الملحة فقط، ثم تتراجع وتيرتها تدريجيًا بالتوازي مع تقدمه في العمر ونمو حسه بالمسؤولية.

أخطار سيبرانية وأمنية

من هذا المنطلق، أوضحت الخبيرة التقنية آلاء الجدوع أن تطبيقات التتبع، وفي مقدمتها "Life360" و"Find My" و"Google Family Link"، تقدم حزمة من الخدمات المفيدة للأسر إلا أنها حذرت في الوقت نفسه من انعكاساتها السلبية على سلوك الأبناء.

وأشارت الجدوع إلى أن شعور الأبناء بأن كل تحركاتهم مرصودة قد يولّد لديهم رغبة في التمرد أو يدفعهم نحو الانعزال، وتطوير أساليب تقنية للالتفاف على هذه التطبيقات، كإيقاف ميزة تحديد الموقع الجغرافي أو تعمد ترك هواتفهم في المنازل.

وسلطت الضوء على الجانب المظلم لهذه التطبيقات عندما تتحول بيانات المستخدمين إلى سلعة، إذ أكدت أن هذه البرامج تجمع كميات هائلة ودقيقة من البيانات الحساسة التي تخص حركة العائلة بأكملها وليس الأبناء فقط، بما يشمل مواقع المنازل، ومواعيد الدخول والخروج، والأماكن المفضلة، وهي معلومات تُخزن بالكامل على خوادم الشركات المطوّرة.

وتعمد بعض التطبيقات إلى بيع بيانات الموقع لوسطاء البيانات، الذين يستغلونها بدورهم لتوجيه إعلانات مستهدفة ومخصصة للعائلات بناء على تحركاتهم واهتماماتهم المكتشفة، فضلًا عما يحيق بهذا الأمر من أخطار أمنية في حال تعرضت تلك الخوادم للاختراق الرقمي، ما قد يضع بيانات الأسرة في أيدي جهات غير موثوقة ويعرضهم لتهديدات مباشرة كالابتزاز أو التحرش أو السرقة.

من وسائل تجسس إلى أدوات أمان

لمواجهة هذه التحديات وضمان تحويل هذه التطبيقات إلى أدوات أمان بدلًا من وسائل تجسس، قدمت المهندسة الجدوع حزمة من الإرشادات العملية الكفيلة بحماية خصوصية الأبناء وبناء جسور الثقة الأسرية.

تبدأ أولى الخطوات بضرورة فتح حوار صريح ومسبق مع الأبناء، بحسب الجدوع، محذرة من تثبيت أي تطبيق على هواتفهم سرًا، إذ ترى أن الجلوس معهم وشرح الغاية الأساسية المتمثلة في سلامتهم الشخصية، والاستماع إلى مخاوفهم، يسهم في خلق بيئة قائمة على التفاهم المتبادل بعيدًا عن أجواء الرقابة الصارمة والسيطرة.

وتتوازى مع هذا الحوار أهمية وضع حدود واضحة وشفافة للاستخدام، بحسب رؤية الجدوع، التي دعت إلى الاتفاق مع الأبناء على أوقات محددة للتتبع، كفترات الذهاب والعودة من المدرسة، بدلًا من فرض مراقبة على مدار اليوم، وهو ما يمنحهم مساحة ضرورية من الخصوصية في أثناء وجودهم مع أصدقائهم، تأكيدًا لقاعدة سلوكية تختصرها بالقول: "نتبعك في طريقك، لا في حياتك".

وفي الإطار ذاته، أوصت أولياء الأمور بعدم تحويل هذه التقنيات إلى أدوات للتحقيق أو العقاب، مشددة على أن التكنولوجيا لا يمكن أن تكون بديلًا عن الحوار المفتوح، مما يتطلب الاستفسار من الابن أولًا عن أسباب تأخره قبل اللجوء إلى التطبيق، ليبقى الأخير وسيلة للاطمئنان وليس دليل إدانة يعامل الأبناء بمنطق الشرطي والمشتبه به.

وعلى الصعيد التقني، شددت الجدوع أيضًا على ضرورة المراجعة الدقيقة لإعدادات الخصوصية داخل التطبيقات المستخدمة، وأوصت بالتأكد من تفعيل الخيارات التي تمنع مشاركة بيانات الموقع الجغرافي مع أطراف ثالثة، وإيقاف ميزات الملف الشخصي العام أو مشاركة الموقع مع الجميع، فضلًا عن إلغاء تفعيل الإعلانات المخصصة، والقراءة الفاحصة لسياسات الخصوصية لتبيان آلية تعامل الشركات مع تلك البيانات الحساسة.

كما يجب الاعتماد على التطبيقات الشفافة والموثوقة ذات التقييمات العالية التي تمنح المستخدم تحكمًا كاملًا في بياناته، وتجنب البرامج المجهولة التي تطلب صلاحيات واسعة تفوق طبيعة عملها الأساسية.

وفي المقابل، اقترحت الاعتماد على بدائل رقمية أقل تدخلًا في تفاصيل الحياة اليومية، كالاتفاق مع الأبناء على إرسال رسائل نصية قصيرة عند الوصول إلى وجهاتهم، أو استخدام ميزة مشاركة الموقع لفترات مؤقتة ومحدودة عند الحاجة فقط عبر تطبيقات المراسلة الشائعة مثل "واتساب".

يعتمد الأثر الاجتماعي لتطبيقات التتبع العائلي على وعي المستخدمين في جعلها أداة لحماية الأبناء بدلًا من تحويلها إلى وسيلة للرقابة وهدم الثقة المتبادلة (عنب بلدي/ مولّدة بالذكاء الاصطناعي)

نقاد يربطونها بمتطلبات السوق

دراما سورية عالقة في عمر الشباب

عنب بلدي – أمير حقوق

تشهد الدراما السورية خلال المواسم الأخيرة حضورًا متكررًا لأسماء ووجوه باتت مألوفة في مواقع البطولة، مع تركّز الأدوار الرئيسة ضمن فئة الشباب ومتوسطي العمر، بينما تبدو فرص الفنانين الأصغر أو الأكبر سنًا في حمل الحكاية من موقع البطولة أقل حضورًا، وغالبًا ما يكونون ضمن أدوار مساندة أو شخصيات مرتبطة بالأبطال الرئيسين.

في المقابل، تشهد الدراما المصرية والخليجية تجارب تُبنى حول فنانين شباب في بداياتهم، أو تمنح ممثلين من فئات عمرية أكبر موقع البطولة، بحيث تصبح أعمار الشخصيات وتجاربها جزءًا أساسيًا من الحكاية ومحركًا للأحداث.

وبينما لا تغيب البطولات الجماعية والوجوه الجديدة عن الدراما السورية، يطرح هذا الواقع سؤالًا حول صناعة البطل: لماذا تستمر البطولة في الدوران حول أسماء وفئات عمرية محددة؟ وهل يرتبط ذلك بمتطلبات السوق والجمهور، أم أن المشكلة تبدأ من الكتابة التي لا تمنح الشخصيات من الفئات العمرية المختلفة مساحة كافية لتكون في مركز الحكاية؟

البطولة في منطقة عمرية آمنة

يتركز حضور الأبطال في عدد من الأعمال السورية ضمن الفئة الشابة ومتوسطة العمر، بينما غالبًا ما تُسند للشخصيات الأكبر سنًا أدوار الأب أو الجد أو صاحب السلطة، ويظهر الأصغر سنًا في أدوار الأبناء أو الشخصيات المساندة.

ويرى الناقد الفني عامر فؤاد عامر أن الدراما السورية تعاني، بشكل ملحوظ، من حصر البطولة ضمن فئة عمرية معينة، لكن المشكلة، برأيه، ليست في وجود النجوم الشباب ومتوسطي العمر، وإنما في تحولهم إلى "النموذج شبه الدائم للبطل".

وقال إن الإنتاج يميل إلى شخصية تقع في "منطقة عمرية آمنة" تسويقيًا، لأن النجم المعروف يمتلك قاعدة جماهيرية ويمكنه تسويق العمل باسمه.

ويعتبر أن ذلك قلّص فرص الممثلين الأصغر والأكبر سنًا، وأدى إلى خسارة جزء من تنوع التجربة الإنسانية، لأن قوة الشخصية الدرامية لا ترتبط بعمرها، بل بما تحمله من صراع وحكاية وتحول.

> الإنتاج يميل إلى شخصية تقع في منطقة عمرية آمنة تسويقيًا، لأن النجم المعروف يمكنه تسويق العمل باسمه.
>
> عامر عامر – ناقد فني

في المقابل، لا يرى الناقد الفني جوان ملا أن البطولة السورية محصورة بصورة مطلقة في فئة عمرية واحدة، مشيرًا إلى وجود بطولات جماعية تسمح لممثلين أصغر سنًا بالوقوف إلى جانب نجوم معروفين، إضافة إلى وجود تنوع في الأعمار والشخصيات، وإن كان لا يزال "خجولًا".

ويرأيه، فإن المشكلة ليست في غياب المحاولات، وإنما في مدى رواج هذه الأعمال وانتشارها وقدرتها على صناعة نجوم جدد.

حين يصبح الاسم أهم من الشخصية

يرتبط استمرار أسماء بعينها في مواقع البطولة أيضًا بمتطلبات السوق، إذ يصبح الاعتماد على نجم معروف يمتلك قاعدة جماهيرية خيارًا أكثر أمانًا للمنتج، خصوصًا مع تراجع الإنتاج المحلي وصعوبة التمويل.

ويرى عامر أن بعض الصناعات العربية، وخصوصًا المصرية، أصبحت أكثر استعدادًا لتقديم البطولة لشخصيات تنتمي إلى مراحل عمرية مختلفة، لأن عمر الشخصية يمكن أن يكون جزءًا من الحكاية وليس عائقًا أمامها.

جوان ملا – ناقد فني

أما في الحالة السورية، فحذر عامر من تحول الاعتماد على الاسم المعروف إلى دائرة مغلقة، فالمنتج يريد اسمًا معروفًا، والكاتب يكتب شخصية تناسب صورة هذا الاسم، والجمهور يراه في النوع نفسه من الأدوار، ثم يفترض أن الجمهور لا يريد سواه، من دون أن يُمنح فرصة اكتشاف بطل جديد.

ويوافق ملا على أن السوق يؤدي دورًا أساسيًا، موضحًا أن الكاتب والمخرج والمنتج قد يرتبطون بنجم بعينه، بحيث يصبح "النص في خدمة النجم" بدل أن يكون النجم في خدمة النص.

لكن هذه الأعمال، بحسب ملا، تتيح في الوقت نفسه ظهور وجوه جديدة إلى جانب النجوم، ويمكن أن تتحول هذه الوجوه تدريجيًا إلى أسماء قادرة على حمل الأعمال، مستشهدًا بتجربة نور علي التي أصبحت لاحقًا اسمًا يمكن تسويق العمل باسمه.

> السوق يؤدي دورًا أساسيًا، والكاتب والمخرج والمنتج قد يرتبطون بنجم بعينه، بحيث يصبح النص في خدمة النجم بدل أن يكون النجم في خدمة النص.
>
> جوان ملا – ناقد فني

الكتابة أم السوق.. أين تكمن المشكلة؟

لا ترتبط المسألة بالسوق وحده، إذ إن طبيعة الشخصيات التي تكتب أصلًا تحدد من يمكنه حمل الحكاية، بحسب النقاد، فإذا بقيت الشخصيات الأكبر سنًا ضمن أدوار الأب والجد، والأصغر ضمن أدوار الأبناء، تصبح فرصها في البطولة محدودة قبل الوصول إلى مرحلة اختيار الممثلين.

ويضع عامر الكتابة في صلب المشكلة، مع ارتباطها بالإنتاج والسوق.

ويرى أن شخصية في الـ65 يمكن أن تكون بطلة إذا مُنحت صراعًا حقيقيًا وحبكة قوية وتحولات درامية.

ويطرح بدلًا من السؤال: "ماذا يمكن أن أفعل بشخصية في الـ60؟" سؤالًا آخر: "ماذا يمكن أن يحدث لهذه الشخصية في الـ60؟

وأشار إلى وجود قصص كثيرة يمكن أن تكون محورًا لأعمال كاملة، مثل الحب في الكبر، وإعادة اكتشاف الذات، والصراع على الإرث، والعلاقات مع الأبناء، أو بدء حياة جديدة بعد الـ50.

أما ملا فلا يرى الجمهور عاملًا محافظًا بالضرورة، معتبرًا أن الجمهور يتبع الحكاية الجيدة، فإذا قُدمت شخصية جديدة وممثل جديد في دور مكتوب بإتقان، يمكن أن يتحول الممثل نفسه إلى نجم.

هل تنويع الأعمار يجدد الدراما؟

يمكن لتنويع أعمار الأبطال أن يفتح الباب أمام حكايات وشخصيات مختلفة، لكنه لا يمثل وحده حلًا لمشكلات الصناعة.

ويرى الناقد الفني عامر فؤاد عامر أن تقديم رجل في الـ70 بوصفه بطلًا لديه رغبات ومخاوف وقرارات وأخطاء، أو فتاة في الـ20 بوصفها صاحبة مشروع وحكاية ووجهة نظر، يمكن أن يفتح مساحات جديدة أمام الدراما.

لكن المسألة، بحسب عامر، تتجاوز العمر إلى "منظومة صناعة البطل"، بما يشمل نظرة الجمهور إلى النجومية والتسويق والإنتاج واختيار الممثل، وصولًا إلى الكتابة.

أما ملا فيرى أن التنوع موجود بالفعل في الدراما السورية، لكنه لا يزال بحاجة إلى مساحة وانتشار أكبر.

وأشار إلى أن بعض الأعمال جمعت نجومًا معروفين بوجوه شابة، ما أتاح لهذه الوجوه فرصة الوصول تدريجيًا إلى النجومية.

الفنانون نيم حسن وباسم ياخور وكاريس بشار وسلافة معمار يتصدرون بطولة المسلسلات السورية (تعديل عنب بلدي)

الرجال أيضًا يعانون

اكتئاب ما بعد الولادة

حملة الصحة النفسية للآباء الجدد تتجاوز مفهوم الوعي الذاتي لتمثل ركيزة أساسية لاستقرار العلاقة الزوجية (عنب بلدي/ موّلدة بالذكاء الاصطناعي)

عنب بلدي – شعبان شاميه

في الوقت الذي تتجه فيه الأنظار تلقائيًا نحو رعاية الأمهات بعد الولادة، يخوض العديد من الآباء الجدد مواجهة صامتة مع أزمة نفسية غائبة عن الوعي المجتمعي.

ومن هذا المنطلق، يتنامى تساؤل جوهري حول مدى إمكانية إصابة الرجل بـ"اكتئاب ما بعد الولادة"، وهو ما حسمته الأبحاث الطبية بتأكيد وجود ما يُعرف بـ"الاكتئاب الأبوي"، مرجعة ذلك إلى جملة من التحولات النفسية، واضطرابات النوم، فضلًا عن الأعباء المالية والاجتماعية المستجدة.

ولم تعد هذه المعاناة مجرد فرضية، إذ كشفت مراجعة علمية نُشرت عام 2024 عن بيانات تفيد بأن هذه الاضطرابات تصيب نحو واحد من كل عشرة آباء.

وعلى الرغم من هذه المؤشرات المقلقة، لا يزال الرجال قد يعبرّون عن ضيقهم النفسي بصورة أقل وضوحًا وأكثر تضليلًا للمحيطين بهم.

وتتجلى هذه المظاهر البديلة في سلوكيات كالانسحاب من البيئة الأسرية والإفراط في العمل، بالإضافة إلى صعوبة الارتباط العاطفي بالمولود، أو اللجوء إلى ممارسات "هروبية" متنوعة.

ولفتت العرنوس إلى أن هذا التباين السلوكي يمثل أحد أبرز الأسباب الكامنة وراء صعوبة اكتشاف الاكتئاب، إذ إن أدوات القياس الحالية قد لا تلتقط بصورة كافية بعض الأعراض غير النمطية لدى الرجال، ويُضاف إلى ذلك تباين الحدود والمعايير التشخيصية من مجتمع إلى آخر.

محفزات الاكتئاب الأبوي

كما تتعدد الأسباب وتتداخل العوامل التي تجعل بعض الآباء أكثر عرضة لهذه المعاناة، إذ أكدت الاستشارية الأسرية أنه لا يمكن حصر الأزمة في سبب واحد، بل تعود إلى منظومة من المؤثرات المتشابكة.

وينسحب ذلك بالدرجة الأولى على وجود تاريخ سابق من مشكلات الصحة النفسية، فضلًا عن اكتئاب الأم، ومستويات التوتر المرتفعة.

وبحسب العرنوس، فإن ضعف الدعم الاجتماعي والخلافات الزوجية والشعور بعدم الكفاءة في ممارسة الدور الأبوي، مصحوبًا بالبطالة والضغوط المالية، تشكل مجتمعة بيئة خصبة لهذه المعاناة.

وتعزيزًا لهذه الرؤية، أظهر تحليل حديث أن التاريخ النفسي المضطرب يمثل أحد أقوى عوامل الخطورة، بالتوازي مع غياب الاستقرار المالي، واضطراب العلاقة الزوجية، إلى جانب إصابة الشريكة بالاكتئاب.

وفي هذا الصدد، أوضحت الاستشارية أن هذا التطابق لا يحدث دائمًا، ففي الوقت الذي يمكن فيه رصد العوارض التقليدية المشتركة أحيانًا، مثل الحزن وفقدان المتعة واضطرابات النوم والطاقة والشعور بالعجز أو اليأس، فإن بعض الرجال قد يعبرّون عن ضيقهم النفسي بصورة أقل وضوحًا وأكثر تضليلًا للمحيطين بهم.

وتتنوع هذه المظاهر البديلة في سلوكيات كالانسحاب من البيئة الأسرية والإفراط في العمل، بالإضافة إلى صعوبة الارتباط العاطفي بالمولود، أو اللجوء إلى ممارسات "هروبية" متنوعة.

ولفتت العرنوس إلى أن هذا التباين السلوكي يمثل أحد أبرز الأسباب الكامنة وراء صعوبة اكتشاف الاكتئاب، إذ إن أدوات القياس الحالية قد لا تلتقط بصورة كافية بعض الأعراض غير النمطية لدى الرجال، ويُضاف إلى ذلك تباين الحدود والمعايير التشخيصية من مجتمع إلى آخر.

أعباء ممتدة لا مصاير حتمية

في معرض ردها على سؤال حول امتداد تأثير اكتئاب الأب على علاقته بزوجته وطفله، شددت العرنوس على خطورة هذا المنحى واصفة إياه بـ"النقطة الشديدة الأهمية".

وأوضحت أن إغفال علاج الاكتئاب من شأنه أن يحد من قدرة الأب على الحضور العاطفي والتفاعل الإيجابي، علاوة على حرمانه من الاستمتاع بأبوته، وينعكس هذا التدهور النفسي سلبًا على محيطه، إذ يعزز التوتر ويدفع بالأب نحو الانسحاب من العلاقة الزوجية.

كما كشفت مراجعة علمية حديثة عن وجود ارتباط وثيق بين الضيق النفسي الذي يكابده الأب خلال الفترة المحيطة بالولادة، وبين تعثر جوانب شتى من نمو الأبناء، لا سيما على الصعد الاجتماعية والانفعالية والمعرفية واللغوية والجسدية.

ومع ذلك، خلصت المراجعة إلى أن إصابة الأب بالاكتئاب لا تعني بالضرورة حتمية نشوء مشكلات لدى الطفل، بل إن هذه المعطيات تأتي لتؤكد أن الصحة النفسية للأب تعد ركيزة أساسية في منظومة الصحة النفسية للأسرة والطفل معًا، مما يستدعي عدم التعامل معها كقضية هامشية.

من تفهم المشاعر إلى مساندة المختصين

تبدأ رحلة الدعم المتكامل، بحسب الاستشارية العرنوس، بإعادة صياغة الخطاب الموجه للأب، إذ يتعين تغيير السؤال التقليدي: "لماذا أنت متضايق وقد رزقت بطفل؟" إلى سؤال أكثر تفهمًا: "ما الذي أصبح ثقيلًا عليك منذ أن غدوت أبًا؟".

ومن هنا المنطلق، تبرز الحاجة الملحة لمنح الرجل مساحة آمنة للتعبير عن مشاعره، بعيدًا عن أحكام السخرية، أو الاتهامات الجاهزة بالضعف.

وتتطلب هذه المرحلة خطوات عملية تتجاوز مجرد الاستماع، وفي مقدمتها إشراك الآباء في برامج التثقيف النفسي المخصصة لمرحلتي ما قبل الولادة وبعدها.

بالتوازي مع ذلك، يجب إيلاء اهتمام جاد بنمط نومهم، ومستويات الضغوط التي يواجهونها، وطبيعة علاقتهم الزوجية، وصولًا إلى إحالتهم لجهات طبية مختصة في حال استمرار الأعراض وتفاقمها.

المربيات والدبس

كيف يحبس السكر نكهة الصيف في عبوة؟

تعتمد صناعة المربيات والدبس كجزء أساسي من "المونة" على معادلة علمية دقيقة لحفظ الفاكهة سريعة التلف، وتحويلها إلى غذاء آمن يعيش طويلًا. ويكمن السر في تقليل نسبة الماء داخل الثمار، مع ضبط تركيز السكر والحموضة لقطع الطريق أمام نمو الميكروبات والبكتيريا، فما الشروط الصحية والمعايير الكيميائية اللازمة لضمان سلامة هذه "المونة" وجودتها؟

"البكتين".. سر القوام المثالي

قالت اختصاصية التغذية العلاجية الدكتورة نور قهوجي، في حديث إلى عنب بلدي، إن معظم الفواكه صالحة للتصنيع، لكن بعض الأنواع تعطي نتائج أفضل من غيرها، ويعد المشمش والفراولة والتوت والكرز والخوخ والتين والتفاح والسفرجل والبرتقال والحمضيات من أشهر هذه الخيارات.

وأضافت قهوجي أن سر نجاح المربى لا يتوقف على كمية السكر فحسب، بل يرتبط مباشرة بوجود مادة "البكتين" الطبيعية التي تساعد على تماسك المربى وتحويله إلى قوام هلامي.

وتختلف نسب هذه المادة بحسب نوع الفاكهة، إذ يعتبر التفاح والسفرجل والحمضيات من الأنواع الغنية بـ"البكتين"، بينما تحتوي الفراولة والمشمش على نسب أقل، وهو ما يفسر حاجة مربى الفراولة مثلًا إلى إضافة عصير الليمون أو "البكتين" التجاري لضبط قوامه وفقًا للوصفة.

أصول الطهو

قالت الاختصاصية إن خطوات التحضير تبدأ باختيار فاكهة ناضجة وسليمة، مع استبعاد الثمار المهروسة أو المتعفنة، إذ تُغسل وتُزال منها الأجزاء غير الصالحة ثم تُقطّع بحسب نوعها، ليُضاف إليها السكر بعد ذلك وفق وصفة مجربة ومحددة النسب، مع إمكانية ترك الفاكهة مع السكر لبعض الوقت حتى تخرج عصارتها.

وترى أن طهو المكونات يجب أن يتم في قدر واسع، لأن السطح الواسع يساعد على تبخر الماء بسرعة ويقلل مدة الطهو، إذ يُقلّب المزيج ويُزال الزبد أو الرغوة عند الحاجة.

كما يُضاف عصير الليمون في الوصفات التي تحتاج إلى حموضة إضافية، ليس فقط لتحسين الطعم، بل لأنه يساعد "البكتين" على تكوين القوام المناسب.

ولفتت قهوجي إلى أن المطلوب هو الوصول إلى القوام الصحيح دون طهو طويل جدًا، فالإفراط في الغلي قد يجعل المربى داكنًا، ويعطيه طعمًا يشبه "الكراميل" أو الاحتراق، ويؤدي إلى فقدان جزء أكبر من الفيتامينات الحساسة للحرارة.

أسباب فشل المربى

عزت اختصاصية التغذية بقاء المربى سائلًا إلى نقص مدة الطهو، أو زيادة كمية الماء، أو انخفاض مستويات "البكتين" والحموضة، في حين أشارت إلى أن تحوله لقوام قاس جدًا ينتج عن الإفراط في الطهو أو اختلال نسبة السكر المضافة.

وأرجعت ظهور العفن غالبًا إلى انخفاض الحموضة أو السكر، أو عدم معالجة عبوات التخزين (البرطمانات) بطريقة مناسبة، إلى جانب احتمالية تلوث المربى بعد فتحها.

وحذرت قهوجي من كشط سطح المربى المتعفن وتناول المتبقي منه، معتبرة أن الخيار الأفضل للصحة هو التخلص من العبوة كاملة.

الدبس.. آلية مختلفة قليلًا

أوضحت الاختصاصية أن آلية صناعة الدبس تختلف قليلًا عن المربى، إذ لا تتطلب العملية الحفاظ على قطع الفاكهة كاملة، بل ترتكز على تكثيف العصير أو اللب للتخلص من الجزء الأكبر من الماء، لافتة إلى أن دبس العنب والتمر والرمان يعد من أشهر الأمثلة على ذلك.

وتابعت قهوجي أن دبس العنب يُحضّر عبر استخراج العصير وتصفيته، ثم تركيزه بواسطة التسخين التدريجي حتى يصبح أكثر كثافة، في حين يعتمد دبس الرمان على عصير الرمان المركّز الذي يتطلب مراقبة دقيقة في أثناء الطهو تجنبًا لاحتراقه أو تحوله إلى طعم شديد المرارة.

ديمة قندلفت.. صحفية استقصائية في "كواليس"

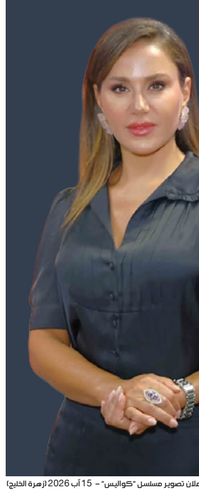

الفنانة ديمة قندلفت من إعلان تصوير مسلسل "كواليس" – 15 آب 2026 (زهرة الخليج)

بدأت الفنانة السورية ديمة قندلفت تصوير مسلسل "كواليس" في لبنان، في عمل درامي قصير يجمع بين الغموض والتشويق، ويأخذ أحداثه إلى داخل عالم صناعة الفن، من خلال قصة تعيد فتح ملف قديم يقي طي النسيان لسنوات.

انطلقت أعمال التصوير في منتصف آب الحالي، بمشاركة مجموعة من نجوم الدراما اللبنانية.

تؤدي قندلفت في المسلسل شخصية "لارا حداد"، وهي صحفية استقصائية سابقة انتقلت إلى تقديم برامج "البودكاست".

تنطلق الحكاية عندما تعثر "لارا" على ألبوم صور يقودها إلى قصة المطربة الشابة "غنى حبيب"، التي اختفت في ظروف غامضة خلال تسعينيات القرن الماضي.

ومع بدء البحث في تفاصيل القضية، تعود ملفات قديمة إلى الواجهة، لتدخل "لارا" في عالم تحيط به الأسرار والفضائح والاستغلال، وتبدأ تدريجيًا بكشف جوانب مخفية من صناعة الترفيه، في حبكة تنتقل بين الماضي والحاضر وتراهن على تصاعد التشويق مع تقدم التحقيق.

عمل قصير بإيقاع تشويقي

يتألف "كواليس" من عشر حلقات، وهو من فكرة ساندين زينون وكتابة نادين جابر وإخراج إميل سليلاتي.

ويشارك قندلفت البطولة كل من رفيق علي أحمد وبديع أبو شقرا وطوني عيسى، إلى جانب نوال كامل وكارلا بطرس ومي صايغ وتاتيانا مرعب ووسام صليبا ودوري السمراني وجينا أبو زيد وناديا شربل.

ويأتي اختيار قالب الحلقات القصيرة منسجمًا مع طبيعة القصة القائمة على التحقيق وكشف الأسرار تدريجيًا، وهو من نمط الأعمال المخصصة للمنصات، حيث تركز الحكاية على لغز مركزي وتتحرك الأحداث بوتيرة أسرع ضمن عدد محدود من الحلقات.

إنتاج مشترك بين قطر ولبنان

أعلنت "المدينة الإعلامية قطر" خلال معرض "ميبكوم كان 2025" دعم إنتاج "كواليس" بالتعاون مع شركة "إيماجيك" للإنتاج، ضمن مشروع شمل مسلسلين دراميين أصليين.

وذكرت الجهة المنتجة، حينها، أن تصوير العملين سيكون بين قطر ولبنان، على أن يُعرضا خلال عام 2026.

وتضع هذه الشراكة مسلسل "كواليس" ضمن إنتاجات درامية عربية تستند إلى مواهب من أكثر من بلد، مع اختيار قصة تدور حول عالم الفن نفسه، بما يتيح للعمل معالجة العلاقة بين الشهرة والأسرار والجانب الخفي من صناعة الترفيه، من خلال رحلة صحفية تبحث في اختفاء فنانة منذ عقود.

ويشكل المسلسل بذلك تجربة جديدة لقندلفت بعيدًا عن الأعمال السورية، خاصة في الأعمال القصيرة ذات الطابع التشويقي، بعد حضورها في الموسم الدرامي لعام 2026 من خلال مسلسل "النويلاتي" الذي أدت فيه شخصية "خولة".

خروج من دور المجموعات في البطولة الآسيوية

أربع هزائم تثير أسئلة حول إعداد وقدرات ناشئي "اليد" السورية

عنب بلدي – يزن قر

أنهى المنتخب السوري لناشئي كرة اليد مشاركته في البطولة الآسيوية من دور المجموعات، بعد تلقيه أربع خسارات متتالية، كان أحدثها أمام المنتخب الإيراني بنتيجة 45-30، ليغادر المنافسة من دون تحقيق أي انتصار في مبارياته الأربع.

ولم تكن الخسارة الأخيرة معزولة عن مسار المنتخب في البطولة، إذ بدأ مشواره أمام السعودية وخسر 32-19، ثم تلقى خسارة ثانية أمام الكويت بنتيجة 29-19، قبل أن يسقط أمام قطر 42-29، ويختتم مشاركته بالخسارة أمام إيران.

وتكشف النتائج عن فارق واضح في المستوى بين المنتخب السوري وعدد من منافسيه الآسيويين، ليس فقط على مستوى النتيجة النهائية، وإنما أيضًا في القدرة على مجاراة وتيرة المباريات والحفاظ على التوازن الدفاعي والهجومي أمام منتخبات تمتلك خبرة أكبر في المنافسات القارية.

كما تفتح المشاركة أسئلة تتجاوز نتائج المباريات الأربع، وتتعلق بواقع الفئات العمرية في كرة اليد السورية، ومدى جاهزية اللاعبين للانتقال إلى مستوى المنافسة الآسيوية، إضافة إلى طبيعة التحضير الذي سبق البطولة، وعدد المعسكرات والمباريات التحضيرية التي خاضها المنتخب، ومدى استفادته من الاحتكاك بمنتخبات ذات مستوى فني وبدني مرتفع.

ويطرح تكرار الفوارق الكبيرة أمام منتخبات آسيوية مختلفة تساؤلات حول آليات اكتشاف المواهب وتطويرها، ومستوى التدريب الذي يتلقاه اللاعبون منذ الفئات العمرية الصغيرة، إلى جانب قدرة الأندية والمسابقات المحلية على توفير منافسة منتظمة تساعد اللاعبين على التطور.

ومن هنا، تضع المشاركة الآسيوية الأخيرة كرة اليد السورية أمام مجموعة من الأسئلة حول أسباب اتساع الفارق مع المنافسين، وما إذا كانت المشكلة مرتبطة بالتحضير لهذه البطولة تحديدًا، أم أنها انعكاس لمشكلات أعمق في منظومة إعداد الفئات العمرية وتطوير اللعبة.

فكر جديد يحتاج إلى وقت

قال مدرب حراس المنتخب السوري رامي الجهماني لعنب بلدي، إن المدير الفني للمنتخب، الكابتن ساجي الحاميد، يمتلك خبرة ودورات تدريبية على أعلى مستوى، ويطبق مع المنتخب أفكارًا مستمدة من المدرسة الأوروبية في كرة اليد.

وأوضح الجهماني أن تطبيق هذا الفكر يحتاج إلى وقت، معتبرًا أن الفترة القصيرة التي سبقت البطولة لم تكن كافية للمدرب من أجل إيصال جميع أفكاره وتنفيذها بصورة كاملة داخل الملعب، رغم ظهور نقلة نوعية في بعض الجوانب، ولا سيما في أسلوب اللعب الدفاعي والهجومي.

وأضاف أن الجهاز الفني رصد خلال البطولة عددًا من الإيجابيات والسلبيات، مشيرًا إلى أن الإيجابيات كانت أكثر من السلبيات، وأن العمل في المرحلة المقبلة يجب أن يتركز على تعزيز الجوانب الإيجابية ومعالجة الأخطاء التي ظهرت، سواء دفاعيًا أو هجوميًا أو في طريقة بناء اللعب.

تحضير قصير

يرى الجهماني أن قصر فترة المعسكر التحضيري كان أحد أبرز أسباب النتائج التي حققها المنتخب في البطولة، موضحًا أن المدة لم تكن كافية للاستعداد لبطولة آسيوية بهذا الحجم ومواجهة منتخبات تمتلك خبرة وإعدادًا أكبر.

وأشار إلى أن عددًا من المنتخبات المنافسة خاضت معسكرات داخلية وخارجية، إلى جانب مباريات بمستويات عالية في أوروبا، ما ساعد لاعبيها على اعتياد الوتيرة السريعة وطبيعة المنافسة القارية.

وبالمقابل، اقتصرت تحضيرات المنتخب السوري، بحسب الجهماني، على عدد محدود من المباريات التي خاضها داخل سوريا أمام فرق محلية، ما جعل اللاعبين يواجهون للمرة الأولى خلال البطولة سرعة لعب ومستوى إيقاع مختلفين عن المباريات التي اعتادوها محليًا.

الفجوة ليست كبيرة

رغم الخسارات الأربع، يرى الجهماني أن الفارق بين المنتخب السوري والمنتخبات المنافسة ليس كبيرًا بالدرجة التي تعكسها بعض النتائج، معتبرًا أن المنتخب كان قادرًا في فترات من المباريات على مجاراة منافسيه.

وقال إن المنتخب لم يكن بعيدًا عن منتخبات مثل الكويت والسعودية وإيران، مشيرًا إلى أن الفوارق كانت تظهر بشكل أكبر مع مرور الوقت، وهو ما كان يمكن الحد منه، برأيه، من خلال فترة تحضير أطول ومباريات ودية بمستوى أعلى.

وأضاف أن الخسارات بفوارق كبيرة لا تعكس بالضرورة حجم الفجوة الفنية، معتبرًا أن التحضير الأفضل كان يمكن أن يساعد المنتخب على تفادي اتساع الفارق في بعض مراحل المباريات.

خطة طويلة الأمد

الجهماني أكد أن المنتخب الحالي يضم مواهب جيدة يمكن البناء عليها مستقبلًا، داعيًا إلى الحفاظ على المجموعة وعدم التعامل معها كمنتخب مؤقت ينتهي بانتهاء البطولة.

وأشار إلى أن الاتحاد أبلغ الجهاز الفني بإمكانية التحضير لهذه المجموعة للمشاركة في بطولة آسيا للشباب عام 2028، معتبرًا أن ذلك يتطلب وضع خطة إعداد طويلة الأمد، تتضمن معسكرات داخلية وخارجية بصورة منتظمة.

وشدد على أهمية خوض مباريات ودية أمام منتخبات قوية وبمستويات فنية وبدنية مرتفعة، حتى يعتاد اللاعبون الرتم الآسيوي والدولي قبل دخول البطولات الرسمية، معتبرًا أن امتلاك الوقت الكافي للتحضير والاحتكاك يمكن أن يساعد المنتخب على تقليص الفارق والمنافسة بصورة أقوى في الاستحقاقات المقبلة.

منتخب سوريا للناشئين بكرة اليد – 19 آب 2026 (سانا)

منتخب سوريا يتحضر لتصفيات كأس آسيا تحت 17 عامًا

يواصل المنتخب السوري للناشئين بكرة القدم تحضيراته لتصفيات كأس آسيا تحت 17 عامًا، المقررة بين 8 و20 من تشرين الثاني المقبل.

وأوقعت قرعة تصفيات كأس آسيا للناشئين تحت 17 عامًا 2027 المنتخب السوري في المجموعة الثالثة (C) إلى جانب منتخبات الإمارات العربية المتحدة وبنغلاديش وبوتان وماكاو.

وتشهد التصفيات مشاركة 35 منتخبًا، تُوزع على سبع مجموعات، تضم كل منها خمسة منتخبات، على أن تقام المنافسات بنظام الدوري المجمع، ويتأهل متصدر كل مجموعة إلى نهائيات البطولة، المقررة العام المقبل في أوزبكستان، إلى جانب تسعة منتخبات ضمنت تأهلها تلقائيًا.

ومن المقرر أن تقام منافسات النسخة الـ22 خلال أيار 2027، فيما تأتي التصفيات كاستحقاق مهم للمنتخب السوري الباحث عن استعادة حضوره على مستوى الفئات العمرية في القارة الآسيوية.

المدرب السوري طارق جبان، قال لعنب بلدي، إن منتخب الناشئين قادر على المنافسة على بطاقة التأهل، مشيرًا إلى أنه يمتلك مواهب وخامات جيدة يمكن البناء عليها.

ويرى أن المنتخبات الأخرى قد تتفوق على المنتخب السوري من الناحيتين الفنية والتكتيكية، لكن وجود لاعبين موهوبين يمنح الجهاز الفني قاعدة يمكن استثمارها وتطويرها، لتعويض الفوارق التكتيكية والفنية.

واعتبر جبان أن منتخب الناشئين يحصل حاليًا على فترة تحضير مقبولة، خاصة وأنه منتخب جديد بجهاز فني جديد، وخاض مباراتين وديتين أمام لبنان انتهتا بالتعادل الإيجابي، وهي نتائج وصفها بالمقبولة في هذه المرحلة، معتبرًا أن المنتخب يسير في الطريق الصحيح استعدادًا لتصفيات كأس آسيا.

تعزيز جاهزية المنتخب

مع اقتراب موعد التصفيات، تبرز الحاجة إلى بناء منتخب قادر على المنافسة، إلا أن ذلك يبقى مرهونًا بتحقيق الاستقرار الفني والإداري، وخوض مباريات ودية قوية من شأنها تعزيز الانسجام وتصحيح الأخطاء واكتساب الخبرة.

ورجح المدرب جبان أن يعتمد المنتخب خلال الاستحقاق المقبل على عناصر الدوري السوري المحلي، إلى جانب الاستفادة من لاعبين مجنسين أو محترفين من أصول سورية، معتبرًا أن الاعتماد على اللاعبين المحليين مع تدعيم المنتخب بعناصر من أصول سورية أصبح سمة لدى المنتخبات السورية.

وأوضح أن المنتخبات الوطنية السورية فقدت جزءًا من هيبتها على مستوى الفئات العمرية خلال السنوات الأخيرة، بعدما كانت تتأهل بشكل شبه دائم إلى نهائيات كأس آسيا، سواء على مستوى الناشئين أو الشباب، مشيرًا إلى أن تطور المنتخبات المنافسة بسرعة جعل مهمة التأهل أكثر صعوبة.

وقال إن المنتخبات السورية باتت تُبنى خلال فترات قصيرة، من دون استمرارية أو استقرار فني وإداري، وإن استعادة مكانتها كرقم صعب في آسيا تحتاج إلى وقت وعمل طويل ومستقر.

المنتخب بحاجة إلى بناء شخصية جماعية والاعتماد على أسلوب لعب جماعي، لأن التعويل على لاعب واحد لصناعة الفارق لا يمكن أن يقود إلى نتائج إيجابية على مستوى المنتخب، بحسب جبان.

وشدد على أن خوض مباريات ودية قوية قبل التصفيات يمثل الجانب الأهم في المرحلة المقبلة، نظرًا إلى حاجة اللاعبين للاحتكاك واكتساب الخبرة الدولية وزيادة الانسجام، إلى جانب اختبار الفريق أمام منافسين أقوياء قادرين على كشف الأخطاء والمشكلات التي يمكن للجهاز الفني العمل على تصحيحها قبل بدء التصفيات.

مباراة ودية تجمع منتخب سوريا للناشئين بكرة القدم مع نظيره اللبناني ضمن المعسكر التدريبي في لبنان – 17 آب 2026 (الاتحاد العربي السوري لكرة القدم)

الكتابة بالدماغ.. قفزة تقنية تقيدها محاذير طبية

أصبحت القدرة على كتابة الرسائل النصية بمجرد التفكير حقيقة تقنية مثبتة علميًا، بعد أن انتقلت تكنولوجيا الواجهات الدماغية الحاسوبية (BCI) من نطاق الخيال العلمي إلى واقع تجريبي متقدم، محققة أرقامًا قياسية تتجاوز 60 كلمة في الدقيقة داخل البيئات السريرية.

وفي حديث إلى عنب بلدي، قال مطور البرمجيات محمد وليد العزاوي، إن هذا الإنجاز في الدقيقة، ما يعادل تقريبًا متوسط سرعة الكتابة على لوحة مفاتيح الهاتف الذكي لدى الأشخاص الأصحاء.

ورغم هذا التقدم الهائل، أكد العزاوي أن تحول هذه التقنية إلى ميزة يومية متاحة في الهواتف الذكية لا يزال يواجه تحديات جوهرية، ترتبط بالسلامة والأخلاقيات والبنية التحتية الطبية المعقدة.

من التفكير إلى الشاشة

فيما يتعلق بآلية عمل هذه التقنية، أوضح العزاوي أن الأنظمة المتقدمة تعتمد على زراعة مصفوفات دقيقة من الأقطاب الكهربائية في القشرة الحركية أو المراكز الدماغية المرتبطة باللغة، لتلتقط هذه الأقطاب الإشارات الكهربائية العصبية بمجرد تفكير المستخدم في كتابة كلمة، أو تخيله لحركة اليد في أثناء الكتابة.

وتتولى خوارزميات متقدمة للذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة فك تشفير تلك الأنماط العصبية المعقدة، وتحويلها فوريًا إلى أحرف وكلمات تظهر على الشاشة.

تجارب واعدة

في سياق استعراض التجارب العلمية، أشار العزاوي إلى أن فريقًا بحثيًا في جامعة "ستانفورد" قاد دراسة متقدمة، سمحت لمشارك مصاب بالشلل بـ"الكتابة" باستخدام أفكاره فقط، إذ وصل معدل سرعته إلى 62 كلمة في الدقيقة، ما يعادل تقريبًا متوسط سرعة الكتابة على لوحة مفاتيح الهاتف الذكي لدى الأشخاص الأصحاء.

كما تحدث مطور البرمجيات عن تجربة شركة "نيورالينك" (Neuralink)، مستشهدًا بالإعلان عن نجاح زراعة أول شريحة دماغية في مريض بشري، والتي تُعرف باسم "تيليباثي" (Telepathy).

وفي الإطار ذاته، لفت العزاوي إلى أن شركات أخرى، مثل شركة "سينكرون" (Synchron)، تعمل حاليًا على تطوير أقطاب كهربائية مبتكرة تُدخل عبر الأوعية الدموية على غرار "الدعامات"، وذلك دون الحاجة لإجراء جراحة دماغية مفتوحة، مما يسهّل عملية نقل الإشارات الكهربائية العصبية بمجرد تفكير المستخدم في كتابة كلمة، أو تخيّله لحركة اليد في أثناء الكتابة.

جراحات معقدة وخصوصية مهددة

عن التحديات والعقبات التي تحول دون التعميم الفوري للتقنية، أرجع الخبير العزاوي الأسباب إلى:

• المخاطر الجراحية: تتطلب معظم الأنظمة عالية الدقة والسرعة تدخلًا جراحيًا غازيًا (اختراقيًا) في الدماغ، مما يحمل أخطارًا محتملة مثل العدوى أو النزيف أو رفض الجسم للجهاز المزروع.

• استقرار الإشارة على المدى الطويل: قد يتشكل نسيج ندبي حول الأقطاب الكهربائية بمرور الوقت، مما يؤدي إلى تدهور جودة الإشارة العصبية ويؤثر في دقة الكتابة مع مرور السنوات.

• الخصوصية العصبية (Neuroprivacy): تثير هذه التقنيات مخاوف أخلاقية وقانونية عميقة حول ملكية بيانات الدماغ، وإمكانية اختراق هذه الإشارات، أو استخدامها لأغراض تجارية أو إعلانية دون موافقة واعية.

• التكلفة والتنظيم: تخضع هذه الأجهزة لرقابة صارمة من هيئات تنظيمية مثل إدارة الغذاء والدواء الأمريكية (FDA)، وهي حاليًا مكلفة جدًا ومخصصة حصريًا للحالات الطبية الحرجة.

طموح مؤجل

بحسب الخبير العزاوي، ينصب التركيز العالمي حاليًا على توظيف هذه التقنية كـ"علاج طبي" حيوي، يهدف إلى استعادة الاستقلالية للأشخاص المصابين بالشلل الرباعي، أو التصلب الجانبي الضموري (ALS)، أو إصابات الحبل الشوكي الحادة.

أما عن الأشخاص الأصحاء، فتوقع العزاوي أن يستغرق تعميم هذه التكنولوجيا عقودًا من الزمن.

ورهن الخبير هذا الانتقال بضرورة إثبات سلامة التقنية على المدى البعيد، وتطوير بدائل غير جراحية (Non-invasive) تضمن الدقة العالية نفسها، فضلًا عن صياغة أطر قانونية صارمة تحمي "الحرية المعرفية" للأفراد، قبل التفكير في تحويلها إلى أداة استهلاكية يومية.

كلماخو.. بلدة تنام تحت سفوح جبال اللاذقية

تثير بلدة كلماخو في ريف اللاذقية فضول البعلية والمروية، والاستفادة من مياه نهر الزائر منذ سماع اسمها، ليس فقط لغرابته، وإنما لطبيعة المكان الذي يجمع بين الهضاب والأودية والأراضي الزراعية، ويطل من السفوح الغربية لجبال اللاذقية باتجاه السهل الساحلي.

تقع كلماخو على بعد نحو 25 كيلومترًا جنوب شرقي مدينة اللاذقية، وتتبع إداريًا لمنطقة القرداحة، التي تبعد عنها قرابة سبعة كيلومترات.

وتقوم البلدة على هضبة كلسية تنحدر تدريجيًا باتجاه الغرب، وترتفع نحو 200 متر فوق سطح البحر، فيما يشكل وادي "بركات" حدًا طبيعيًا لها من الجنوب.

هضبة بين الجبل والسهل

من موقعها المرتفع نسبيًا، تتمتع كلماخو بإطلالة واسعة باتجاه السهل الساحلي، بينما تحيط بها التلال والمجاري المائية التي تفصلها تدريجيًا عن المناطق المنخفضة.

وتتميز أراضيها بتربة كلسية غضارية، ساعدت سكانها على الاعتماد على الزراعة بوصفها أحد أهم مصادر الدخل، مع انتشار نمطَي الزراعة البعلية والمروية، والاستفادة من مياه نهر "الجديدة" في الأراضي القابلة للري.

اسم يحمل أكثر من قراءة

يبقى اسم كلماخو واحدًا من أكثر ما يثير فضول أبناء المنطقة والباحثين في تاريخها. وتورد مصادر محلية قراءة تربطه بأصول سومرية قديمة، وتقسمه إلى ثلاثة مقاطع: "كل- ما- خو"، وتفسره بمعنى يرتبط بالمكان المقدس أو "قدس الأقداس".

لكن هذه القراءة لا تبدو محسومة في المصادر الأثرية المتاحة، لذلك يبقى أصل الاسم ضمن الروايات اللغوية المتداولة حول البلدة، إلى جانب ما يمكن أن تكشفه الدراسات الأثرية واللغوية المتخصصة مستقبلًا.

آثار من العهدين الروماني والبيزنطي

لا تقف ذاكرة كلماخو عند اسمها، إذ تشير المصادر إلى وجود آثار تعود إلى فترات تاريخية قديمة، ولا سيما العصرين الروماني والبيزنطي.

ومن أبرز الشواهد الأثرية التي عُرفت في المنطقة قناة مائية اكتُشفت عام 1965، وتعد من أهم الآثار التي توثق قدم الاستقرار البشري فيها.

وتمنح هذه البقايا المكان بعدًا يتجاوز كونه قرية زراعية حديثة، لتشير إلى أن المنطقة عرفت أنماطًا من الاستقرار والاستفادة من موارد المياه منذ عصور قديمة.

الزراعة في قلب الحياة

شكّلت الأرض الزراعية جزءًا أساسيًا من حياة سكان كلماخو، مستفيدة من طبيعة التربة ومن الأمطار، إلى جانب الأراضي المروية.

ولا تزال الزراعة حاضرة في المشهد المحلي، إذ يعمل السكان في استثمار الأراضي المملوكة لهم، في بيئة تجمع بين السفوح والهضاب والمجاري المائية.

ومع مرور السنوات، توسعت البلدة عمرانيًا وخدميًا، وتحولت إلى مركز يخدم عددًا من القرى المحيطة بها، وهو ما انعكس على بنيتها التنظيمية وشبكة الطرق والخدمات.

قرية كلماخو جنوب شرقي مدينة اللاذقية – 22 آذار 2025 (كلماخو تجمعنا/ فيسبوك)

كتاب

"الفرح ليس مهنتي"

الماغوط يكتب هواجس الإنسان العربي

بنى الكاتب السوري محمد الماغوط من خلال ديوان "الفرح ليس مهنتي" عالمًا شعريًا شاهدًا على الشخصيات والمشاهد إلى جانب الهواجس الإنسانية، حيث بقي وفيًا لمعالجة قضايا الإنسان العربي وحصاره الدائم بالخوف والسلطة والفقر، إلى جانب المنفى الذي يشعر به الإنسان داخل وطنه.

الديوان الذي صدر عام 1970، بعد "حزن في ضوء القمر" و"غرفة بملايين الجدران"، يعد إحدى محطات الماغوط المفصلية في تجربته الشعرية، إذ تتبلور فيه لغته التي ابتعدت عن الوزن والقافية، واعتمدت قصيدة النثر بوصفها وسيلته للتعبير عن الإنسان المهزوم والمهمش.

تتوزع نصوص الديوان بين قضايا لطالما عالجها الماغوط وكتب عنها في مراحله المختلفة، إذ كتب عن الحرية والوطن والاغتراب والخوف، غير أنه في "الفرح ليس مهنتي" لم يطرح القضايا بصيغة الخطاب السياسي المباشر أو حتى الإسقاطات السياسية، وإنما اعتمد على تصوير الحياة العامة.

صور الحياة اليومية تمثلت بـ"الشرطي، المحطة، الرصيف، النافذة، الحقيبة، القرية، المدينة، رائحة الخبز"، حيث يتحول الجميع إلى رموز لحياة يعيشها الإنسان وهو يشعر بأنه مطارد أو مهمش أو عاجز عن بلوغ ما يحلم به، أو العيش بأدنى مقومات العيش الكريم.

وتحتل الحرية موقعًا مركزيًا في معظم قصائده، فالإنسان عند الماغوط يبحث عن حقه في حياة عادية، بعيدًا عن الخوف والقمع، وتبدو بذلك قصائده صوتًا للإنسان الذي يعيش وسط صمت مطبق يضيق عليه كثيرًا، حتى يغدو الفرح، كما يشير العنوان، إلى حالة يصعب الوصول إليها.

ويظهر الوطن بوصفه أحد أكثر الموضوعات تداولًا، لكنه لا يأتي في صورة أناشيد أو خطابات حماسية، وإنما باعتباره مكانًا يرتبط بالحنين والخيبة في آن واحد، فالوطن في قصائد الماغوط هو المكان الذي يحبه الإنسان، لكنه يشعر داخله أيضًا بالغربة والعجز، فتلتصق المحبة مع الألم، والأمل مع الإحباط، ولا تنفصل هذه الرؤية عن لغة الماغوط نفسها، فهو يبتعد عن الزخرفة البلاغية، ويكتب بمفردات بسيطة مأخوذة من الشارع والحياة العادية، قبل أن يعيد تركيبها في صور شعرية بسيطة، لذلك تبدو قصائده قريبة من القارئ، رغم أنها تحمل مستويات متعددة من المعنى، وتجمع بين السخرية والمرارة في آن واحد.

أثارت دراسات نقدية عدة إلى أن الديوان يكشف، من خلال صوره اليومية، عن نقد للاستبداد والفساد والهزيمة، ولا سيما في المرحلة التي أعقبت نكسة عام 1967، وما رافقها من واقع كان مثقلًا بالهزائم.

يضم الديوان عشرات القصائد التي تتقاطع في موضوعاتها، فمن "بدوي يبحث عن بلاد بدوية ومسافر عربي في محطات الفضاء" يستعيد الماغوط شعور الإنسان العربي بالتيه والبحث عن مكان ينتمي إليه، بينما تذهب قصائد مثل "الحصار وخريف الأقنعة" إلى مواجهة الخوف والقيود التي تحاصر الفرد.

محمد الماغوط

محمد الماغوط (2006-1934) شاعر وكاتب سوري، ولد في مدينة سلمية بمحافظة حماة، ويعد أحد أبرز رواد قصيدة النثر العربية.

أصدر ثلاثة دواوين شعرية هي "حزن في ضوء القمر" و"غرفة بملايين الجدران" و"الفرح ليس مهنتي"، كما كتب المسرحيات الشهيرة: "غربة"، "كاسك يا وطن"، "ضيعة تشرين"، إلى جانب كتابه الساخر "سأخون وطني"، الذي يعد من أشهر أعماله الأدبية.

للمشاركة في تحرير صفحات "عنب بلدي" يمكنكم إرسال مشاركاتكم
عبر البريد الإلكتروني إلى editor@enabbaladi.org
الآراء الواردة في الجريدة لا تعبر بالضرورة عن رأي عنب بلدي

عنب بلدي
جريدة أسبوعية
تأسست في داريا
enab baladi
من كرْم الثورة

الأحد 30 آب / أغسطس 2026
العـدد 758 – السنة الخامسة عشرة

20 صفحة
سـعر النسـخة 100 ليـرة سورية

تل "حلف"..
حضارة ما قبل التاريخ في قلب الجزيرة السورية

عنب بلدي – محمد جفال

في شمال شرقي سوريا، قرب منابع نهر الخابور وبالقرب من مدينة رأس العين في محافظة الحسكة، يرتفع تل "حلف" فوق السهل المحيط به، حاملًا طبقات من تاريخ الجزيرة السورية تمتد لآلاف السنين.

لا يبدو الموقع اليوم كمدينة كبيرة، لكن تحت التل ومحيطه بقايا استيطان تعود إلى عصور موغلة في القدم، فيما ارتبط الموقع في الألف الأول قبل الميلاد بمدينة غوزانا، التي أصبحت عاصمة لمملكة آرامية ثم مركزًا إداريًا آشوريًا.

وتكتسب المنطقة أهمية إضافية نظرًا إلى أن اسم تل "حلف" أصبح مرتبطًا بما يُعرف في الدراسات الأثرية بـ"ثقافة حلف"، وهي مرحلة من عصور ما قبل التاريخ سُميت نسبة إلى الموقع بعد اكتشاف فخار مميز فيه.

مدينة عند منابع الخابور

اختار سكان تل "حلف" موقعهم في منطقة تتميز بالمياه والأراضي الخصبة، عند منابع الخابور، أحد أهم روافد الفرات في الجزيرة السورية.

كما منح الموقع المنطقة أهمية تتجاوز الاستقرار الزراعي، إذ تقع الجزيرة العليا على طرق تصل بلاد الرافدين بالمناطق الواقعة إلى الغرب والشمال، ما جعلها منذ عصور مبكرة منطقة عبور واستقرار وتفاعل بين جماعات وممالك مختلفة.

وتشير الدراسات الأثرية إلى أن الاستيطان في تل "حلف" بدأ في عصور ما قبل التاريخ، واستمر خلال مراحل مختلفة من العصر الحجري الحديث والعصر النحاسي، قبل أن تعود الحياة إلى الموقع في بدايات الألف الأول قبل الميلاد.

وكشفت التنقيبات عن فخار يعود إلى نحو الألف السادس قبل الميلاد، تميز بأشكاله وزخارفه، وانتشر نمطه لاحقًا في مناطق واسعة من الجزيرة وبلاد الرافدين، فأصبح اسم "حلف" مرتبطًا بمرحلة ثقافية أوسع من حدود الموقع نفسه.

من تل "حلف" إلى غوزانا

مع بداية الألف الأول قبل الميلاد، ظهر الموقع في المصادر التاريخية باسم غوزانا، وأصبحت المدينة عاصمة لإمارة آرامية ارتبطت بمملكة بيت بخيا ني .

وكانت الممالك الآرامية قد انتشرت في مناطق واسعة من بلاد الشام وشمال بلاد الرافدين، وشكلت غوزانا إحدى المراكز السياسية المهمة في منطقة الخابور.

ومن أبرز آثار هذه المرحلة القصر الآرامي الذي ارتبط بالملك كابارا، وعُثر فيه على منحوتات حجرية ضخمة وألواح مزخرفة كانت جزءًا من واجهاته، وتعكس مزيجًا من العناصر الفنية الآرامية وتأثيرات شمالي بلاد الرافدين.

ولم تكن غوزانا مجرد مركز سكني، بل كانت مدينة ذات سلطة سياسية ومؤسسات إدارية ومبانٍ عامة، قبل أن تدخل مرحلة جديدة مع توسعِ الإمبراطورية الآشورية الحديثة.

من مملكة آرامية إلى مركز آشوري

مع توسع الدولة الآشورية في شمال بلاد الرافدين والجزيرة السورية، خضعت غوزانا للنفوذ الآشوري، وتحولت من عاصمة لإمارة آرامية إلى مركز إداري تابع للإمبراطورية.

وتكشف أعمال التنقيب عن أبنية تعود إلى العصر الآشوري الحديث، إضافة إلى وثائق مسمارية، بينها وثائق إدارية وقانونية تعكس الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المدينة.

واستمر الاستيطان في المنطقة خلال فترات لاحقة، رغم تراجع مكانة المدينة السياسية، لتتحول تدريجيًا من مركز إقليمي إلى موقع أثري يحمل طبقات متعاقبة من تاريخ الجزيرة.

قصر فوق التل

كان القصر الغربي المرتبط بالملك كابارا من أبرز مكتشفات الموقع.

وزُين القصر بمنحوتات حجرية ضخمة وتماثيل وألواح بارزة، وضعت ضمن الواجهات المعمارية.

ولم تكن هذه المنحوتات مجرد زخارف، بل كانت جزءًا من مشهد معماري يعكس سلطة الحاكم ومكانة المدينة.

كما كشفت الحفريات عن منشآت دينية ومقابر ومبانٍ من فترات مختلفة، إضافة إلى قطع أعيد استخدامها في مراحل لاحقة، ما يعكس تغير وظيفة المكان وإعادة توظيف بعض منشآته عبر الزمن.

اكتشاف أعاد المدينة إلى الواجهة

ارتبط اكتشاف تل "حلف" في العصر الحديث بالدبلوماسي والباحث الألماني ماكس فون أوبنهايم، الذي زار المنطقة عام 1899، ثم عاد إليها لاحقًا ونظم أعمال تنقيب واسعة بدأت عام 1911 واستمرت حتى 1913، قبل أن يعود إلى الموقع في حملة أخرى عام 1929.

وكشفت تلك الحملات عن القصر الآرامي ومنحوتاته، إضافة إلى طبقات الاستيطان القديمة والفخار الذي أصبح لاحقًا أساسًا لتسمية "ثقافة حلف" .

لكن جزءًا كبيرًا من مكتشفات الموقع لم يبقَ فيه، إذ نُقلت مجموعة من المنحوتات والقطع الأثرية إلى ألمانيا، وأصبحت أجزاء منها ضمن مجموعات متحفية في أوروبا والولايات المتحدة.

وتعرض عدد من آثار تل "حلف" الموجودة في برلين لأضرار بالغة خلال الحرب العالمية الثانية، قبل أن تخضع لاحقًا لعمليات ترميم وإعادة تركيب، وأعيد عرض جزء منها في المتاحف الألمانية.

عودة التنقيب

بعد توقف طويل، عادت أعمال التنقيب إلى تل "حلف" خلال القرن الحالي، من خلال تعاون سوري-ألماني شاركت فيه المديرية العامة للآثار والمتاحف السورية ومؤسسات أكاديمية ومتحفية ألمانية .

وساعدت الأعمال الجديدة في دراسة طبقات الموقع وتسلسل الأبنية، وكشفت عن معلومات إضافية تتعلق بالمراحل الآرامية والآشورية، إلى جانب وثائق ولقى أثرية ساعدت في فهم الحياة السياسية والاقتصادية في المدينة.

مدينة تختصر آلاف السنين

لا تظهر غوزانا اليوم كمدينة كاملة بأسوارها وقصورها وشوارعها، لكن التل الواقع قرب منابع الخابور يحتفظ بطبقات تحكي تاريخًا متعاقبًا للجزيرة السورية، عبر فخار يعود إلى عصور ما قبل التاريخ، وبقايا مدينة آرامية، وقصر ملكي، ومنشآت آشورية، ووثائق كتبت على ألواح طينية.

ومن هنا لا يمثل تل "حلف" مجرد موقع أثري في ريف الحسكة، بل أحد المواقع التي أسهمت في تعريف العالم بتاريخ الجزيرة السورية، حتى إن اسم التل خرج من حدوده الجغرافية ليصبح اسمًا لمرحلة ثقافية كاملة في تاريخ الشرق الأدنى.

وبين التل الذي ما زال قائمًا قرب الخابور، والقطع التي غادرت الموقع قبل أكثر من قرن، تبقى غوزانا حاضرة في تاريخ المنطقة، مدينة آرامية قامت على طرق الجزيرة، ثم دخلت في منظومة الإمبراطورية الآشورية، قبل أن تتراجع مكانتها مع تغير القوى والطرق، فيما بقيت طبقاتها الأثرية شاهدة على أن تاريخ الحسكة يمتد آلاف السنين إلى الوراء.

لا يمثل تل "حلف" مجرد موقع أثري في ريف الحسكة بل يعد أحد المواقع التي أسهمت في تعريف العالم بتاريخ الجزيرة السورية – 17 أيار 2026 (مركز إعلام الحسكة)

انحطاط الصحافة والأدب

خطيب بدلة

حمل بعض الأشخاص صفة كاتب، بفضل فوضى المفاهيم والمصطلحات السائدة في مجتمعنا. لا يوجد، في هذه البلاد، ضوابط أو معايير أو جهات مختصة تقرر صلاحية هذا الشخص لأن يكون كاتبًا، أو لا يكون. والمشكلة، في الأساس، تتعلق بالموهبة، فهناك كاتب كبير، ينتظر الناس قصصه بالدقيقة، مثل زكريا تامر، كان يعمل في الحدادة، والروائي حنا مينة، الذي كانت رواياته تُستقبل باحتفالية من قرائه، كان، على ما يحكى، يعمل في الحلاقة، وكبار المبدعين، جاؤوا إلى الأدب من اختصاصات علمية، فيوسف إدريس، الذي بنى صرحًا عاليًا في القصة القصيرة، طبيب، ومثله عبد السلام العجيلي، وكان حسيب كيالي متخرجًا من كلية الحقوق، ونجيب محفوظ، الحائز على جائزة نوبل بجدارة، متخرج من معهد المعلمين، والأمثلة لا تحصى.

كنت، في القديم، مقتنعًا بأن أحق الناس في كتابة الأدب، هم خريجو اللغة العربية، ولكن اطلاعي على بعض مناهجهم الدراسية، ضرب هذه القناعة، فكثرة المعرفة بالنحو والصرف وبحور الشعر والبلاغة تمسك بأيديهم، وتكبل أقلامهم، وفي حدود علمي، وتجربتي، أن القليل من خريجي الأدب العربي نجحوا في الإبداع الأدبي.

إبان حكم حزب "البعث"، وحركة حافظ الأسد الانقلابية، تحولت مهنة الصحافة إلى نوع من الوظيفة الحزبية، وزاد في الطين بلة، شيوع فكرة المراسلين في المحافظات. المنطق السليم يقول إن الصحفي المرموق، هو المتخرج من كلية الصحافة، حصرًا، ولكن الحالة الديكتاتورية الأمنية الضيقة، أفسحت المجال لجيش من المتسلقين، فكنا نلتقي، خلال نشاطاتنا الأدبية، بأشخاص أشباه أميين، ويقال لنا: هذا الأخ مراسل "البعث"، وذاك مراسل "الثورة"، والثالث مراسل "تشرين"، وكان بعضهم لا يفقه في إجراء المقابلات شيئًا، فيضطر لأن يختلي بمدير إحدى الدوائر، ويمنحه كل الحق في أن يضع الأسئلة التي تناسبه، ويجيب عليها، ثم يسلمه النتيجة، ليرسلها إلى الصحيفة، بعد أن يذيلها باسمه.

وكان هذا النوع من النشاط الصحفي يتناغم مع عمل المخبرين الأمنيين، ويناسب الطبيعة الاستبدادية للنظام الذي يرفض النقد، والمراجعة، ومع ذلك، فقد لمع بعض الصحفيين، وبرعوا في مجال كشف فساد مؤسسات القطاع العام، وأصبحت أسماؤهم مخيفة للمديرين الفاسدين المرتشين، ولكن هؤلاء يعرفون، والكل يعرف، أن ثمة مجالات، وشخصيات، محاطة بالقداسة، لا يجرؤ أحد على مقارعتها، فالواحد منهم يمكنه أن يذهب بالصحفي، وبمدير التحرير الذي أرسله، إلى حيث ألقت رحلها أم قشعم.

قد يظن بعض الإخوة القراء أنني أطعن بنظام الأسد، الآن، بعدما صار في ذمة المرحومة أم قشعم، لا، هذا ليس طعنًا، بل توصيف لحال عشناه، وذقنا منه الأمرّين، وللعلم فإن الحال مستمر، حتى الآن، وربما أسوأ، فصحفيو اليوم، لا يتسلحون بحصانة حزبية كالبعثيين، ولكنهم متسلحون بالثورية، والثورية الحامية لها سمة غريبة، وهي الصراخ، فبقدر ما يصرخ، هذا الكائن، بقدر ما يوهم جمهوره البائس، بأنه ناجح، ومؤثر. يحصل الأمر نفسه، تقريبًا، في مجال الأدب، فنحن نعيش عصر انحطاط يقوم، أساسًا، على شطب الحداثة، بكل أشكالها، ومحاربتها، ولذلك ترى الشعر، وخاصة العمودي، ذا المحتوى المتخلف، يغلب على كل الأجناس.

مؤسسة إعلامية سورية مستقلة تأسست عام 2011، تقدم تغطيات على مدار الساعة عبر موقعها الإلكتروني التفاعلي بأكثر من لغة، وتصدر مطبوعة أسبوعية، سياسية، اجتماعية، منوعة. فضلًا عن مجموعة من الحسابات النشطة على مواقع التواصل الاجتماعي، وعددٍ من الخدمات الأخرى.

للتواصل مع عنب بلدي عبر البريد الإلكتروني:
للاستفسارات: info@enabbaladi.org
للمشاركات: editor@enabbaladi.org
للإعلانات: marketing@enabbaladi.org

www.enabbaladi.net
instagram/enabbaladi
facebook/enab.baladi
EnabBaladiNewspaper